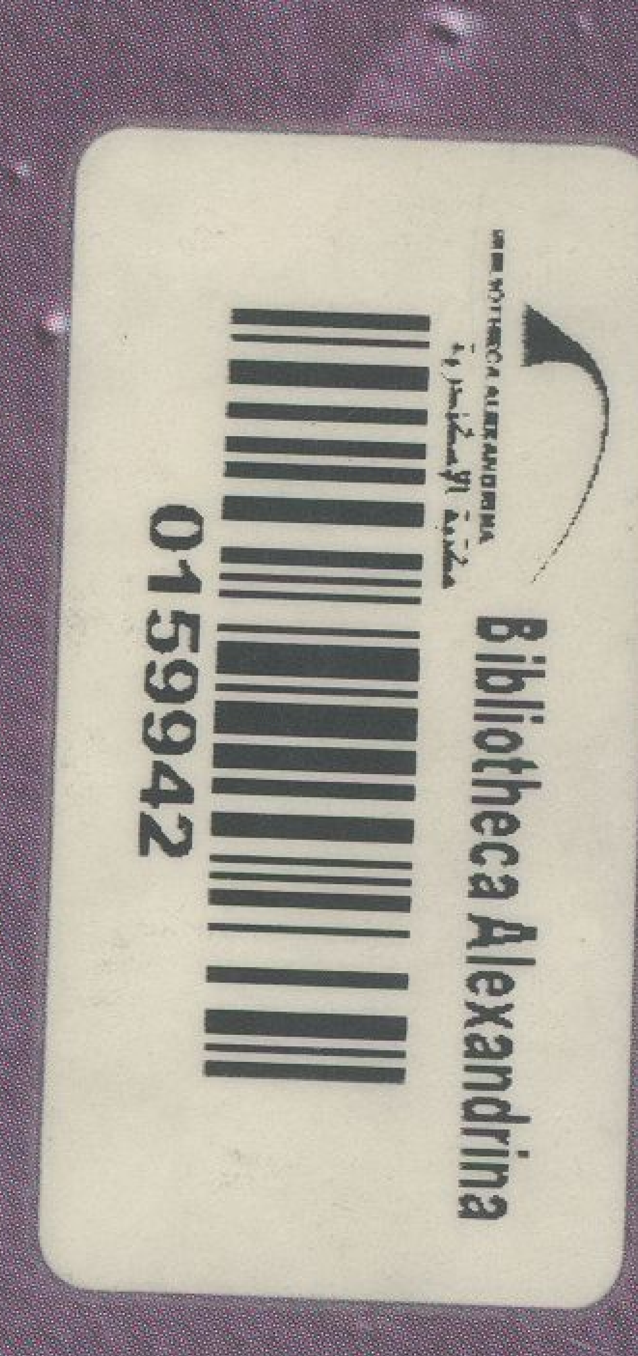
سليمان مظهر

قصة الصراع

بين السادات ورجال عبد الناصر



مكتبة مدبولي
القاهرة

قصة الصراع

بين الساداتِ ورجال عبد الناصر

قصة الصراع

بين الساداتِ ورجال عبد النّاصر

سليمان مظهر

مكتبة مدبولي
القاهرة

الفصل الأول :

سر المكالمة الهاتفية العاجلة
بين محمد فائق وشعراوى جمعة

كل أوراق اللعب كانت بين أصابعهم.. وكانوا يستطيعون لو أرادوها انقلابا لمائدة القمار أن يوزعوا الأوراق ويحركوها لصالحهم حتى ولو بالغش.. ولكنهم لم يدركوا أن الجوكر الذى استهانوا به ووضعوه وهم يستضعفونه على رأس الأوراق قبل بدء اللعب ليتلاعبوا به ويستغلوه كما يشاءون.. هذا الجوكر الذى تمسكن ليتمكن.. كان قادرا بطبيعته المقامرة على استغلال غفلتهم وتمزيق أوراقهم وسحب الغطاء الأخضر من تحت مرافقهم.. ليقذف بهم من فوق مائدة القمار.. وهو يشير نحوهم صارخا من فوق خشبة المسرح: اللعنة على الغشاشين المزورين المتآمرين.!

ولعلهم قد عادوا بذاكرتهم ـ وهم فى أغلالهم بين قضبان السجن وفى

زنازين الليمان ـ إلى أيام كانوا يملكون كل شيء .. وهو بينهم مثل خيال المآتة..

فقد كانوا هم الذين نصبوه بعد ترشيحهم له في اللجنة التنفيذية العليا لرئاسة الجمهورية .. وهم الذين ثبتوه على الرئاسة من خلال التعليمات الصريحة المحددة لوحدات العمل السياسي والتنظيم الطليعي ليحصل في الاستفتاء لرئاسة الجمهورية على نسبة من الأصوات لا تقل عن ٩٥ في المائة على ألا يتجاوزها إلا بالقليل، وكانت وسيلتهم لضمان تلك النسبة هي أقلام الرصاص التي تتحرك جيدا في كشوف الانتخابات وبين أيدي مسئولي لجان الاستفتاء من رجال الداخلية وأمناء أقسام الاتحاد الاشتراكي وهم أنفسهم أعضاء التنظيم الطليعي.. ولعبت أقلام الرصاص لعبتها لتملأ - بعلامة الموافقة في نصف الساعة الأخير قبل إغلاق الصناديق - كل الفراغات المتبقية في الكشوف مهما كان عدد المقترعين. وكل القصد أن تأتي النتائج متوازنة بحيث تحقق الهدف.. وبحيث يتفادى الجميع في الوقت نفسه أن تقترب نتائج الاستفتاء من مستوى نسبة الـ ٩٩ في المائة التي كانت تصل إليها نتائج الاستفتاء التي سبقت على أيديهم في عهد الرئيس عبدالناصر.

انفجار الخلاف

ولاشك أنهم لم يستطيعوا أن ينسوا أنهم كانوا أصحاب التوجيهات لقيادات التنظيم الطليعي في اللجنة المركزية ليرفضوا من خلال المناقشة والضجيج مشروع الوحدة الثلاثية مع سوريا وليبيا.. بعد الصدام العلني الذي بدأ داخل اللجنة التنفيذية العليا، ثم استكمل في اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي.. حيث عرض على صبري وجهة نظره

المعارضة لمشروع الوحدة في كلمته التي استمرت حوالي الساعة ونصف الساعة والتي فشل خلالها الرئيس السادات من إيقافه.. حيث كانت مقاطعة الرئيس له تقابل بالرفض وبتصويت الأعضاء إلى جانب استمرار على صبري في مواصلة إلقاء كلمته.

ولعلهم ندموا أنهم لم يصلوا بتعليماتهم إلى التصويت على الرفض في ذلك الاجتماع الحاسم، بعد أن استخدم السادات ببراعة ذكاءه المخادع حين وقف الدكتور مصطفى أبوزيد فهمي - عضو اللجنة المركزية وهو من غير الأعضاء في التنظيم - وقال «إن الخلاف بين الرئيس والسيد على صبري أساسه أن كلا منهما يتكلم في موضوع مختلف. فعلي صبري يعارض ، لأن المشروع هو إقامة دولة الاتحاد، بينما أفهمنا الرئيس السادات أن هذا مجرد مشروع تعاقدي أو تعاهدي . فإذا نحن غيرنا بعض المواد في المشروع بحيث تتمشى مع فكرة الرئيس السادات لتصبح الاتفاقية تعاهدية لزال الخلاف».

ففي هذه اللحظة اقتنص السادات الفرصة وأعلن رفع الجلسة لإفساح المجال للدراسة وبحث التعديلات التي توفق بين الجانبين.

وإذا كان كل ذلك قد مر بذاكرتهم ، فلا شك أنهم تذكروا أنهم بتوجيهاتهم وتعليماتهم أيضا إلى قيادات التنظيم الطليعي من أعضاء اللجنة المركزية كانوا وراء صورة التراجع المثير من الرفض السابق إلى التأييد المطلق للمشروع نفسه ، برغم أن التعديلات التي أدخلت عليه لم تكن في حقيقتها ذات قيمة كبيرة . ولا شك أنهم أدركوا متأخرين أنهم كانوا في غفلة كبيرة حين أصدروا تعليماتهم لقياداتهم بحجة تفادي تسخين الموقف للتصويت بالموافقة في اللجنة المركزية ، رغم أنه لم تكن قد مرت سوى أيام قليلة على رفضهم السابق.

ولعلهم أرادوا أن يؤكدوا بذلك للرئيس أنهم قادرون على السيطرة على التصويت فى مواجهته حسب ما يريدون . ولكن ذلك التراجع الغريب أدى فى الوقت نفسه إلى تأكيد شكوك الرجل الذى كان يرمق الأمر ويتابعه بخبث وذكاء المغامر. والذى استطاع أن يخدعهم ويساومهم على تهدئة الموقف ويعدهم بدراسة متأنية للوحدة بعد أن تمر الموافقة المبدئية بهدوء فى اللجنة المركزية.

حوار مع محمد فائق

ولعل بعض أفراد قيادة التنظيم ـ وبالذات محمد فائق وزير الإعلام ومسئول منطقة غرب القاهرة ومسئول الإعلام فى التنظيم ـ قد تذكر أن أحد المسئولين الإعلاميين وهو فى الوقت نفسه أحد أمناء التنظيم السياسى. كان قد زاره فى مكتبه بوزارة الإعلام بعد يوم واحد من خطاب السادات فى عيد العمال فى أول مايو ١٩٧١ وإعلانه أنه «لن يسمح لفرد أو مجموعة أن تزعم لنفسها قدرة منفصلة عن هذا الشعب أو تفرض وصايتها على الناس.. وأن هناك مراكز قوى لابد من تصفيتها»..

ولعل محمد فائق قد عاد بذاكرته إلى تفاصيل الحوار الذى دار بينه وبين زائره الذى بدأه قائلا:

ـ لست مطمئنا إلى هذه المهادنة مع الرئيس السادات .. فأنتم تستهينون بقدرته وتسيرون ببطء شديد.. بينما هو يسرع الخطى ، مستغلا هدوءكم وليونة موقفكم، وأخشى أنه لن يتوقف عند حد إقالة على صبرى، لأنه يتصور أنكم جميعا خصومه وتتصارعون معه على السلطة.

وأجاب محمد فائق :

ـ اطمئن . نحن نقدر خطواته ولن يستطيع أن يفعل شيئا ، وقواعد

التنظيم على استعداد تام لأية مواجهة إذا أراد أن يفرضها.

وقال له زائره :

ـ أخشى أن يكون اطمئنانكم إلى قواعد التنظيم فى غير محله.. وأقولها بصراحة .. لا تصدقوا كثيرا مما يصلكم من تقارير عن اتجاهات الرأى العام.

قال وزير الإعلام :

ـ بالعكس .. كل الأمور مطمئنة .. والقيادات والقواعد كلها إلى جانبنا .. وكلهم يعرفون سلامة موقفنا ويساندوننا فى معركة الرأى حول الوحدة الثلاثية.. وحول أسلوب معالجة الأمور السياسية العليا.

وهز الزائر رأسه دليل عدم الاطمئنان . ولعل محمد فائق قد استشعر بعض القلق فى نبرات زائره الذى يعايش القيادات والقواعد فى موقعه التنظيمى والإعلامى وهو مطلع بغير شك على حقيقة الاتجاهات الباطنة غير المكتوبة فى التقارير.

مكالمة مع شعراوى جمعة

ورفع محمد فائق سماعة التليفون وطلب شعراوى جمعة أمين التنظيم وحدثه بتفاصيل ما سمعه.. وكانت الإجابة مطمئنة بأن كل شىء على ما يرام.. ومرة أخرى أدار فائق قرص التليفون لينقل إلى سامى شرف الصورة والحوار.. وكانت الإجابة التى تلقاها هى أن يطمئن محدثه ويؤكد له أن كل شىء تمام وأن الرئيس السادات لن يجرؤ على أى خطوة أخرى، وأن التنظيم يقف على أرض ثابتة، وأن القيادات والقواعد ستواجه أى موقف بصلابة وتصميم.

واستدار محمد فائق إلى محدثه مبتسما فى ثقة وهو ينقل الرد. ولكن

الزائر أظهر عدم اقتناعه وقال:

ـ أؤكد لك أن بعض القيادات ليست على المستوى ، وبعضها يتلقى بدون مناقشة ما يصله خلال اجتماعات اللجان التنظيمية لينقله بصورة أو بأخرى إلى بعض الجهات . وبصراحة أقول إننى أشك فى أحد أعضاء لجنة القسم عندى.

قال فائق : من هو ؟

وكانت الإجابة : على عبدالرازق وكيل وزارة التعليم العالى.

وأبدى فائق عدم اقتناعه بهذه الشكوك. وأضاف أنه موضع الثقة الكاملة.

ولعل محمد فائق حين استعاد ذكريات هذا الحوار تذكر على الفور أن على عبدالرازق عين بعد حركة ١٥ مايو محافظا ثم وزيرا للتربية والتعليم. وكان هو الذى ينقل كل ما يدور فى لجنة التنظيم الطليعى إلى محمد دكرورى الذى تولى الأمانة المؤقتة للاتحاد الاشتراكى لفترة قصيرة بعد حركة مايو. وبالتالى إلى الرئيس أنور السادات.

ولعله تذكر ـ ومعه كل زملائه ممن أطلق عليهم السادات اسم مراكز القوى ـ كيف سيطر السكون على قيادات وقواعد التنظيم .. ثم كيف انهالت شهادات الزور من بعضهم أثناء جلسات محكمة حافظ بدوى ومدعيه الاشتراكى الدكتور مصطفى أبوزيد فهمى الذى صمم على أن يطلب لهم الإعدام بتهمة الخيانة العظمى ، ثم كيف أصبح عدد كبير من قيادات وقواعد التنظيم الطليعى و التنظيم السياسى هم أنفسهم قيادات وقواعد حزب مصر ، ثم الحزب الوطنى الذى حل محل الاتحاد الاشتراكى. وتولى بعضهم منصب الوزارة فى العهد الجديد. من بينهم

حافظ بدوى وعلى عبدالرازق والدكتور مصطفى كمال حلمى، بل ورئيسهم الدكتور عزيز صدقى.

أعضاء فى التنظيم الطليعى

ولاشك أنه كان أمرا مثيرا لهم وهم يطلون من وراء قضبان المحكمة التى تحاكمهم بتهمة الخيانة العظمى التى ابتدعها المدعى العام الاشتراكى إرضاء للسادات، فقد كان رئيس المحكمة حافظ بدوى واحدا من أعضاء التنظيم الطليعى ووزيرا للشئون الاجتماعية فى حكومتهم، وكان عضو اليمين المستشار بدوى حموده رئيس المحكمة الدستورية العليا واحدا من أعضاء التنظيم فى الهيئات القضائية.. وكان ممدوح سالم الذى تولى وزارة الداخلية وكان اليد اليمنى للسادات فى حركته هو أيضا مسئول التنظيم الطليعى فى محافظة الاسكندرية.. وهو نفسه الذى رشح المدعى العام الاشتراكى مصطفى أبوزيد لعضوية اللجنة المركزية.. بل إن الحكومة الجديدة التى كانت تجرى محاكمتهم فى ظلها كان يرأسها الدكتور عزيز صدقى عضو تنظيم طليعة الاشتراكيين.

والأكثر من ذلك كله أن الرئيس أنور السادات هو نفسه كان شريكا فى هذا التنظيم وإن لم يكن فى قيادته العليا أو مسجلا بقوائمه.. وقد أوضح شعراوى جمعة أمين التنظيم هذه الحقيقة حين قال: إن كل أعضاء مجلس قيادة الثورة لم يكونوا مسجلين كأعضاء فى التنظيم ولكنهم كانوا على علم به وبنشاطه ويطلعون على نشراته ومطبوعاته.

وقد كان الرئيس عبد الناصر منذ بدء تشكيل طليعة الاشتراكيين عام ١٩٧٤ قد أصدر قرارا بأن ترسل إليهم نشرات ومطبوعات التنظيم ليتابعوا نشاطه ويطلعوا على التوجيهات التى تصدر للأعضاء .. وقد كان

انور السادات من أعضاء مجلس قيادة الثورة وبالتالى كان واحدا من العارفين المطلعين على كل هذه التفاصيل .

أسماء الأعضاء سرية

ويعلم السادات أيضا أن التنظيم الطليعى قد شكله الرئيس عبدالناصر تحقيقا لما جاء فى الميثاق من ضرورة وجود جهاز داخل الاتحاد الاشتراكى يقود تحالف قوى الشعب وأن السرية المفروضة على أسماء الأعضاء كان هدفها التغلب على مشكلة أساسية وهى كيف تكون الثورة حزبا وهى فى السلطة؟ فكان لابد من السرية التى تعطى التنظيم فترة لكى ينمو ويكبر دون أن تركز عليه الأضواء.. ودون أن يتعرض أفراده للهجوم أو يقعوا تحت إغراء المطامع والاستغلال.. فالعضو الذى ينضم للتنظيم يعرف أن هدفه أولا وأخيرا هو إنكار الذات. ولقد علل الرئيس عبدالناصر ذلك بنفسه ـ وبشكل علنى مذاع فى كلمته أمام مؤتمر المبعوثين عام ١٩٦٥ ـ وهو يعلن لأول مرة عن وجود تنظيم سرى داخل الاتحاد الاشتراكى فى ضوء ما جاء فى ميثاق العمل الوطنى الذى نص على وجود جهاز سياسى داخل الاتحاد الاشتراكى.

وقد أوضح عبدالناصر أن السرية حول التنظيم ستستمر لفترة إلى أن يصبح قادرا على أن يدافع عن نفسه وفكره.. وقال: إنه لايريد للأعضاء أن يستغلوا موقعهم كأعضاء مختارين فى التنظيم.. كما أن السرية المؤقتة على أسمائهم تستهدف حمايتهم من القوى المناوئة لهم أو التى تتسرب إلى نفوسها الغيرة من اختيارهم.

فى بداية التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة مع «مراكز القوى » أوضح على صبرى دور تنظيم طليعة الاشتراكيين فقال:

« كلفني الرئيس جمال عبدالناصر بوضع الخطوط الأساسية للتنظيم في بدايته.. وقد أعددت كشفا لجمال عبدالناصر بأسماء عدد من الشخصيات اختار منهم أسماء المجموعات الأولى من أعضاء التنظيم » .

وقد جاءت فكرة التنظيم منذ بدايات قيام الاتحاد الاشتراكى العربى . فقد أعلن عبدالناصر أنه ينتظر أن يبلغ عدد الأعضاء فى الاتحاد الاشتراكى ما لايزيد على خمسين ألف عضو يتم اختيارهم بعد سلسلة من الزيارات يقوم بها لكل المحافظات. ولكن الرئيس عبدالناصر فوجىء بعد هذا الإعلان وهو يشارك فى الاحتفالات بعيد النصر ببورسعيد بعدد من القيادات السياسية فى المدينة يطلبون منه قبولهم جميعا فى عضوية الاتحاد الاشتراكى وقالوا له إنهم أولى بأن ينضموا إلى تنظيم يرأسه وهم الذين خاضوا معه معركة النصر ببورسعيد عام ١٩٥٦ .. ومنذ ذلك الوقت بدأ عبدالناصر يعيد حساباته. ثم قرر أن يكون الاتحاد الاشتراكى تنظيما شعبيا مفتوحا لكل من يتقدم للانضمام إليه.

وفور إعلان هذا القرار بدأت المحافظات تتنافس لجذب أكبر عدد من الأعضاء إلى الاتحاد الاشتراكى فى محافظاتهم. ولم يمر وقت طويل حتى كان عدد الأعضاء الذين طلبوا الانضمام للعضوية قد تجاوز خمسة ملايين عضو.. وكان لابد لمواجهة ذلك العدد الضخم من الأعضاء أن يكون هناك جهاز سياسى قيادى لقيادة العمل داخل الاتحاد الاشتراكى. ويكون هذا الجهاز بمثابة القيادة السياسية للحزب. وحتى يتفادى ـ فى حالة الإعلان الرسمى عن هذا الجهاز ـ أن يتسارع إليه المزايدون والطامعون والنفعيون.

عشرة أعضاء لكل خلية

فقد رأى أن ينشأ الجهاز باسم تنظيم طليعة الاشتراكيين. على أساس خلايا لاتزيد كل خلية على عشرة أعضاء.. وبدأ تكوين المجموعة الأولى التى ضمت من بين أعضائها على صبرى وكمال رفعت وعباس رضوان وأحمد فؤاد وعبدالمحسن أبوالنور. وبدأت هذه المجموعة الأولى تتصل بمجموعة أخرى على أساس تكوين حلقات ، كل واحدة من عشرة أفراد.

وبدأت مجموعات التنظيم تنمو متخذة الشكل النوعى بحيث تغطى كل قطاع من قطاعات الدولة. وبلغت العضوية فى هذا التنظيم حوالى ٣٥ ألف عضو ، من بينهم الوزراء والمحافظون وأعضاء مجلس الأمة. وأصبحت القيادات فى كثير من المواقع تجند القيادات التى تليها . وحين عين شعراوى جمعة عام ١٩٦٥ أمينا للتنظيم اتجه إلى تغيير شكل التنظيم من النوعى إلى الشكل الجغرافى ..

ووصل بمجموعات التنظيم الطليعى إلى مستوى المركز وإلى القرية وإلى المصنع بل وإلى أجزاء من المصنع أيضا.

وكل هذه الأسس والتغييرات كانت تصدر بها نشرات وتوجيهات التنظيم ولكن مع الاحتفاظ بسرية الأسماء. وكانت نسخ منها ترسل إلى أعضاء مجلس قيادة الثورة حسب تعليمات الرئيس عبدالناصر.

لهذا كان غريبا بغير شك أن يتجاهل الرئيس أنور السادات فى خطاباته خلال ما سمى بحركة التصحيح حقيقة تنظيم طليعة الاشتراكيين. بل إنه تحدث عنه وكأنه جهاز سرى على طريقة الجهاز السرى الذى كان يتبع الاخوان المسلمين والذى اتهم بالإرهاب والتخريب.

وقال السادات إن هدف هذا التنظيم السرى بالإضافة إلى الإرهاب هو

كتابة التقارير ضد المواطنين ونقل المعلومات عنهم والتجسس عليهم. والأغرب من ذلك أنه لم يكن يغيب عنه أن أغلب الذين قادوا معه حركة مايو كانوا أعضاء فى نفس الجهاز السرى الذى يتحدث عنه وهو طليعة الاشتراكيين. بل كان محمد حسنين هيكل الذى لم يخف أنه كان الداعية وراء نجاح الحركة.. كان أيضا عضوا سابقا فى التنظيم.. وقد اعترف هو بنفسه فيما بعد بأنه كان عضوا بالتنظيم عند قيامه بتكليف من عبدالناصر ولكنه كما قال «لم يوافق على أن يكون التنظيم سريا ولذلك فإنه تركه بعد فترة».

بل إن هناك حدثا له أهميته يؤكد مشاركة أنور السادات فى أعمال تنظيم طليعة الاشتراكيين. ذلك الحدث هو ما أطلق عليه هو نفسه وهو يواصل هجومه وتشريحه لمراكز القوى بعد حركة مايو اسم «مذبحة القضاء».. وهى تسمية أكدها فى أكثر من كلمة خلال اجتماعاته مع القضاة وأثناء حفلات تكريمهم له وتكريمه لهم حين كان يتحدث إليهم بكل فخر قائلا: إنه هو الذى رد كرامة القضاة بعد أن ذبحهم عبدالناصر ومراكز القوى.

كان السادات يقول ذلك أمام رجال القضاء متجاهلا أنه هو الذى كان رئيس اللجنة التى أعادت تشكيل الهيئات القضائية وأخرجت عددا من القضاة فيما يسميه هو بـ «مذبحة القضاء»

أقوال سامى شرف فى التحقيق

فمن خلال أوراق التحقيق ومحاكمة مراكز القوى نقرأ فى أقوال سامى شرف.

- تم تشكيل التنظيم الطليعى فى الهيئات القضائية قبل إعادة تنظيم

القضاء بحوالى سنة ونصف السنة بأمر من الرئيس عبدالناصر.

وكان مسئول التنظيم السيد محمد أبونصير وزير العدل وكانت معه مجموعة قيادية من بينها على نور الدين والمستشار صادق المهدى والمستشار عمر الشريف والمستشار على كامل والمستشار على شنب والمستشار محمد لطفى والمرحوم إبراهيم هريدى وعبدالحميد يونس. وكانت المجموعة تجتمع فى منزل محمد أبونصير وبعده تولى على نور الدين مسئولية التنظيم.

وكان الدور الرئيسى للتنظيم الطليعى فى الهيئات القضائية قد أعد بمناسبة إعادة تشكيل الهيئات القضائية. وقد شكلت لجنة من التنظيم الطليعى لهذا الغرض بتعليمات من الرئيس عبدالناصر برئاسة على نور الدين وعضوية كل من عمر الشريف وعلى كامل. وكانت تعقد بمكتبى اجتماعات يومية فى الفترة السابقة على صدور قانون إعادة تشكيل الهيئات القضائية.

وكانت اللجنة من بين الجهات التى تحضر معلومات بمواقف رجال الهيئات القضائية علاوة على الأجهزة الأخرى كالمخابرات والمباحث العامة. وحين سئل سامى شرف:

– وبصفتك وزير شئون رئاسة الجمهورية .. هل أخطرت الرئيس السادات بوجود هذا التنظيم فى الهيئات القضائية؟

كانت إجابة سامى شرف:

– أنا مفترض أن سيادته يعلم بوجود هذا التنظيم من عهد الرئيس جمال عبدالناصر ، لأنه بمناسبة إعادة تشكيل الهيئات القضائية كان المرحوم جمال عبدالناصر قد طلب من الرئيس السادات أن يشارك فى

بحث الموضوع.. وسيادته علم أن هناك لجنة فنية تجتمع عندى من التنظيم الطليعى لهذا الغرض.. وكانت توصيات هذه اللجنة هى التى وضعت تحت يد الرئيس أنور السادات حين كلفه الرئيس عبدالناصر برئاسة لجنة تطهير القضاء.. وهى اللجنة التى أعادت تشكيل الهيئات القضائية وأخرجت عددا من القضاة..

الفصل الثاني :

ما هى الحكاية الحقيقية لفيلا الهرم بين «جيهان» واللواء الموجى؟

لم تكن هناك فى الحقيقة خيانة ولا شبه خيانة.. فالخلاف الذى كان القشة التى قصمت ظهر البعير، واستغله السادات لصالحه أحسن استغلال ، كان خلافا فى الرأى ، خلافا حول الوحدة الثلاثية التى كان يريد أن يفرضها لهوى فى نفسه.. تكشف عنه التفاصيل فيما بعد. وإن كان قد رافق هذا الخلاف وسبقه حتى قبل توليه رئاسة الجمهورية تنافر واضح بين قناعات وآراء السادات.. وبين قناعات وآراء رجال عبدالناصر الذين سماهم بعد ذلك بمراكز القوى.

ولاشك أنهم أحسوا بالندم بعد أن نصبوه على كرسى الرئاسة من

خلال نتائج الاستفتاء، فقد كانوا أول من يدرك أن نتائج الاستفتاء لم تكن صحيحة ، بل كانت من صنع أيديهم.. كما كانوا أول من يعرف أن السادات فى ذلك الوقت بالذات كان يفتقر إلى الجماهيرية التى تحقق له مثل هذه النسبة الكبيرة من الأصوات المعلنة فى الاستفتاء. والتى استطاع بعد حصوله عليها وتوليه المنصب الذى كان أمل عمره أن يتناسى كل ما قاله أمام اللجنة التنفيذية العليا وهى ترشحه للرئاسة، وما كرره بعد ذلك فى مجلس الشعب قبل أن ينحنى أمام تمثال جمال عبدالناصر وهو يؤكد أنه سيسير على طريقه حين قال:

«إن الفراغ الذى خلفه رحيل عبدالناصر لايستطيع أن يملأه رجل واحد.. وأنا لا أستطيع أن أقوم بالحكم بمفردى. ولهذا فإن العمل السياسى فى المستقبل لابد أن يتم من خلال المؤسسات الدستورية والسياسية، كل المسائل الهامة لابد أن تعرض على اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى، وعلى اللجنة المركزية. وأن القيادة السياسية لابد أن تمارس سلطتها بشكل جماعى وبمساهمة جماعية. إن اللجنة التنفيذية وهى أعلى سلطة فى الدولة ستنظر فى جميع الأمور التى تهم الدولة وكل شىء سيبحث أمامها . وإنى أقترح أن تجتمع اللجنة المركزية بانتظام مرة كل شهر. كى تعرض عليها كل أمور الدولة ذات الأهمية السياسية لمناقشتها وإقرارها».

والحقيقة أن كل ذلك كان سرابا. أكدت الأيام أنه لم يكن الماء الذى ينتظره كل المتلهفين إلى الارتواء بعد لفحات هجر الصحراء.

على أن كل ذلك لم يكن وحده كل التمهيد لأحداث حركة مايو.. ولكنه أيضا كان بعض ما مهدت به أحداث أحد عشر عاما انتهت بحادث المنصة الشهير.

فمنذ أيام الرئيس عبدالناصر ، كانت العلاقة بين السادات ومجموعة على صبرى من رجال عبد الناصر تفتقر إلى الكثير من حسن التعامل والثقة بين الطرفين وكانت هناك خلافات عميقة الجذور بينه وبينهم جعلت كلا الجانبين على طرفى نقيض.. خلافات فى الفكر وخلافات فى الرأى.. وخلافات فى المبادىء. وخلافات فى التوجه السياسى.. وخلافات يختلط فيها الموقف الشخصى بالموقف المبدئى.

ولم يكن السادات يحمل فى أعماقه أى نوع من الود لعلى صبرى. فقد كان يعتقد أنه متسلق استغل فرصة وجوده كمدير لمكتب جمال عبدالناصر للقفز فوق السلطة. وكان فى ذهنه دائما أن على صبرى تحول من عميل للأمريكان إلى عميل لموسكو.. وأنه شيوعى لايمكن الوثوق به.! لهذا فعندما أصبح على صبرى أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى فى الوقت الذى كان السادات فيه يرأس مجلس الشعب، بدأ الصراع الخفى بينهما يستفحل وخرجت كل الأحقاد الدفينة لتبرز على السطح.

والواقع أن على صبرى لم يكن واحدا من قادة الثورة، كما لم يكن عضوا فى مجلس قيادة ثورة يوليو. ولا كان فى تنظيم الضباط الأحرار الذى حمل لواء الثورة.. ولكن على صبرى ـ بصفته مديرا للمخابرات الحربية بالطيران ـ استطاع أن يقيم صلات وثيقة بأعضاء تنظيم الضباط الأحرار. وبهذه الصلات الوثيقة استطاع أن يرتبط ارتباطا مصيريا برجال الثورة منذ اليوم الأول.

وقد ساعده على ذلك أنه لعب دورا هاما أثناء معارك الفدائيين ضد قوات الاحتلال البريطانى فى قناة السويس.. فقد كان الضباط الأحرار يدعمون الفدائيين ويمدونهم بالسلاح والذخيرة إلى جانب تدريبهم والتخطيط لهم. ولكن مشكلتهم كانت فى تخزين السلاح الذى يمدون به

الفدائيين أولا بأول. وتصدى على صبرى لحل هذه المشكلة وذلك بتوليه تخزين السلاح لديه فى المخابرات الحربية وهو المكان الذى لايمكن أن يخطر ببال أحد. وبالفعل نجح على صبرى فى إمداد الفدائيين بالسلاح المخزون لديه طوال معاركهم مع الإنجليز. مما جعل له رصيدا طيبا لدى الضباط الأحرار.

الاتصال بالسفير الأمريكى

وعندما بدأت الثورة تحركها بقيادة مجموعة الشباب من قادة الضباط الأحرار، كان بعض ما يثير قلقهم هو ماذا سيكون عليه موقف الإنجليز. ولما كان من الصعوبة بمكان إمكان الاتصال بالسفير الإنجليزى فقد فكروا فى إجراء اتصال بالسفارة الأمريكية.

وذّكر عبداللطيف البغدادى جمال عبدالناصر بعلى صبرى مدير المخابرات الحربية بالطيران والذى مد لهم يد العون فى معارك القناة . وقال إنه يمكن الاعتماد على صلته بالملحق الجوى الأمريكى إيفانز ليطلب من السفير الأمريكى إبلاغ السفير البريطانى بموقف الثورة وأهدافها وإنها حركة داخلية محضة تستهدف القضاء على الفساد وتحرص على الحفاظ على الأجانب وحقوقهم . وكلف جمال عبدالناصر عبداللطيف البغدادى باستدعاء على صبرى على الفور وتكليفه بهذه المهمة وإبلاغ الرسالة وقد استجاب على صبرى للتكليف وتولى المهمة كاملة.

وهكذا بدأت صلة على صبرى بقيادة الضباط الأحرار منذ اللحظات الأولى لقيام ثورة يوليو. ومنذ تلك اللحظة عمل على صبرى فى مكتب جمال عبدالناصر وظل يتدرج بعد ذلك فى مناصب السلطة إلى جوار عبدالناصر. مما أثارحفيظة بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين كانوا

يخرجون واحدا بعد الآخر. حتى لم يعد منهم حول عبدالناصر غير حسين الشافعى وأنور السادات. ثم على صبرى.

ولم يكن كل ذلك مريحا لبعض هؤلاء القادة وخاصة أنور السادات الذى كان يضيق بوصول على صبرى إلى هذه المكانة. وقد ازداد لديه هذا الضيق عندما أصبح على صبرى أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى العربى..

وازدادت الهوة اتساعا وتزايدت العقد بين السادات و الاتحاد الاشتراكى ، أمينه ، ولجانه. وكان تطور الأمور يوما بعد يوم، يعمق من كراهية أنور السادات للاتحاد الاشتراكى وقياداته وتنظيمه الطليعى.

انتخابات اللجنة التنفيذية

وما أكثر الجروح التى كانت تزداد غورا يوما بعد يوم بين أنور السادات وبين على صبرى أمين عام الاتحاد الاشتراكى ومجموعته، على أن أكثر هذه الجروح عمقا كانت يوم جاءت نتيجة انتخابات اللجنة التنفيذية العليا، فوضعت على صبرى فى المركز الأول حسب أكثرية الأصوات، بينما جاء أنور السادات فى المركز الرابع .!

فما هى قصة هذه الانتخابات التى جعلت نار الخلاف تتأجج داخل المرجل المكتوم فى انتظار لحظة الانفجار؟

كان عبدالناصر قد وضع خطة واسعة تستهدف التغيير فى نظام الحكم فى أعقاب صدور برنامج ٣٠ مارس، وبدأ هذا التغيير بتشكيل حكومة جديدة، برئاسته ، أغلبها من التكنوقراط.. وبإجراء انتخابات جديدة فى الاتحاد الاشتراكى العربى من القاعدة إلى القمة. مع تشكيل اللجنة المركزية بالانتخاب وعليها هى بعد ذلك اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية العليا التى تتولى المسئولية كاملة باعتبارها قمة السلطة فى مصر.

وبالفعل تمت انتخابات لجان الاتحاد الاشتراكى من القاعدة والتى انبثق عنها انتخاب أعضاء اللجنة المركزية. وكانت الخطوة المتبقية هى اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية.

ولم يكن الاختيار سهلا ، خاصة أن عبدالناصر أراد أن يترك المجال مفتوحا لكل من يريد ترشيح نفسه وأن يتم الاختيار بحرية كاملة من أعضاء اللجنة المركزية.. ووجدت اللجنة المركزية أنها أمام موقف صعب ، خاصة أن الأعضاء الذين جاءوا من مختلف المحافظات كانوا فى أغلبهم وجوها جديدة ولم تتح الفرصة أمامهم طويلا ليتعارفوا بالشكل المناسب، وبرغم أن اللجنة كانت تعقد اجتماعاتها مرة كل أسبوعين إلا أنها لم تستطع رغم مناقشات وجلسات طويلة مستفيضة حضر أغلبها الرئيس عبدالناصر أن تصل إلى أسلوب انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية العليا.

عبدالناصر يرفض التفويض

وانتهت المناقشات بأن أعطت اللجنة تفويضا للرئيس عبدالناصر بترشيح أعضاء اللجنة. ولكن عبدالناصر أعلن رفضه لهذا التكليف وخاصة بعد أن عقد عدة اجتماعات مع أمناء المحافظات تبين منها أنهم لايتفقون على أشخاص معينين. وواجه عبدالناصر لأول مرة رد فعل الأعضاء الذين قال بعضهم فى الجلسة المغلقة للجنة إن عبدالناصر غير قادر على تنفيذ التكليف. ورد عليهم قائلا:

«هو الموضوع الحقيقة مش موضوع عدم قدرة ، وكلمة عدم القدرة دى بتدى انطباع يعنى محدش يحب يتقال عليه إنه غير قادر إنه يعمل العملية. لكن العملية كبيرة جدا. الحقيقة العملية مايبقالهاش صدى فى البلد على أساس أن اللجنة العليا هى أعلى تنظيم سياسى. المفروض بعد كده اللجنة

المركزية بتعقد ثلاثة أيام وبعدين كل واحد يروح لقواعده.. ويجيء بعد ستة أشهر ، إذن اللجنة التنفيذية العليا هي عملية أساسية دى الحقيقة اللى خلانى جيت النهارده وقلت الكلام اللى أنا اتكلمته فى أول جلسة.. كنت يعنى أقدر أجيب أسماء ، بس ما قدرتش أوصل إلى الأربعة عشر اسما ، مش نتيجة عدم القدرة.. الحقيقة إحنا عاوزين عناصر تضمن الاستمرار.. عاوزين أيضا عناصر تضمن التجديد وأنه يمكن أن تتحلل من النظام الداخلى إلى حد ممكن نقول إن إحنا بنعمل لجنة تنفيذية لمدة سنتين أو ثلاث سنوات. أنا شايف من الكلام أن فيه اتجاه إلى تكوين اللجنة فى الحال.. أنا كنت أقترح إننا نأجل».

وصمم أعضاء اللجنة المركزية على الرفض وأنهم أصدروا تكليفا إلى جمال عبدالناصر ولكنه لم ينفذه، ورد عليهم قائلا:

« الحقيقة التكليف لو تقولوا لى اطلع روح قناة السويس ومش فاهم إيه.. ما أقدرش أرفض هذا الكلام.. باطلع النهارده، بتقولوا لىّ روح سينا باروح سينا .. ده تكليف.. العملية الثانية دى أكثر من تكليف، الحقيقة هى عملية أمانة وضمير.. لازم أكون مقتنع مائة فى المائة » .

ولم يستطع أعضاء اللجنة حتى انتهاء الجلسة إقناع عبدالناصر بالتخلى عن موقفه، فكان لابد من إقرار فتح باب الترشيح للجميع من أجل تكوين اللجنة التنفيذية العليا بالانتخاب.

السادات الرابع فى الانتخابات

وهكذا كان لابد من الانتخاب..

كان لابد من المعركة الانتخابية التى تزيد من توتر الموقف..

ورغم أن السادات كان يدرك جيدا أن تعليمات عبدالناصر كانت

صريحة لشعراوى جمعة أمين التنظيم بعدم التدخل فى الانتخابات، إلا أنه لم يتصور أبدا أن نتيجة الانتخاب يمكن أن تضعه فى المركز الرابع بعد أن حصل على صبرى على أعلى نسبة من الأصوات يليه حسين الشافعى ومن بعده الدكتور محمود فوزى.. ليكون رابعهم أنور السادات.

وبرغم أن الجميع أصبحوا ضمن أحد عشر عضوا فى اللجنة التنفيذية العليا إلا أن الجرح كان عميقا غائرا فى قلب أنور السادات، إذ كيف يحصل على صبرى على عدد من الأصوات أكثر بكثير مما حصل هو عليه ، إذن فهى مؤامرة عليه، اشترك فيها الاتحاد الاشتراكى كله،، بأمينه العام على صبرى.. وأمين تنظيمه شعراوى جمعة.. واللجنة المركزية التى لابد أن يكون أغلب أعضائها والمنتسبين إلى التنظيم الطليعى قد تلقوا التعليمات بأن يحصل على صبرى على نسبة من الأصوات أعلى مما يحصل هو عليه ، رغم أنه عضو مجلس قيادة الثورة بينما على صبرى لم يكن يساويه فى هذه المرتبة..

إذن فهى ضربة قاصمة بالنسبة لكرامته، وإذن فلابد من غضبة يعلن بها استنكاره للنتيجة واتهامه لأمين التنظيم بالاتحاد الاشتراكى. واعتكف أنور السادات فى منزله بالهرم وجرحه ينزف..

ولكن لم يكد عبدالناصر يرسل إليه يستدعيه، حتى هرول إليه وكأن شيئا لم يكن.. وعاد يمارس عمله كعضو فى اللجنة التنفيذية العليا بعد أن زالت عنه بالطبع صفته كرئيس لمجلس الأمة.. ليجلس على نفس كرسيه الدكتور لبيب شقير الذى يعرف أنه عضو فى التنظيم الطليعى.. والذى أراد ـ لولا الحرج ـ أن يفتح ملفات المخالفات المالية فى مجلس الأمة.. والتى من بينها موضوع استراحة الهرم التى كان من المقرر تخصيصها لمجلس الأمة ـ وهى إحدى فيللات الحراسة المصادرة ـ فإذا بأنور

السادات قد خصصها لنفسه بينما كانت مصروفاتها من حسابات المجلس..

قصـــر الهـــرم

على أن قصة فيللا الهرم والتى كاد الدكتور لبيب شقير يفتح ملفاتها، كان لها ذيل آخر، جعل أنور السادات يزداد كراهية للاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى بعد الصدمة التى أصابته من جراء نتائج انتخابات اللجنة التنفيذية العليا.

فقد كانت هناك قصة «قصر الهرم» بعد حكاية فيللا الهرم.. كان هذا القصر يواجه فيللا السادات فى شارع الهرم وهو من أملاك بوعوص باشا .. ولما كان القصر معروضا للبيع، فقد تقدم لشرائه اللواء صلاح الموجى الذى كان خلال العدوان الثلاثى على مصر قائدا لمنطقة بورسعيد قبل إحالته إلى الاستيداع واشتغاله بالأعمال الحرة.

وبدأ اللواء الموجى يعد القصر لسكناه وانفق حوالى ٧٠ ألف جنيه على الديكورات الجديدة للقصر . وبدا القصر سواء من الخارج أو الداخل فى صورة رائعة لفتت نظر السيدة جيهان السادات وأثارت إعجابها..

وذهبت السيدة جيهان إلى القصر لمشاهدته ومعها مجموعة من الحرس ،بينما العمال يقومون بإعداده، فلم يمنعوها أول مرة، ولكنها حين أرادت تكرار المعاينة مرة أخرى ـ وكان صاحب القصر الجديد قد علم بذلك ـ فقد منعها العمال من الدخول.

وأحست السيدة جيهان بالإهانة.

ولترد الصفعة وترضى لهفتها، فقد أبدت لزوجها أنور السادات رغبتها فى الحصول على هذا القصر، ولما كان السادات يعلم أن هناك شائعات

حول ثروة اللواء الموجي التى كونها خلال قيادته لمنطقة بورسعيد، فقد ذهب إلى الرئيس عبدالناصر الذى كان يستعد وقتها للسفر إلى الاتحاد السوفييتى للعلاج،

وأكد السادات لعبدالناصر أن كل الدلائل تؤكد الشكاوى التى قدمت ضد اللواء الموجي واتهمته بأنه استطاع أن يكون ثروته من خلال عمليات الاستغلال التى مارسها فى بورسعيد، وكان أبرز الأدلة التى قدمها السادات هو شراء اللواء الموجي لقصر بوعوص باشا، وأعمال الديكور التى يجريها فيه بعشرات الآلاف من الجنيهات، وإزاء هذه المعلومات التى وصلته ، أمر الرئيس عبدالناصر قبل سفره إلى موسكو، بوضع القصر تحت الحراسة.

ولم يكد الرئيس عبدالناصر يطير إلى موسكو حتى اتصل السادات بوزير الدولة المشرف على الحراسة أمين هويدى يطلب منه أن يتسلم القصر الموضوع تحت الحراسة والمواجه لمنزله، ولكن أمين هويدى ـ وهو أحد رجال عبدالناصر وأحد القيادات الرئيسية فى التنظيم الطليعى وقد أدخله السادات بعد ذلك فى قضية مراكز القوى ـ أصر على رفض طلب السادات وأبدى له أنه لايستطيع التصرف فى قصر وضعه الرئيس شخصيا تحت الحراسة إلا بعد عودة الرئيس وأخذ موافقته، ومع تكرار الطلب وتكرار الرفض، اضطر أمين هويدى أن يقول للسادات بحزم «لماذا الاستعجال فى هذا الأمر؟ بينما الرئيس سوف يعود بعد أيام وتستطيع أن تحصل منه على الموافقة إذا اقتنع.! »

فريد عبدالكريم يروى القضية

ومع ذلك فقد جرى سباق عنيف بين السادات والموجى للحصول على القصر. فى ذلك الوقت كان اللواء الموجى يبذل كل المحاولات لاسترداد القصر أو رفع الحراسة عنه، وذهب معه محاميه حسنى هلال إلى أمين الاتحاد الاشتراكى لمحافظة الجيزة فريد عبدالكريم الذى نترك له أن يروى ما حدث. قال:

«جاءنى اللواء الموجى ومعه محاميه.. وروى لى القصة بالتفصيل وقال إنه كان يسكن فيللا بمدينة المهندسين بالإيجار وأنه أخطر صاحبها بأنه سوف يتركها، وقد تصرف صاحب الفيللا المؤجرة فيها فعلا وأجرها لآخرين، وهو بالتالى سيصبح بلا مأوى ، بينما هو المالك لهذا القصر الذى وضع تحت الحراسة بدون أسباب »

ولما كان القانون فى صف اللواء الموجى ، إذ إنه ينص على أن من يوضع تحت الحراسة ولا سكن اخر له فمن حقه أن يترك له منزله ليقيم فيه مع استمرار فرض الحراسة.

ويضيف فريد عبدالكريم :

ولما كنت مسئولا عن أمانة الاتحاد الاشتراكى فى الجيزة فقد قلت للموجى إنه لايمكن حماية هذا القصر إلا إذا عرضنا الموضوع بشكل واسع على الرأى العام . وبالفعل قام اللواء الموجى بكتابة شكوى طبع منها مئات النسخ أرسلها إلى جميع المسئولين وإلى الأجهزة الشعبية والتنفيذية حتى يعرف الناس أن السادات يريد أن يستولى على قصره بدون وجه حق، وحتى يضطر أى مسئول إلى التردد فى تمكين السادات من القصر بعد أن انتشرت قصته، وبعد أن بدأت لجان الاتحاد ومجموعات

التنظيم تتناول القصة فى اجتماعاتها وتقاريرها.

تلقى الرئيس عبدالناصر - وهو تحت العلاج فى «تسخالطوبو» فى الاتحاد السوفييتى ـ صورة من المذكرة التى رفعها اللواء الموجى وعرف من مرفقاتها أن اتجاهات الرأى العام كلها أصبحت تتحدث عن الرجل الذى وضعه السادات تحت الحراسة ليستولى على قصره.

وامتلأ يقين أنور السادات أن الاتحاد الاشتراكى وتنظيماته وأمين الجيزة والتنظيم الطليعى وراء حملة الهجوم عليه وانتشار القصة بين الناس، وقد تأكد هذا الشعور حين التقى فى مقر اللجنة المركزية بفريد عبدالكريم أمين الجيزة وقال له أمام شعراوى جمعة وزير الداخلية وأمين التنظيم : ـ يا فريد «قول لصلاح الموجى أنا مش بتاع قصور.. أنا معدم وبتاع أرصفة».

وكانت تلك بغير شك نقطة سوداء وعقدة جديدة فى سلسلة العُقد التى عقّدت الأمور بين السادات والاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى.

إبعاد إلى ميت «أبوالكوم»

وقد حدث أن فوجىء السادات بالرئيس عبدالناصر يوم عودته من الاتحاد السوفييتى وحين استقباله فى المطار بأنه قال له :

ـ يظهر إنك محتاج ترتاح لك شوية فى ميت أبوالكوم . وفهم السادات أنها إشارة بإبعاده، وبالفعل ذهب السادات ليعتكف فى قريته ميت أبوالكوم، وفى الأعماق منه نار جديدة تتأجج ضد الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى، وأضاف السادات من جديد اسم فريد عبدالكريم إلى قائمة الأعداء الذين لابد أن ينالهم انتقامه ذات يوم.

وبالفعل حين واتته فرصة تولى رئاسة الجمهورية بعد وفاة عبدالناصر،

وحين استطاع أن يتمكن من خصومه ودبر لهم ما سمي بمؤامرة مراكز القوى.. كان فريد عبدالكريم أحد من نالهم سيف عقابه، بل كاد يكون هو الوحيد الذى تركه فى السجن ـ ومعه محمد فائق ـ حتى آخر يوم من المدة التى حكم عليه بها . وحين انتهت مدة العقوبة كاملة وغادر السجن، أعاده السادات إليه من جديد ضمن الالاف من رجالات مصر الذين ألقى بهم فى السجن - قبيل شهر واحد من حادث المنصة ـ بدعوى اشتراكهم فى المؤامرة الطائفية المزعومة.

الفصل الثالث :

سيد مرعى العقل المخطط لحرب السادات ضد خصومه السياسيين

لايشك أحد فى أن أنور السادات كان يعلم فى أعماقه علم اليقين - بصرف النظر عما أطلقه من اتهامات وأوصاف وإدعاءات ـ أنه لم تكن هناك مؤامرة ولا انقلاب.. وكان يعرف جيدا أن الذى حدث بالفعل لم يكن أكثر من خلاف فى الرأى حول مسئولية القيادة الجماعية عن القرارات المصيرية وخاصة موضوع الوحدة الثلاثية .. وحول مسألتى التحالف مع أمريكا وأسبقية معركة التحرير وعبور قناة السويس، وهو يدرك أنه لو كانت هناك فكرة لدى رجال مايو للقيام بانقلاب لما احتاج الأمر فى ذلك الوقت لأكثر من ساعة واحدة فقط لإصدار الأوامر التنفيذية، من قبل المتهمين كل فى مجال اختصاصه ومسئولياته، للقيام بانقلاب ناجح

وإقصاء السادات حتى ولو اكتفوا بالإعلان من خلال جميع أجهزة الإعلام التى يسيطرون عليها بقبول اللجنة التنفيذية العليا لاستقالة أنور السادات.

فقد بلغ عدد الذين سجنوا فى تلك القضية تسعين مسئولا، من بينهم نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع ووزير الداخلية ومدير المخابرات ورئيس مجلس الأمة، ورئيس الجهاز السياسى الجماهيرى المركزى ومسئول العمل الجماهيرى فى القاهرة والجيزة، ووزير الإعلام ووزير شئون رئاسة الجمهورية، ووزير المواصلات وآخرون من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وكبار المسئولين الذين يستطيعون لو أرادوا بالفعل أن يقوموا بانقلاب ناجح لا شك فيه.

ولكن السادات فى نفس الوقت لم يكن يستطيع أن يتصور كيف يواصل الحكم والانفراد بالسلطة وكل هؤلاء الخصوم ممن تمتلىء أعماقه بكراهيتهم واثار خلافاته معهم سواء الخلافات الشخصية أو المبدئية لتصبح حجر عثرة فى مواجهة تحقيق حلمه، وهو الذى يدرك جيدا أنه اضطر بالرغم منه أن يمالئهم حتى لايضعوا العراقيل فى طريق توليه الرئاسة بأن يعدهم بأن تكون كل مسئوليات الحكم موزعة على المؤسسات الدستورية والسياسية وهم من يتولونها.

وبدا له كل تصرف يتصرفونه إنما يعبر عن أطماعهم فى مشاركته السلطان.. وألا يتركوه ينفرد بقرار يصدره على هواه وحسب قناعته التى تتعارض فى الغالب مع قناعاتهم وآرائهم.

وقد كان يعلم من خلال بعض عيونه عليهم أنهم لايكنون له الاحترام الواجب. وكان يستطيع أن يتصورهم ـ وهم من كانوا على بينة من طبيعة علاقته بعبدالناصر والتى يبررها أمام نفسه بطريقته وحسب تقديره الشخصى ـ تصورهم وهم يفسرون لأنفسهم آسباب مواقفه التى

لايعترض فيها أبدا وبأى نوع من الاعتراض على أى كلمة يقولها عبدالناصر.

وهو بالفعل لم يكن يرفض .. أو يناقش .. أو يقترح .. ولكن يهز رأسه باستمرار بالموافقة والإعجاب بما يقوله عبدالناصر..

ماذا قال نيكسون عن السادات ؟

ولعل مثل هذا التصور قد بدا أيضا للآخرين وخاصة من تناولوا تحليل شخصية السادات، ومن بينهم الرئيس الأمريكى السابق نيكسون الذى كتب فى تحليله لرؤيته للسادات يقول:

عندما توفى جمال عبدالناصر كان أنور السادات قد مر عليه قرابة عقدين من الزمن ينتظر فى الصفوف الخلفية، وقد نجا السادات من غيرة عبدالناصر الكبيرة نظرا لأنه كان يبدو وكأنه لامطامح شخصية له، فقد كان ينفذ راضيا أية مهمة محلية أودولية يكلفه بها عبدالناصر.

ظل أنور السادات ثمانية عشر عاما يراقب وينصت . وكان يعرف أن عبدالناصر كانت تتملكه غيرة عنيفة ، ولذا فقد حرص على ألا يبدى أى حرص على أن تكون له قوة أو سلطة شخصية. وعندما تولى أنور السادات مقاليد الأمور عام ١٩٧٠ بعد وفاة عبدالناصر كان كثير من المراقبين على يقين بأنه لن يظل فى الحكم أكثر من بضعة أسابيع، وكان البعض يصفونه بأنه «تراب لا لون له» وأنه ليس لديه شىء من شخصية عبدالناصر القيادية.

وقد عجز هؤلاء عن أن يدركوا أن هناك أنواعا مختلفة من الشخصيات القيادية وأنه لايمكن الحكم على ما إذا كان المرء يتحلى بهذه الصفة النادرة إلا بعد أن يتقلد زمام القيادة بنفسه. لم يحاول السادات فى أول

عهده أن يملأ مكان عبدالناصر، وإنما وضع على التاريخ طابعه الخاص، فابتدأ بالعمل بمهارة على إحباط كل المحاولات التى قام بها أشخاص آخرون لانتزاع السلطة منه، ثم لم يلبث أن أصبح الشخص الذى لاينازعه أحد فى سلطته.

ولم يكن السادات مثل عبدالناصر فى دأبه على العمل وتدخله فى كل صغيرة فى أمور الحكومة وقدرته على السهرفى مكتبه حتى الساعات الأولى من الصباح لمراجعة الأوراق والتقارير، لكن السادات كان بعكس عبدالناصر أكثر انصرافا إلى التفكير والتأمل،..

وكثيرا ما كان يتجاهل وزراءه ويتخذ قراراته بنفسه وهو يتمشى وحده على النيل كل يوم بعد الغداء، أو وهو يقضى بعض يومه فى إحدى استراحاته المتناثرة فى كل مكان من بلاده..

كان ينهض فى الصباح فى وقت متأخر نسبيا ولم يكن يعمل ساعات طويلة فى النهار، وكان أنور السادات يكره التفاصيل ولذا كان العمل اليومى لحكومته متعثرا يفتقر إلى الكفاءة، إلا أن القرارات الكبيرة التى كان السادات يحتفظ بها لنفسه كانت مثيرة أخاذة وكثيرا ما كانت تتجاوز الحد فى شموليتها.

وبصرف النظر عن كل هذه التصورات ، فقد كانت أحداث الصدامات المتلاحقة هى التى تبنى آسس العلاقة بين السادات وخصومه.. وكان يشاركه فى تحليل آسس الصدامات والخلافات بعض ممن يحيطون به، ومن أبرزهم أيضا المهندس سيد مرعي.

والحق أن كل الذين تحدثوا عن مراكز القوى وانقلاب مايو لم يلتفتوا كثيرا ولعلهم تجاهلوا ــ أخطر شخصية لعبت الدور الرئيسى من وراء

الستار وخلف الكواليس ، وأسهمت مع السادات فى التخطيط للانقضاض على رجال عبدالناصر وقيادات التنظيم الطليعى وأصدار قراره باعتقالهم.

سيد مرعى .. المخطط

كان ذلك المهندس والمخطط البارع الذى يختفى وراء الكواليس هو المهندس سيد مرعى صديق السادات ورفيقه ومحركه ونائبه فى رئاسة مجلس الأمة وعينه على مجلس وزراء ما قبل مايو وأمين تنظيمه السياسى بعده ثم صهره وكاتم سره ومساعده فى رئاسة الجمهورية بعد توالى الأحداث.. ثم مرافقه وجاره المصاب معه برصاصات حادث المنصة فيما بعد.

ولقد كان المهندس سيد مرعى أيضا وراء تخطيط السادات وهو رئيس لمجلس الشعب بينما على صبرى أمين عام للاتحاد الاشتراكى.. بإقامة تنظيم مناوىء للاتحاد الاشتراكى من أعضاء المجلس ، أطلق عليه اسم «المجموعات الإقليمية» وكانت هذه المجموعات تضم أعضاء مجلس الشعب من كل محافظة.. ومن خلال هذه المجموعات الإقليمية التى تريد أن تؤكد موقعها ومسئوليتها الشعبية فى أقاليمها شهدت المحافظات صراعا حادا بين المجموعات الإقليمية لمجلس الشعب ولجان المحافظات للاتحاد الاشتراكى.

وقد باءت كل محاولات التنسيق بين عمل التنظيمين بالفشل ، حتى أضطر الرئيس عبدالناصر فى النهاية إلى أن يجتمع بأعضاء مجلس الشعب كهيئة برلمانية للاتحاد الاشتراكى.. وتقرر أن يضم أعضاء مجلس الأمة إلى اجتماعات لجان المحافظات من الاتحاد الاشتراكى.

كان سيد مرعى يشارك أنور السادات فى كراهيته للتنظيم الطليعى

والاتحاد الاشتراكى بجميع مستوياتهما، وكانت له صدامات كثيرة مع بعض القيادات التنظيمية وخاصة فى بعض مواقع عمله سواء وهو وزير للزراعة والإصلاح الزراعى أو بعد خروجه من الوزارة واستمراره فى موقعه بمجلس الشعب حيث يكون فى ذلك الوقت دائما هو اليد اليمنى لأنور السادات وهو رئيس للمجلس.

ولايستطيع سيد مرعى أبدا أن ينسى ذكرى يوم يعتبره خطا فاصلا بينه وبين هذه المجموعة من قيادات الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى وكانت باستمرار موضع تلاقيه مع أنور السادات خلال جلساتهما الخاصة وكلما جاءت مناسبة يستعيدان فيها سوءات هذه القيادات تجاههما.

عبدالمحسن أبوالنور وسيد مرعى

ففى عام ١٩٦٥ ومع قيام حكومة جديدة حل فيها عبدالمحسن أبوالنور محل المهندس سيد مرعى وزيرا للزراعة والإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى.. فوجىء سيد مرعى فى الصباح قبل أن يعرف بخروجه من الوزارة بمنعه من دخول مبنى الوزارة وبأن مكتبه قد تم إغلاقه بالشمع الأحمر، ولم يستطع أن يتصور كيف يمكن أن يفعل وزير جديد مثل ذلك التصرف مع الوزير الذى ترك الوزارة.

كما لم يستطع أن يحتمل مهانة أن تشكل لجنة جرد بأمر الوزير الجديد ـ وهو قيادة رئيسية من قيادات الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى ـ وتقوم اللجنة بجرد محتويات غرفة المكتب وما فى الأدراج من أوراق وصور ، كان بعضها أوراقا وصورا شخصية وقد استغلت بعض هذه الصور والأوراق فى وقت ما للإشارة إلى صورة سيد مرعى وتأكيد بعض ما كان يتناثر من شائعات حوله وحول بعض رجاله فى بعض مواقع

العمل الذى يتبعه. ولم يكن من الممكن أن تمحى هذه المهانة من مشاعر سيد مرعى ووضعت جدارا سميكا بينه وبين عبدالمحسن أبوالنور بالذات وكل من عاونه من رجال التنظيمين فى المواقع الجديدة.

وقد أكدت الكثير من الأحداث بعد ذلك أن سيد مرعى لم يكن على الأقل فى موقع التقدير من هذه المجموعة من القيادات.. ومع كثرة الصدامات المستمرة بين هؤلاء وبين أنور السادات حتى فى وجود عبدالناصر أتيحت فرصة التلاقى الكبير بين أفكار السادات وأفكار سيد مرعى مع ما يحمله كلاهما لهؤلاء الرجال من أحقاد.

ولا يستطيع سيد مرعى أن ينسى بالطبع أنه عندما شكل عبدالناصر حكومته بعد النكسة وأعاد سيد مرعى وزيرا للزراعة والإصلاح الزراعى، لجأت قواعد الاتحاد الاشتراكى ولجانه ـ وقياداتها فى الغالب من التنظيم الطليعى ـ إلى الاعتراض على عودة سيد مرعى إلى موقع المسئولية التنفيذية.

وكان رأى عبدالناصر إلى لجان التنظيم هو أنه مع موافقته على كل الاعتراضات إلا أن المهندس سيد مرعى كفاءة لاشك فيها فى مجال تخصصه وأنه مرتبط به شخصيا وهو موضع ثقته وهو الذى اعتمد عليه فى تنفيذ قانون تحديد الملكية الزراعية والإصلاح الزراعى رغم أنه كان قبل الثورة من كبار الإقطاعيين الذين تم الاستيلاء على الكثير من أراضيه.

ومع عودة سيد مرعى إلى موقعه وإلى نفس المكتب الذى سبق لعبدالمحسن أبوالنور أن أغلقه بالشمع الأحمر لتفتيشه.. كان لابد أن يتحقق على يديه الكثير من عمليات الوقيعة ممن لم يكونوا من رجاله فى مواقع العمل المختلفة التابعة له..

وبدأت سلسلة من الضغوط والتصرفات والمعوقات تنهال عليهم بطريقة مثيرة جعلت التقارير بسببها تنهال على لجان التنظيم الطليعى وقياداته.. وبالتالى يعرض أغلبها فى تقارير اتجاهات الرأى العام على الرئيس عبدالناصر الذى كان يتدخل فى بعضها وخاصة البارز منها.. ولكن مع الحرص على مشاعر الوزير الذى تسانده خبرته ويدعمه نجاحه فى الارتفاع بمستوى الإنتاج الزراعى والتسويق التعاونى.

الصراع حول الحراسات

وهكذا كان هناك ما يجمع بين كل من أنور السادات وسيد مرعى فى جانب وبين الخصوم ممن يثيرون عليهما القواعد الشعبية فى جانب آخر.

وهكذا أيضا بدأت مرحلة جديدة من الصدام.. كان عدد من أعضاء اللجنة المركزية غير مقتنعين بالسادات أو بسيد مرعى ، كما كان السادات لايرتاح إلى العدد الأكبر من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ويشاركه فى ذلك سيد مرعى الذى فشل فى الوصول إلى عضوية اللجنة التنفيذية على أيدى أعضاء اللجنة المركزية من التنظيم الطليعى.

وأحد الصدامات الرئيسية التى حدثت أيام حكم عبدالناصر وجمعت بين السادات ومرعى كان موضوع أراضى الحراسة وشكاوى الفلاحين بالجيزة.

ففى داخل اللجنة المركزية أثار فريد عبدالكريم أمين الاتحاد الاشتراكى بمحافظة الجيزة قضية هامة. كانت الحراسة قد رفعت عن مساحات من الأرض الزراعية التى يملكها عدد من الأسر فى نطاق محافظة الجيزة، وعندما عاد أصحاب الأرض طردوا منها الفلاحين الذين مكنهم الإصلاح الزراعى من زراعة الأرض، وكان هؤلاء الفلاحون من أسر

شهداء الحرب أو المقاتلين. وذهب الفلاحون إلى الاتحاد الاشتراكى الذى تمكن من الاتفاق مع أصحاب الأرض على إعادة الفلاحين للاشتغال بها.

ويقول فريد عبدالكريم :

سمعت بعد ذلك أن أصحاب الأرض قد اتصلوا بأنور السادات وأنهم من أجل ذلك رفضوا أن ينفذوا ما اتفقوا عليه. وكان السادات سيرأس مؤتمرا شعبيا فى قاعة الجامعة. وفى هذا الاجتماع سأله أعضاء مركز إمبابة عن الفلاحين الذين طردوا من الأرض. ودافع السادات عن أصحاب الأرض، فترك أعضاء مركز إمبابة المؤتمر وانسحبوا وتركوا مكانهم خاليا.

وجاء السؤال الثانى من أعضاء مركز الصف الذين سألوه عن جيش الدفاع الشعبى الذى تكون فى القرى. فهاجم السادات فى رده هذا الجيش مما دفع أعضاء مركز الصف إلى الانسحاب من المؤتمر وتركوا مكانهم خاليا.

وكان السؤال الثالث حول ما حدث فى أكاديمية الفنون، فقد أصدر وزير الثقافة وقتها الدكتور ثروت عكاشة قرارا بحل لجنة الاتحاد الاشتراكى. وسأل أعضاء لجنة الهرم: هل يجوز لجهة تنفيذية أن توقف عملا سياسيا؟ وسخر السادات من السؤال، فانسحب أعضاء قسم الهرم وتركوا مكانهم خاليا.

وهكذا خمسة أسئلة من هذا القبيل. وعقب إجابته عن كل سؤال ينسحب عدد من الأعضاء.. احتجاجا على إجابته.

ويقول فريد عبدالكريم «إن السادات تصور أننى أعددت له كمينا.. ولم يكن ذلك صحيحا».

المهم أنه فى نهاية المؤتمر لم يبق فى القاعة إلا عدد قليل جدا بعد أن

انسحب معظم الأعضاء.

وذهب فريد عبدالكريم إلى اللجنة المركزية يشرح ما حدث لفلاحى محافظته وعدد آخر من المحافظات بعد أن طردهم الإقطاعيون وشردوا مئات الأسر التى كانت قد حصلت على الأرض بالإيجار من الإصلاح الزراعى.

وقال جمال عبدالناصر : إننى لا أتصور أن ذلك يحدث فى عهدى. وطلب تحقيقا فى الأمر. وفى الجلسة التالية وقبل دخول عبدالناصر القاعة أبلغه المهندس سيد مرعى وزير الزراعة والإصلاح الزراعى أنه تحرى الأمر ووجد أن المعلومات التى قالها فريد عبدالكريم ليست صحيحة، لقد سأل المحافظ وسأل مدير الإصلاح الزراعى.

وفى بداية الاجتماع قال عبدالناصر : «الأخ سيد مرعى قال لى كلاما خارج الجلسة أحب أن يقوله هنا».. وكرر المهندس سيد مرعى ما ذكره لعبدالناصر.

ويقول فريد عبدالكريم : لقد رددت عليه بعنف حتى اتهمته بالكذب.

وقال عبدالناصر إنه لايميل إلى تصديق تقارير الجهاز التنفيذى.. وكون لجنة من أنور السادات ود.لبيب شقير وسيد مرعى وفريد عبدالكريم. وبعد متابعة للموقف أعادت اللجنة الفلاحين إلى الأرض.. ولم يكن السادات سعيدا بذلك كله، ولا كان أيضا المهندس سيد مرعى.

صراع آخر

ثم كان هناك صدام من نوع آخر كان السادات وسيد مرعى فى طرف.. وعلى صبرى والتنظيمين السياسى والطليعى فى طرف آخر.

وكان الصدام حول إحدى المؤسسات الصحفية التى كانت وقتها تتبع

وزير الزراعة والإصلاح الزراعى تحت اسم الجمعية التعاونية للطبع والنشر.

فقد كان عبدالمحسن أبوالنور قد تولى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى بدلا من سيد مرعى الذى لم ينس إهانة تشميع مكتبه وتفتيش أدراجه.. وكانت الجمعية وقتها فى حالة شديدة من الاضطراب والمخالفات والفساد ولكن وجود سيد مرعى كان يحمى المسئولين فيها من أى محاسبة..

وعرض ابو النور على الرئيس عبدالناصر ملفا كاملا بما يجرى فى الجمعية المسئولة عن طبع كل مطبوعات القطاع الزراعى ومصارفه وصحف الفلاحين . وأشار عبدالناصر بحل مجلس الإدارة كله وإحالة المسئولين إلى النيابة لإجراء التحقيق اللازم .

وكان المسئولون الجدد للجمعية موضع الثقة إعلاميا وسياسيا وتنظيميا وساروا بالجمعية على أسس جديدة لإنقاذها من الفساد والانهيار..

ولكن بعد أن عاد سيد مرعى إلى الوزارة مرة أخرى بعد النكسة كان كل ما يسعى إليه هو التنكيل بمن تولوا المؤسسة وتشويه تصرفاتهم وإعاقة أعمالهم التى ترتبط ارتباطا كليا بالقطاع الزراعى التابع له.

وبعد العديد من الصدامات والمعوقات اضطر رئيس مجلس إدارة المؤسسة إلى رفع الأمر إلى الرئيس عبدالناصر وعلى صبرى أمين عام الاتحاد الاشتراكى ، كما نوقش الأمر فى التنظيم الطليعى حيث كانت الجمعية قد كلفت بطبع مجموعة من نشرات الاتحاد الاشتراكى ومطبوعات التنظيم وإصدار صحيفة جديدة للعمال إلى جانب جريدة الفلاحين.

ووجد المسئولون عن الجمعية أن الحل الوحيد هو إخراج المؤسسة من

نطاق وهيمنة وزير الزراعة والإصلاح الزراعى واعتبارها مؤسسة صحفية يملكها الاتحاد الاشتراكى إلى جانب مؤسسات الأهرام والأخبار والجمهورية وروز اليوسف ودار الهلال. وناقشت اللجنة التنفيذية العليا فى إحدى جلساتها هذا الموضوع ولم يكن هناك من أعضائها من يقف فى صف سيد مرعى واستمرار دورها كجمعية تابعة له إلا أنور السادات.

ولكن المناقشات انتهت فى النهاية إلى الموافقة على اعتبار الجمعية إحدى المؤسسات الصحفية التى يمتلكها الاتحاد الاشتراكى وكان القرار بإجماع الأعضاء بعد أن اضطر السادات إلى التراجع والموافقة بنعم على المرسوم بقانون الذى عرضه عبدالناصر. ولكن حين جاء ١٥ مايو وتولى المهندس سيد مرعى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى بعد تنحية على صبرى كان رئيس المؤسسة من أول من منحوا أجازة مفتوحة مع بقية رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية الذين اعتبروا ناصريين لايمكن استمرارهم على رئاسة المؤسسات الصحفية فى العهد الجديد.

حقائب على صبرى

ثم كان هناك صدام آخر .. كان له تأثيره السيىء على كلا الطرفين.. السادات وعلى صبرى.. ففى سبتمبر ١٩٦٩ انفردت جريدة «الأهرام» بنشر خبر يقول إن على صبرى قد قام بجلب كميات من البضائع من الاتحاد السوفييتى أثناء وجوده هناك ضمن أحد الوفود الرسمية، وأن هذه البضائع أدخلت دون دفع الرسوم الجمركية عليها.

وكانت طريقة نشر الخبر مثيرة بطريقة جعلت بعض لجان الاتحاد الاشتراكى ـ وبينها لجنة الجيزة ـ تدعو إلى اجتماع استمر إلى ساعة مبكرة من الصباح واستقر الرأى فى لجنة الجيزة على أن النشر بالطريقة

التى حدث بها لم يكن سليما وأنه فى حالة صحة الخبر وحدوث خطأ من على صبرى فقد كان من الواجب أن يحاكم فى الاتحاد الاشتراكى ويفصل من التنظيم لا أن يشهّر به.

وفى اجتماع لجنة الإعلام بالتنظيم الطليعى برئاسة محمد فائق وزير الإعلام أثير نفس الموضوع بطريقة استنكارية . ولكن الأهرام لم تكن ممثلة فى الاجتماع لأن ، هيكل كان قد طلب من الرئيس عبدالناصر ابتعاد الأهرام عن أن تكون له لجنة تنظيمية. وقد شرح محمد فائق قصة هذه الحقائب فقال: إنها لم تكن حقائب تخص على صبرى ولكن حدث لبس عندما أرسل سكرتير على صبرى من موسكو قبل السفر إشارة رسمية تقول «أرسلوا لورى للعفش» وكان المقصود حقائب آلوفد كله.. وكان الذى حدث أن الحقائب فتحت بعد صدور أوامر عبدالناصر بذلك وتم تفتيشها ولم يوجد ضمنها أى أشياء ممنوعة.. كما أن على صبرى قرر أن يدفع كل المستحقات الجمركية حتى على كل ما تحمله حقائب بقية أعضاء الوفد.

أما عما جرى فى اجتماع لجنة الجيزة والتى كان من بين أعضائها مدير مكتب السادات فعقب انتهاء الاجتماع انطلق إلى السادات فأيقظه وأعطاه صورة غير صحيحة لما حدث فى الاجتماع. وذكر له أن اللجنة قررت القيام بمظاهرات احتجاجا على ما حدث لعلى صبرى. وما كان أنشط السادات وأسرعه فى إبلاغ الرئيس عبدالناصر بهذه المعلومات معتبرا أن هناك خيانة ومؤامرة فى الجيزة يقودها فريد عبدالكريم.

وأمر عبدالناصر بعد أن ثبت له عدم مسئولية على صبرى المباشرة فى موضوع الحقائب بتشكيل لجنة للتحقيق مع فريد عبدالكريم تتكون من شعراوى جمعة وعبدالمحسن أبوالنور وصفى الدين أبوالعز.

ورجعت اللجنة إلى محاضر الجلسة وسألت الأعضاء وتأكد لها أن

اللجنة رأت فى أسلوب النشر تشهيرا يخالف لائحة الاتحاد الاشتراكى التى نصت على عقوبات المخالفين وأن هذه اللائحة يجب أن تطبق على الكبير والصغير. ورفعت اللجنة الأمر إلى الرئيس عبدالناصر الذى عرف أن المعلومات التى وصلت إليه لم تكن صادقة ولا أمينة. وقد اجتمعت لجنة الجيزة بعد ذلك واتخذت قرارا ضد مدير مكتب السادات عضو اللجنة الذى أبلغ عن الواقعة بشكل مشوه.. وكان القرار هو فصله من لجنة الجيزة رغم أنه عضو فى اللجنة المركزية.

واعتبر أنور السادات هذا الإجراء موجها إليه شخصيا. وأن المسئول عنه هو فريد عبدالكريم. على أن كل ذلك لم يكن هو الصدام الأخير بين السادات ورجال الاتحاد الاشتراكى فى حياة عبدالناصر وإن كانت قد بدأت صدامات من نوع آخر بعد سبتمبر ١٩٧٠.. بعد أن انتقل عبدالناصر إلى الرفيق الأعلى.. ليتولى الأمر من بعده أنور السادات.. وجاءت فرصته لتصفية الحسابات .

الفصل الرابع :

محضر اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى وتفاصيل الصدام بين السادات وعلى صبرى حول اتفاق الوحدة

كانت مصر فى أشد الحاجة إلى بناء حائط الصواريخ لمواجهة العدوان الجوى الإسرائيلى المستمر خلال حرب الاستنزاف واستعدادا لحماية النطاق الجوى فوق قناة السويس ضمن خطة العبور وهى التى تمت بالفعل بعد ذلك بنجاح فى حرب أكتوبر ١٩٧٣..

وكانت قواعد الصواريخ كلما أقيمت بجهود مكثفة خلال الليل دمرتها الطائرات الإسرائيلية فى نهار اليوم التالى.

فكان لابد من فترة لالتقاط الأنفاس من حرب الاستنزاف وفترة هدوء على الجبهة تتيح الفرصة لبناء القواعد. وحين أبلغ عبدالناصر بمبادرة روجرز وجدها ـ رغم مخاطرها ـ فرصة للاستفادة بفترة توقف القتال

لإنجاز إقامة حائط الصواريخ، وقبل أن يدلى بقراره عقد اجتماعا للجنة التنفيذية العليا لمناقشة المبادرة. قرأ على صبرى النص الإنجليزى فى اجتماع اللجنة ثم دارت المناقشات التى ترك عبدالناصر الكلمة فيها للجميع دون أن يبدى رأيه الخاص.

وكان ذلك موقفا حرجا للسادات الذى تعود أن يكون رأيه مؤيدا لما يقرره عبدالناصر أو على الأقل مؤكدا أن صوته فى جيب عبدالناصر، لذلك لم يدل السادات برأى واضح خلال الاجتماع فى انتظار الكلمة أو الرأى الذى يقوله الرئيس.

ولكن عبدالناصر ، لم يحدد موقفه ، وغادر إلى الاتحاد السوفييتى، حيث ناقش مع القادة السوفييت موضوع المبادرة كما طلب منهم مزيدا من السلاح ومزيدا من الصواريخ.

فى ذلك الوقت كانت مبادرة روجرز مطروحة بشكل واسع على قواعد الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى لمحاولة معرفة رأى الجماهير وإن لم يكن هناك موقف رسمى محدد. ولكن أنور السادات بصفته رئيسا للجنة السياسية للاتحاد الاشتراكى لم يكن يتصور أن عبدالناصر وقد ذهب إلى موسكو يمكن أن يعلن قبوله لمبادرة روجرز الأمريكية بل إنه سيرفضها أرضاء للاتحاد السوفييتى وهو فى حاجة اليه .

من هنا بدأ السادات فى اجتماعاته ومقابلاته يعلن أن مصر ترفض مبادرة روجرز وراح يعدد مساوئها ويتشدد فى مهاجمتها حتى تصورت قيادات الاتحاد الاشتراكى أن هذا هو رأى مصر الرسمى.

ولكن عندما عاد عبدالناصر أعلن فى يوليو ١٩٧٠ قبول مبادرة روجرز. وعقد عدة لقاءات مغلقة مع القيادات كان يجيب فيها عن استفساراتهم

ويحدد الأسباب التى جعلته يقبل المبادرة.

وكان هذا الموقف مأزقا جديدا وقع فيه السادات، وكان حرجه شديدا أمام القيادات التى تشدد من قبل أمامها فى مهاجمة المبادرة وكان مضطرابعدها وأمام نفس القيادات ألايبدو معارضا لقرار اتخذه عبدالناصر ، لأنه لم يتعود على مثل هذه المعارضة طوال ثمانية عشر عاما قضاها رافعا رايه الموافقة على كل ما يقوله عبدالناصر. فقد ظل السادات يقول «نعم» طوال حياة عبدالناصر.

ولكن بعد أن مات عبدالناصر .. بدأت كلمة «لا» تظهر لتسيطر على الساحة لكل ما قاله وفعله عبدالناصر.. مع التظاهر المتواضع المتسامح الذى يقبل عن طيب خاطر بفعل الوفاء أن يتحمل مسئولية المشاركة فى الأخطاء التى ترك المنافقين من رجال إعلام السادات ينسبونها إلى عهد سلفه.

ولكن هذه الـ «لا» لم يقلها السادات صريحة إلا بعد فترة من توليه الحكم. ففى الأيام الأولى بعد وفاة عبدالناصر كان فى أشد الحاجة إلى دعم مركزه للاستقرار على السلطة وكان يدرك ضرورة مهادنة خصومه من الرجال الذين كانوا يحيطون ويعملون مع عبدالناصر. أو من الذين يتولون قيادة العمل السياسى فى الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى وهم من يعرف أن فى أيديهم نتائج الاستفتاء على رئاسته.

طريق عبدالناصر !!

وفى الجلسة التى عقدتها اللجنة التنفيذية العليا فى نوفمبر ١٩٧٠ بعد مرور ذكرى الأربعين على وفاة الرئيس الراحل. حيث اتفق على أن يجرى فيها إعداد الصيغة النهائية لترشيح السادات لرئاسة الجمهورية تظاهر

السادات بعدم رغبته فى توليه الرئاسة رسميا واقترح أن يظل بالنيابة حتى نهاية المدة الرسمية لرئاسة الرئيس الراحل. على أن يتم ترشيحه لرئاسة الجمهورية بعد انتهاء هذه الفترة، ولكن أحدا قط لم يكن على استعداد لأن يوافق على أن تتعرض مصر لحالة من عدم الاستقرار فى ظل ظروف القلق بعد اختفاء عبدالناصر وفى ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلى لسيناء، وعدم الوصول إلى حل لإزالة آثار العدوان.

وهكذا صدر قرار اللجنة التنفيذية بالإجماع بترشيح السادات منفردا لرئاسة الجمهورية، وتحدد موعد الاستفتاء على رئاسته، وقد وعد السادات ـ وهو يظهر الاستسلام لمشيئة المجمعين عليه من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ـ أنه سيسير على طريق عبدالناصر.. وأنه لن يحكم إلا من خلال المؤسسات السياسية والدستورية، وأن على القيادة السياسة أن تمارس سلطتها بشكل جماعى وبمساهمة جميع المؤسسات.

ولكن وعود السادات وما أعلنه فى هذه الجلسة التاريخية كانت موضوع مناقشات واسعة بعد مضى حوالى تسعة شهور كان هو قد استقر فيها على مقعد وقصور رئاسة الجمهورية.. وبدأ يتخذ خطا مخالفا لكل ما وعد من وعود.

وكانت المناقشات تدور فى اجتماعات قيادات المؤسسات السياسية والدستورية والشعبية حول هذا التراجع الذى أصبحت خطوطه واضحة.. وكانت أبرز هذه المناقشات جرأة تدور فى اجتماعات لجان الاتحاد الاشتراكى ومجموعات التنظيم الطليعى وخاصة فى القاهرة والجيزة.

كانت لجنة التنظيم الطليعى لمنطقة غرب القاهرة والتى يتولى مسئوليتها محمد فائق وزير الإرشاد القومى تضم ١٨ عضوا من بينهم: الدكتور عبده سلام وزير الصحة والدكتور مصطفى كمال حلمى أمين عام المجلس

الأعلى للجامعات والمهندس أمين حلمي وزير الصناعات الخفيفة ونوال عامر عضو مجلس الأمة عن السيدة زينب والسيد زمزم وكيل وزارة الإسكان والدكتور عبدالوهاب شكرى وكيل وزارة الصحة وأحمد فؤاد أبوحجر عضو اللجنة المركزية وسليمان مظهر رئيس مجلس إدارة التعاون وكمال الدين قرة رئيس مصر للبترول وغيرهم.. بينما كان على صبرى رئيسا للجنة القاهرة وسامى شرف مسئولا للجنة شرق القاهرة وحلمى السعيد مسئولا لشمال القاهرة وسعد زايد مسئولا للجنوب وفريد عبدالكريم مسئولا للجنة الجيزة.

وفى الوقت نفسه كانت اللجنة العامة للإعلام يتولى مسئوليتها محمد فائق وتضم القيادات الإعلامية ومن بينهم أحمد بهاء الدين رئيس دار الهلال وفتحى غانم رئيس دار التحرير وكامل زهيرى رئيس دار روز اليوسف وسليمان مظهر رئيس دار التعاون ومحمود أمين العالم رئيس دار أخبار اليوم، وعن التليفزيون والإذاعة همت مصطفى وصلاح زكى وسميرة الكيلانى وسيد الغضبان.

ومن الحق أيضا أنه لم يخل اجتماع من اجتماعاتها القليلة من إبداء عدم رضائها عن الطريقة التى يسير عليها العمل فى التنظيم الطليعى، وناقش الأعضاء أكثر من مرة كيف تأتى التوجيهات من القمة إلى القاعدة باستمرار بينما أساس أى تنظيم سياسى شعبى هو أن تعتمد القيادة على ما يأتيها من القاعدة.

وكان واضحا أن رأى الأعضاء هو أنه لايمكن أن يكون للتنظيم فاعلية للمصلحة العامة ، طالما أنه يسير بهذه الطريقة العلوية، وكان مطلوبا أن يكون المسئولون عن الصحافة والإعلام أكثر صلة بالمعلومات من مصادرها الرئيسية دون الاقتصار على صحفى واحد ينفرد بالمعلومات. ورد محمد

فائق على عدد من التساؤلات حول عدم اشتراك محمد حسنين هيكل فى اللجنة العامة قائلا إن للأهرام وضعه الخاص بالنسبة للتنظيم.

وقد طالب الأعضاء أكثر من مرة بأن تكون حرية الرأى هى السائدة فى أى تنظيم سياسى يراد له النجاح والاستمرار. ولايمكن التأكد هل كانت مثل هذه الآراء هى السبب فى أن اجتماعات اللجنة العامة للإعلام كانت قليلة متباعدة بمالا يتفق مع مسيرة الأحداث.

الانفـــراد بالسلـــطة

ومن الحق أيضا أنه لم يخل اجتماع من اجتماعات لجان التنظيم ولجان الاتحاد الاشتراكى على مختلف المستويات من مناقشة تخلى المؤسسات السياسية والدستورية والشعبية عن المشاركة فى تسيير دفة الحكم فى ضوء ما جرى فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا، خاصة وأن هذه اللجنة العليا التى اتفق أن تجتمع مرة كل أسبوعين لم تجتمع فى الفترة ما بين نوفمبر ٧٠ و أول مارس ٧١. إلا مرة واحدة فى شهر واحد لمناقشة إلغاء قرار وقف إطلاق النار.

وإن اللجنة المركزية التى اتفق على أن تجتمع مرة كل شهر لم تعقد أى اجتماع فى نفس الفترة التى امتدت ستة شهور. كذلك كانت كل الظواهر تؤكد أن الرئيس السادات لم يكن يخطر أحدا من معاونيه أو مستشاريه سواء من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا أو أعضاء الحكومة أو حتى مكتب الرئاسة بما يفعله أو يعتزم إصداره من قرارات.

وكان أعضاء اللجان يتساءلون باستمرار عن هذه القيادة الجماعية وهل تسير حقا فى الطريق الصحيح؟ كما كانوا يتساءلون عن أسباب عدم انعقاد اللجنة العليا واللجنة المركزية كى تعرض عليهما كل أمور الدولة

ذات الأهمية السياسية لمناقشتها وإقرارها كما كانوا قد أبلغوا من قبل.

وللحق أيضا أن أيا من مسئولي اللجان الرئيسية للتنظيم لم تستفزه هذه التساؤلات ، ولم يأت على لسانه أى انتقاد صريح لما يسير عليه الحكم، إلا فى جلساتهم ولقاءاتهم الخاصة. وكانوا يحاولون تبرير قلة الاجتماعات بالظروف السائدة التى تحول دون انعقادها فى المواعيد.

فقد كان لا يزال هناك من يستبشر خيرا.. وإن كانوا فى الحقيقة قد أصبحوا على بينة من أن الرئيس السادات قد بدأ تراجعه سواء بالنسبة لخط عبدالناصر، أولفكرة القيادة الجماعية. بل إن على صبرى بالذات ـ وكما قال فيما بعد ـ كان على يقين من أن السادات قد قرر بينه وبين نفسه أن يحكم بمفرده ، باعتبار أنه ليس أقل من عبدالناصر.. وأن يسقط المؤسسات السياسية والدستورية من حسابه وأن يكون شخص رئيس الجمهورية هو المؤسسة الدستورية الوحيدة صاحبة الحق فى اتخاذ القرار..!

الهدف من مشروع الوحدة

والواقع أن السادات كان فى هذه الفترة يبحث عن وسيلة للتخلص من هذه المجموعة التى يؤرقه وجودها ومزاحمتها ومشاركتها له فى السلطان. ولم يكن من الممكن أن يتم هذا إلا إذا عرف كيف يتخلص من سيطرة هذه المجموعة على المؤسسات السياسية والدستورية من خلال الأغلبية المطلقة لهم بين أعضائها، ولايمكن أن يتم التخلص منهم إلا عن طريق تغيير شكل الدولة وإعادة تكوين مؤسسات السلطة كاللجنة التنفيذية واللجنة المركزية ومجلس الشعب . وهنا ظهر مشروع الوحدة المقترح بين مصر وسوريا وليبيا والسودان، والذى رأى فيه السادات منفذه إلى ما يريد.

فتنفيذ مثل هذا المشروع سيتيح له إجراء كل التغييرات التى يريدها فى مختلف المؤسسات، وتصبح هذه التغييرات مرتبطة بضرورة تغيير شكل الدولة بما يتبعه من إعادة الانتخابات لمختلف المواقع السياسية والتشريعية والتنفيذية.

ولاشك أن على صبرى ومجموعته أدركوا ما يرمى إليه السادات وما اتجهت إليه نواياه. وبرغم أنهم كانوا يؤمنون بالوحدة كخط رئيسى لسياسة عبدالناصر وفكره ساروا عليه واتبعوه فى حياته وبعد رحيله..

إلا أن الشكل الجديد لمشروع الوحدة لم يكن يتفق مع هذا الخط، إذا راعينا أن تجربة الوحدة السابقة مع سوريا لم تفشل إلا لأنها صيغت بطريقة علوية بدلا من أن تنبع من رغبات الجماهير.

وكان ذلك رأى عبدالناصر دائما ، لولا أن فرضت عليه ضغوط القيادات السورية على تنفيذها بالشكل غير المناسب والذى أدى بالتالى إلى مأساة الانفصال وما تبعه من أحداث ، كل هذا بالإضافة إلى أن رفض المشروع أو تأخيره على الأقل يتيح المجال للإبقاء على ما هو قائم من مؤسسات الحكم والتى لهم فيها الأغلبية الساحقة.

وهكذا أصبح من رأى هذه المجموعة أن يؤخذ الأمر هذه المرة بحذر شديد ودراسة متأنية وبالتروى المناسب الذى يمكن معه تفادى أن تتم الوحدة بنفس الطريقة العلوية. وذلك بأن تبدأ من القواعد الجماهيرية بعد أن تتم مناقشتها بشكل حر مفتوح فى مختلف المؤسسات والهيئات والأحزاب والنقابات فى كل بلد بعيدا عن الاستعجال الذى يمكن أن تتكرر معه المأساة. وللتمهيد لذلك بدأت قيادات العمل السياسى والنقابات تطرح مشروع الوحدة على القواعد الجماهيرية لمناقشتها.

وكان واضحا أن اتجاهات الرأى العام فى مختلف القواعد واللجان والنقابات لا توافق على الوحدة الثلاثية مع سوريا وليبيا، بالشكل المطروح، ولا شك أن طريقة طرح المشروع كانت تتفق مع الاتجاهات التى يراها على صبرى ومجموعته.

ولكن ..

فى الوقت الذى كانت هذه المؤسسات الجماهيرية قد فتحت خلاله باب المناقشة.. كان السادات قد بدأ تحركه الفورى وأعلن دون انتظار وتوقع موافقته على المشروع.

وكان الإعلان وتوقيته مفاجأة للجميع.. فقد تم بنفس الطريقة التى تعود عليها السادات بعد ذلك.. طريقة الصدمة الكهربائية..!!

تصريح على العشاء

ففى الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٧٠ كان بوناماربيف سكرتير لجنة العلاقات الخارجية للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى فى زيارة لمصر. ولتكريم الضيف أقام الرئيس السادات مأدبة عشاء فى منزله حضر معه فيها كل من على صبرى نائب رئيس الجمهورية ومساعده لشئون الدفاع الجوى وعضو المجلس الأعلى للدفاع.

كما دعى إلى المأدبة الفريق محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية.. وضياء الدين داود عضو اللجنة التنفيذية العليا.. وشعراوى جمعة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وسامى شرف مدير مكتب الرئيس.

وكانت الأحاديث خلال المأدبة شاملة تدور حول أكثر من موضوع من الموضوعات السياسية التى تهم البلدين بما فى ذلك الأوضاع الداخلية فى

المنطقة وفى داخل البلاد.

وفجأة التفت السادات إلى بوناماريف وقال: أحب أن أبلغك لكى تكونوا على بينة أنه فى يوم ١٥ يناير فى احتفالات انتهاء العمل بالسد العالى سأعلن قيام دولة اتحاد بين مصر وسوريا وليبيا والسودان.

وفى محاضر التحقيق أثناء سؤال على صبرى فى قضية المؤامرة أكد على صبرى وهو يروى هذه الواقعة إنها كانت مفاجأة شديدة القسوة عليه وقال:

«لقد فوجئت بكلام السيد أنور ، لأننى لم أكن أعرف شيئا عن الأمر.. وأثار استغرابى كيف أن أجنبيا يعرف بالتاريخ والقرار قبل أن أعرف أنا بصفتى عضو اللجنة التنفيذية العليا ونائب رئيس الجمهورية. وقد استطلعت وجوه الحاضرين وبينهم أعضاء فى اللجنة العليا وقائد الجيش ونائب رئيس الوزراء وأمين التنظيم السياسى.. فلاحظت أنهم لم يكونوا أقل دهشة منى ، إذ تكون معرفتهم فى نفس الوقت الذى يبلغ به ضيف أجنبى بمثل هذا الأمر الخطير الذى لم يكونوا على علم مسبق به ولا يدرون متى ولماذا وأين وكيف اتخذ القرار..؟!

وبالطبع لم يكن من المناسب التعليق على ما قاله الرئيس السادات فى حضرة الضيف. وبعد أيام وكنت على وشك السفر إلى موسكو. وقابلت أنور السادات فى منزله بالجيزة لأخذ التعليمات الخاصة بالرحلة.. وفتحت موضوع الاتحاد وتناقشنا فيه طويلا.. وحللت له وجهة نظرى فاقتنع برأيى.. وكان اجتماعا ثنائيا، وبانتهائه قال لى إنه صرف النظر عن هذا الموضوع.. وكلفنى أن أبلغ خلال زيارتى لموسكو أعضاء المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفييتى بذلك.. وبالفعل أبلغتهم ولم يجدّ شىء بعد ذلك فى الموضوع إلى أن وجدت نفسى أركب الطائرة إلى بنغازى لإعلان قيام

هذا ما قاله على صبرى فى محضر التحقيقات.. لكن كيف تم ذلك؟

إن أمانة تسجيل الحوار تستدعى العودة إلى تفاصيل ما جاء فى محضر جلسة اللجنة التنفيذية العليا ، حيث بدأ الصدام الواسع بين السادات ومجموعة مايو حيث نوقش مشروع الاتحاد.

محضر اجتماع اللجنة التنفيذية

يقول محضر هذه الجلسة على ضوء ما تم نشره ، أن جميع أعضاء اللجنة حضروا الاجتماع ما عدا الدكتور كمال رمزى استينو الذى كان يشارك فى احتفالات بلغاريا بعيدها القومى.. كما حضر الاجتماع شعراوى جمعة أمين التنظيم بصفته الشخصية.

بدأ الاجتماع بحديث للرئيس السادات عن تاريخ ميثاق طرابلس والذى كانت تشترك فيه السودان وكيف أن هذه الاجتماعات انتهت إلى إعلان السودان أنه غير مستعد للمشاركة بالنسبة لظروفه الداخلية.

وعرض معمر القذافى الانتظار ثلاث سنوات حتى يكون جعفر نميرى مستعدا على أن تعلن الدول الأربع عن نيتها فى إقامة الاتحاد.. ولكن نميرى لم يوافق.. وقال السادات: اضطررت إلى التدخل بعد أن احتدمت المناقشة وقلت إن عملنا اختيارى وكل واحد جاهز يتكلم عن حدوده، ثم اجتمعت مع القذافى والأسد واتفقنا على إعلان شكل الدولة فى ٢٢ فبراير وكان هذا اقتراحى لأنه تاريخ أول وحدة قامت.

وكان الهدف أن نقول للعالم العربى وللجميع إنه مهما طال الزمن بالانفصال فإن الوحدة تعود بصورة أقوى..

ثم اتفقنا على ٢٨ سبتمبر حسب اقتراح الأسد ، على أساس أن هذا

التاريخ هو يوم الانفصال ويوم وفاة الرئيس عبدالناصر ، على أن يتم الاستفتاء فى ذلك اليوم على شكل الدولة.. وفى هذه الفترة تجتمع لجنة ثلاثية لوضع الدستور للاتحاد وإجراءاته.. وطلب حافظ الأسد تأجيل الموعد إلى مارس ، لأنه سيكون مشغولا فى استفتاء رئاسة الجمهورية، وكنت أقصد من كل ذلك ضربة سياسية قبل ٧ مارس تاريخ وقف إطلاق النار، وعلى أى حال مع تمسكى بالوحدة وعروبة مصر ،فإن ما يهمنى والذى أريده هو إعلان الوحدة بس حتى ولو لم تنفذ.

وتحدث السادات عن العقبات التى صادفت المشروع وقال: إن القذافى عرض عليه أن يعلن الوحدة مع مصر ولكنه لم يوافق «لأن شكلها يبقى ـ وحش ـ .. يخرج السودان وبعدين سوريا واحنا نعلن الوحدة .. لا لا ».

وقال إنه اقترح عقد اجتماع رباعى ، إلا أن نميرى وافق على الاجتماع فى القاهرة وطلب الأسد اجتماعا سريا حتى إذا لم نصل إلى شىء لا نصدم الأمة العربية.

وبعد أن تناول السادات تفاصيل ما حدث من خلافات بعد ذلك بين جلود ونميرى والأسد، ثم ما استقر عليه الرأى من أن يتم الإعلان عن الوحدة الثلاثية بدون السودان فى طبرق على أساس سابقة الاتفاق على الاجتماع بها.

وأضاف السادات أنه كان هناك خلاف حول حق القيادة الموحدة فى نقل الجنود من بلد إلى بلد دون الرجوع إلى مجلس الرئاسة وكان حافظ متمسكا بالبعث فقط لتمثيل سوريا.. ولم نتفق حول هذه النقاط وأنهى الاجتماع.. وأرسلنا الشنط إلى الطائرة وأدليت بحديث للتليفزيون الليبى، ثم عرض خدام اقتراحا تمت الموافقة عليه، وأعدنا الصحفيين من الطائرة.. ووقعنا الاتفاق المعروض عليكم.

علـى صبــرى يعتـــرض

بعد ذلك بدأ على صبرى حديثه فقال:

ـ أنا غير موافق من ناحية الموضوع ومن حيث الأسلوب ، الموضوع خطير وهام ومناقشته لابد أن تكون فى نفس الأهمية.. والأسلوب أيضا له أهمية كبيرة خاصة أنه متكرر فى بعض القرارات الهامة فى الدولة.

بعد أن بدأ على صبرى حديثه بهذه الجملة بدأ يحكى تفاصيل ما دار من لقاءات سابقة مع اختلاف مع السادات فى طريقة العرض.

تحدث عن اجتماع رؤساء الدول الأربع الذى لم يعرف به إلا من الإذاعة يوم ١٠ أبريل دون أن يبلغ بسبب الاجتماع أو موضوعه.. وأنه تلقى إخطارا من شعراوى جمعة بأن يكون أعضاء اللجنة التنفيذية العليا تحت الطلب لأمر مهم.. ثم أبلغ أن يكون فى استقبال جلود الذى سيحضر بدلا من القذافى..

وقال إن جلود أوضح له عندما سأله عن سبب حضوره أنه لايثق فى قيمة الاجتماع، وعندما تم الاجتماع فى فندق شيراتون دارت مناقشة عنيفة وسمع الجميع فى المساء أن القذافى سيصل إلى القاهرة وقد وصل بالفعل يوم ١٣ أبريل.

وجرت اجتماعات الرؤساء وحدهم منفردين ، بينما على صبرى وأعضاء الوفد المصرى فى الانتظار بالفندق حتى وقت متأخر ثم قيل لهم : « روحوا وبتيجوا الصبح حيث سيكون هناك اجتماع مغلق وبعده اجتماع موسع ».

وفى الصباح عُقد الاجتماع المغلق ثم دعى الوفد المصرى للاجتماع مع السادات وبين أعضاء الوفد على صبرى وحسين الشافعى ومحمود رياض ولبيب شقير وفتحى الديب ، حيث تجرى قراءة البيان بمشروع إعلان

الاتحاد ومناقشته.

ولكن الاجتماع بعد لحظات لم يعد قاصرا على الوفد المصرى ، إذ انضم إليه بعد ذلك بعض رؤساء وأعضاء الوفود الليبية والسورية والسودانية بحيث لم يعد من الممكن أن تجرى مناقشة حرة بين أعضاء الوفد المصرى.

أما ملخص مواقف الوفود كما بدت من خلال المناقشات فكانت كما يلى:

* وفد السودان غير مستعد للدخول فى الاتحاد.
* وفد ليبيا يقترح الإعلان عن عزم الجميع على الاتحاد وتشكيل لجنة لبحث التفاصيل ثم طلب فترة اختبار أو فترة انتقال.
* وفد سوريا موافق على أن يقتصر الاتحاد مع حزب البعث بصفته ممثل سوريا.
* وفد مصر مستعد للدخول فى الاتحاد على خطوات.

بعد المناقشات أصبح الاتجاه الغالب هو الأخذ بفكرة فترة الانتقال ودخلت لجنة لإعداد المشروع فى غرفة مجاورة لإنجازه.

بعد ذلك عُقد اجتماع رباعى ضم الرؤساء وحدهم استمر حتى ساعة متأخرة من الليل غادر نميرى فى نهايته القاهرة عائدا إلى الخرطوم واستمر الاجتماع ثلاثيا دون أن يعرف بقية أعضاء الوفد المصرى أى شىء عما يدور ثم أبلغ على صبرى بأن يكون جاهزا فى المطار الساعة الرابعة للسفر.

مـــاذا حـــدث فى بنغـــازى

عن وصوله إلى المطار شرح على صبرى ما دار من أحاديث هناك فقال:

ـ وصلت إلى المطار فى الرابعة والنصف فوجدت القذافى الذى انفرد بى ومعى شعراوى جمعة وقال لى : الأخ أنور يلح على الوحدة.. هل عندكم أسباب داخلية تضغط عليكم بأن نتم الوحدة؟ إننا سنحتاج إلى جهد كبير لإقناع الاخوان بالاتحاد مع سوريا، وأنا محرج الآن ، لأن أنور يهددنى بأنه سيتم الوحدة مع سوريا، وأظهر أنا بأننى انفصالى، لكننى أريد أن أخذ خطوات متأنية.. أرجوكم إقناع الرئيس بذلك.. وبالمناسبة أنا غير موافق على الاجتماعات المغلقة ، لأنها تحرجنى ولا أستطيع الكلام بصراحة.. أما مع وجود الوفود ومشاركتها فإن الصورة تكون أوضح.

وأضاف على صبرى : ـ وصلنا إلى بنغازى وقالوا نطلع نجتمع. والقذافى همس وقال: اطلعوا معانا.. وصعدنا.. وحضرنا الاجتماع الموسع الذى بدأ بعرض من الرئيس أنور للموقف العربى ومخطط الإمبريالية والموقف الخطير الذى تتعرض له سوريا وتحدث عن الاجتماعات الرباعية التى لم تصل إلى نتيجة وجعلته يقرر أن تعود الجمهورية العربية المتحدة مع سوريا، ثم تحدث القذافى وقال: إن أمامنا مشروعين: واحد مصرى وواحد سورى، واعترض الرئيس حافظ الأسد بأن المشروع المصرى غير مفصل، وكان واضحا أن الخلافات تنحصر فى القوات المسلحة والتنقلات والقيادة، ثم فى حزب البعث والجبهة. فى اليوم التالى عُقد اجتماع للوفود الثلاثة وقال الرئيس حافظ الأسد إنه إذا كانت هناك حساسيات فلا مجال للإسراع ونؤجل الموضوع شهرا تحصل خلاله لقاءات بين التنظيمات السياسية.

وقال على صبرى إنه دخل بعد ذلك إلى غرفة السادات وقال له: بعد الذى حدث لايمكن أن نقبل الاتحاد، وانفعل السادات وقال لا تأخذ الأمربهذا الشكل انتظر شوية.

وبناء على ذلك قرر الرئيس السادات العودة إلى القاهرة، وأرسلت الحقائب إلى المطار، وفى الصالون قال القذافى : لو بيننا وبين مصر نوقع على بياض. وقال السادات: يبقى شكلها وحش.. نحرج نميرى ثم الأسد، أحسن نؤجل الموضوع لفترة بعدها نتكلم عن الاتحاد.

وتابع على صبرى حديثه أمام اللجنة التنفيذية قائلا :

ـ قبل الذهاب إلى المطار اجتمع الرئيس أنور مع الأسد ثم انضم إليهما القذافى.. وبعدها قالوا نطلع الاجتماع، وقلت للسادات أنا غير موافق بعد الذى حدث، فرد: ولكن أنا وافقت. فقلت له: نقعد خمس دقائق نتناقش قبل الجلسة. قال: أنا عاوز الإعلان بس ومش مهم التنفيذ. قلت له: برضه أنا غير موافق. قال: أنت حر.

وهنا تكهرب الجو فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا.. قبل أن تدور مناقشة جديدة اشترك فيه كل الأعضاء.. وبدأ الصراع سافرا..

اللعب على الحبلين

الصدام المباشر بين أنور السادات وعلى صبرى ومجموعته بدأ مع الجلسة المغلقة للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فى أبريل ١٩٧١.. وإن كانت قد سبقته خلافات وصراعات وألوان من الدس والوقيعة استمرت طوال سنوات قبل رحيل عبدالناصر وبعد تولى السادات رئاسة الجمهورية.

فبعد أن عرض كل من السادات وعلى صبرى موقفه من وجهة نظره بالنسبة للقاءات والاجتماعات التى سبقت طرح الموضوع للمناقشة.. وضع على صبرى مجموعة من التساؤلات تحت أنظار أعضاء اللجنة فقال: ـ

ـ هل نحن فعلا محتاجون إلى هذه الوحدة فورا؟ وهل نفعل ذلك ونحن على أبواب معركة تحتاج إلى كل دقيقة وكل جهد. أم ندخل مشاكل الوحدة فى مشاكل المعركة في نفس الوقت؟

إننى أخشى أن يترتب على الاتحاد أن يعطلنا عما هو أهم وهو تحرير الأرض.. بالنسبة لأسلوب مثل هذا الموضوع . الذى يعد له من يناير الماضى على الأقل، كنا نتبادل فيه الرأى، لا أن نجد أنفسنا موقعين على إقامة دولة اتحاد.. ثم بعد التوقيع نناقش الموضوع كيف؟ ثم إن أمامى قرارا من مجلس الدفاع بعدم إقامة هذه الوحدة.. فلماذا نغير هذا القرار؟

المؤيدون والمعارضون

ومن تفاصيل ما نشر من الحوار الذى دار فى الجلسة المغلقة وأبلغت به قيادات التنظيم الطليعى قال السادات:

ـ من المستحسن أن نسمع كل الآراء..

وتكلم عبدالمحسن أبوالنور أمين عام الاتحاد الاشتراكى فقال :

ـ بالصراحة التى عودتنا عليها بعدما سمعنا منكم ومن السيد على صبرى أقول إننى كنت أتمنى أن يكون لنا لقاء مسبق نتفق فيه على الأسس.. هناك بيننا وبين سوريا اتفاقية عسكرية قد تكون أفضل من الميثاق العسكرى فى الاتحاد وهو لايزيد شيئا عن مجلس التعاون العسكرى.. إننا بذلك قد نحول أنظار الجماهير إلى موضوع فرعى فيه ايحاء بأن معركة التحرير ستكون بعد سبتمبر عند قيام الدولة الاتحادية وبعد الاستفتاء عليها.

وقاطعه الرئيس :

ـ معارض أم موافق ؟

فقال عبدالمحسن أبوالنور :

ـ معارض وأقترح التعديل.

وقال حسين الشافعى : الباب مفتوح للسودان لدخول الاتفاق.

وقال شعراوى جمعة : السيد على صبرى لم يرفض وله اقتراحات.

وتدخل على صبرى قائلا : لا ، أنا رافضها بشكلها الحالى.

وقال حسين الشافعى : ما قاله على صبرى ليس جديدا، لأننى سمعته منه وهو رافض من حيث الموضوع والأسلوب وإنى أضع هذا التساؤل.. ألم يتعرض ميثاق طرابلس الذى وقعه عبدالناصر لهذا الأمر.. وفى وقت من الأوقات الرئيس كان فى طريقه لاتخاذ مثل هذه الخطوة فى صورة أسوأ مما هى عليه الآن؟

والتفت إليه على صبرى قائلا :

ـ نحن الثلاثة نعرف لماذا ذهب الرئيس عبدالناصر إلى ليبيا.. كان هناك خوف على ثورة ليبيا ورغبة ملحة لدعمها، ولهذا اتخذ هذا القرار..

وقد قال لى الرئيس عبدالناصر بعد ذلك إنه كان مخطئا ولن تتم وحدة إلا بعد المعركة.

وقال الدكتور محمود فوزى :

ـ اتجاهى تلقائيا وشعوريا مع الوحدة، ولا أستطيع تأكيد رأيى النهائى إلا بعد الإجابة عن بعض الأسئلة. ومستعد أن أقول رأيى بوضوح بعد الرد على الاستفسارات.

وقال الدكتور محمد لبيب شقير :

ـ لا خلاف على الوحدة .. ولكن هل الوحدة تكتيك أم هدف موضوعى؟ أما عن السودان فأنا أرى أن أى وحدة مع مصر بدون السودان فلا أهمية لها.

كان الموقف قد ازداد توترا . وحاول شعراوى جمعة أن يخفف من هذا التوتر فقال:

ـ الصورة الليلة غير واضحة تماما وأعصابنا متوترة ونحن فى انتظار اللقاء المقبل.. وإن كنت بهذه المناسبة أذكر أن الحديث الذى تكلم عنه السيد على صبرى والذى دار بينه وبين القذافى أمامى صحيح تماما.

وقال الرئيس السادات :

ـ عندما ذهب الرئيس عبدالناصر إلى طرابلس كان معه ميثاق اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة.

وقال الدكتور فوزى :

ـ بعد أن اطلعت على النصوص أقول إنى موافق. وإذا كانت النصوص تحتاج إلى تعديل فهذا يأتى عند إقرار النصوص.

وكان رأى ضياء الدين داود الذى قاله في النهاية سببا فى إنهاء

الاجتماع حين قال :

ـ الوحدة تشكل هدفا جديدا للعدوان . فهل نتحمل نكسة جديدة بعد انفصال جديد؟ هناك تباين واضح فى المواقف السياسية والنظم الاجتماعية. كيف ينسجم معه أساس سليم للوحدة. وهل شعوب البلاد التى تدخل الوحدة مهيأة لهذه الوحدة واحتضانها والدفاع عنها؟ ثم ماذا يضيف هذا الاتحاد للمعركة؟ بالنسبة لسوريا لا يضيف لها جديدا .. وليبيا لا جديد.. هل هى وحدة رؤساء.. أم وحدة شعوب؟ ثم إن إغفال السودان فى الوحدة مع أن السودان هى الوحدة الطبيعية فى نظر المصريين أمر غريب وغير مقبول.

ونهض السادات وأنهى الاجتماع بعد أن اتضح عدم موافقة اللجنة التنفيذية العليا على مشروع الاتفاق على الوحدة.

تحويل الكرة إلى اللجنة المركزية

وإذا كان هناك أسلوب ديموقراطى حقيقى يؤمن به السادات فقد كان الأولى مع رفض الأغلبية للمشروع أن ينتهى الأمر عند هذا الحد تمسكا بالقيادة الجماعية وتمسكا بالديموقراطية. ولكن الرئيس كان فى أعماقه غير مؤمن بكل ذلك.. فقرر أن يحول الكرة إلى ساحة اللجنة المركزية..

فماذا جرى فى اجتماع اللجنة المركزية .. وهو الاجتماع الذى كان ما حدث فيه هو القشة التى قصمت ظهر البعير؟

كان موعد انعقاد الجلسة هو ٢ أبريل ١٩٧١، وكما تعود التنظيم الطليعى فقد كانت هناك اتصالات بالأعضاء المنتمين إلى التنظيم لتبادل الرأى والتوجيه كما يحدث فى أى حزب سياسى على أساس أن التنظيم هو بطبيعة تكوينه القيادة السياسية للحزب المعلن وهو الاتحاد الاشتراكى

العربى . غير أن التوجيهات كانت أكثر صراحة هذه المرة ، لأن المطلوب كان الحصول على أغلبية تؤيد موقف على صبرى واللجنة التنفيذية العليا بصفتهم القيادة السياسية الفعلية للحزب.

ولاشك أن عيون السادات التى بثها فى كل مكان وهو يتوقع ما سيسبق الاجتماع من اتصالات لإدراكه بطبيعة التنظيم قد استطاعت أن ترصد هذه الاتصالات خاصة وأن عددا غير قليل من الأعضاء ـ كما ثبت فيما بعد أثناء إجراءات المحاكمة وأقوال الشهود ـ كانوا يلعبون على الحبلين.

وكما ثبت أيضا ، فقد كانت التسجيلات للمكالمات التليفونية تلعب دورا كبيرا فى متابعة ما يجرى بصرف النظر عما إذا كانت هذه الاتصالات مشروعة أو غير مشروعة. وكان من الغريب مع ذلك أن يبدو السادات مطمئنا برغم قلقه إلى أنه سيكسب المعركة فى اللجنة المركزية كما أكد له ذلك المهندس سيد مرعى الذى قام بدوره أيضا فى محاولة إقناع بعض ممثلى المحافظات ممن له بهم علاقة وطيدة بالوقوف إلى جانب مشروع الوحدة.

وحين جاء اليوم الموعود كانت كل محاولات تأجيل الاجتماع التى حاولها البعض ومن بينهم شعراوى جمعة قد ذهبت أدراج الرياح، فقد كان السادات بروح المقامرة قد قرر أن يضع كل أوراقه فى هذا الاجتماع. فإذا أصابت كان بها .. وإذا خابت فقد كان قد قرر أن يمضى قدما فى إقرار الاتفاق وينهى على ضوئه وجود المؤسسات الدستورية والشعبية والسياسية بشكلها القائم وأن يعيد بناءها بعد أن يضرب ضربته.

السادات يفكر فى حل الاتحاد الاشتراكى

ولم تكن هذه النية على أى الحالات بعيدة عن أذهان رجال مايو.. فمنذ تولى السادات السلطة وهو يفكر فى حل الاتحاد الاشتراكى وإجراء انتخابات جديدة يدفع فيها بعناصر من مؤيديه.. وقد فاتح فى ذلك المهندس سيد مرعى الذى شجعه وحدد له العناصر التى يمكن الاعتماد عليها من خلال اتصالاته الواسعة فى المحافظات.

وكان على صبرى يعرف أن السادات الذى فكر منذ اللحظة الأولى فى الانفراد بالسلطة يضع فى حسابه التخلص من الأغلبية التى تعارضه.. بل إن عبدالمحسن أبوالنور أمين الاتحاد الاشتراكى حين بلغته أنباء مفاتحة السادات لبعض مريديه فى أمر حل الاتحاد الاشتراكى ذهب إلى السادات يسأله فنفى السادات أنه يفكر فى هذا الأمر..

وحين ذهب إليه ضياء الدين داود يستفسر منه عن أسباب عدم اجتماع اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية طوال شهور فقد كانت إجابة السادات هى أن المسألة تحتاج إلى حل جذرى وتساءل ضياء الدين داود حول مفهوم هذا الرد وهل يعنى ذلك وجود تفكير فى حل الاتحاد الاشتراكى.. فأجابه السادات بأنه لا يعنى ذلك على أية حال..

إذن فقد حضر الجميع اجتماع اللجنة المركزية وكل منهم يعرف نوايا الآخر.. ولعل هذا هو ما جعل السادات يقول لبعض من حوله قبل بدء الاجتماع إنه يريد أن ينهى الموضوع اليوم فى اللجنة المركزية وأنه لابد من اتخاذ قرار .. وأن على كل واحد أن يتكلم بصراحة..

فى بداية الجلسة استعرض الرئيس السادات مشروع الاتحاد بنفس الطريقة التى عرضها بها فى اللجنة التنفيذية العليا.. وأضاف : بعد ذلك

أردت أن أعرضه عليكم.. والموضوع مطروح للمناقشة..

وطلب على صبرى الكلمة ، إلا أن السادات حاول أن يمنعه قائلا إنه يريد أن يسمع رأى أعضاء اللجنة المركزية الذين اتجه إليهم ليشاورهم في الأمر..

فليبدأوا هم أولا بالكلام قبل أن نسمع رأى المعارضين من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا.

ولكن الأعضاء أعلنوا أنهم وقد استمعوا إلى رأى الرئيس فى تأييد المشروع فمن باب أولى فليستمعوا أيضا إلى الرأى الآخر من على صبرى قبل أن يبدأوا فى إبداء رأيهم.

على صبرى ينتقد أسلوب السادات

وتكلم على صبرى ..

بدأ على صبرى كلامه بانتقاد أسلوب الرئيس السادات فى معالجة الأمور السياسية العليا وأن ذلك مخالف لكل ما أعلنه من قبل عند ترشيحه لرئاسة الجمهورية والنزول بهذا الترشيح للاستفتاء الشعبى ، وقال: إن الجماهير التى أعطت صوتها فى الاستفتاء كانت تدرك أنها إنما تعطى تأييدها للمرشح الذى وعد وأعلن أنه سيحكم من خلال المؤسسات السياسية والدستورية وأن هذه المؤسسات ستجتمع فى فترات محددة معلن عنها وأن كل القضايا الهامة ستطرح على اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية لمناقشتها قبل إقرارها.

وقال على صبرى : إن هذه الأصوات كانت تؤيد موقفا وسياسة معلنة ، ولكن الرئيس لم ينفذ ما أعلنه ، بدليل أن هذه اللجنة المركزية لم تجتمع طوال الشهور الستة الماضية وهو آمر لا يحتاج إلى دليل.

وقبل أن ينتقل على صبرى إلى الموضوع ارتفع صوت الدكتور محمد السيد درويش مقاطعا قائلا: إن على صبرى لا يتكلم في الموضوع فلا يحق له أن يستمر.

وانتهز السادات هذه المقاطعة ومبرراتها فأراد أن ينهى كلام على صبرى ويعطى الكلمة لسواه ولكن الأعضاء أصروا على الاستماع إلى على صبرى وطالبوه بأن يستمر.

واضطر الرئيس أن يسمح له بمواصلة الكلام ، فانتقل على صبرى إلى عرض تفاصيل ما جرى قبل محادثات بنغازى وما حدث خلالها.. وهنا قاطعه السادات قائلا:

ـ أنا لا أسمح لك بأن تحكى كل هذه الحكايات ، فذلك أمر يحدث فى كل الاجتماعات فى أى مكان.. مالنا ومال أن القذافى قال وأنت قلت وفلان قال وفلان عاد، نحن نناقش مشروعا مطروحا للنقاش ، فإذا أردت أن تتكلم فلتتكلم فى صلب المشروع المعروض الآن، المهم هو النتيجة.

ضجة داخل الجلسة

وحدثت ضجة فى القاعة تطالب على صبرى بالاستمرار ، واستأنف كلامه قائلا:

ـ إن هذه الأحداث والوقائع هى التى ستوصلنا إلى النتيجة.. لذلك فإرضاء لضميرى وللتاريخ لابد أن أقول كل شىء..

وأراد السادات أن يسحب منه الكلمة وعرض الأمرعلى الأعضاء.. وأبدت الأغلبية الكبيرة رأيها فى أن يواصل على صبرى كلامه.. وكان عدد المعترضين خمسة عشر صوتا فقط.. ووسط الضجة عاود على صبرى عرضه للموقف :

فكشف كيف كان الرئيس ينفرد باتخاذ القرار دون العودة إليهم كأعضاء في القيادة السياسية العليا وكيف كان ينفرد بالتعبير عن رأى الجانب المصرى بينما هو لم يناقش أعضاء الوفد الذين جاءوا معه حول الموضوع ولم يستشرهم فى أى جانب من جوانب المشروع.

وتحدث بعد ذلك عن مشروع الاتحاد فانتقد الأساس الذى بُنى عليه والأسلوب الذي يتبع لإقراره.. واعترض على الأحكام الأساسية للمشروع قائلا: إنها لا تتفق مع إعطاء الأولوية لإزالة آثار العدوان وتحرير الأرض ، كما أنها توحى بشرعية تدخل دولة الاتحاد فى الشئون الداخلية للجمهوريات الثلاث حتى بدون اشتراط موافقة الحكومات.. وتناول روح الاستعجال التى يراد بها تمرير المشروع الذى أعلناه منذ وجود الرئيس عبدالناصر وهو أنه لاينبغى أن يعلو صوت فوق صوت المعركة.

وبعد أن تحدث عن فكر عبدالناصر حول الوحدة وتناول أسباب فشل الوحدة بين مصر وسوريا والتى انتهت بمأساة الانفصال. قال إنه يخشى أن يتكرر الأمر من جديد.

وإذا كان حسين الشافعى قد تحدث بعد على صبرى مؤيدا للمشروع ، فقد أكد فى أحاديثه فيما بعد أن تأييده للمشروع المقترح ـ بصرف النظر عن إيمانه بالوحدة كمبدأ ـ لم يكن أكثر من رغبة فى الوقوف إلى جانب السادات حين وجد أن الجميع ضده ولم يكن من المعقول أن يتركه وحيدا فى ساحة المعركة بعد أن أصبح فى موقف لا يحسد عليه. ثم تكلم ضياء الدين داود الذى لم يستطع السادات أن يهضمه أبدا سواء قبل هذه الجلسة أو بعدها، ولهذا وضعه على قمة الأسماء التى أراد أن يضع رقبتها تحت مفرمته الشهيرة والتى أعلن عنها فى أكثر من خطاب.

وكانت كلمة ضياء الدين داود تحمل معارضة شديدة وهجوما مباشرا

على كل ما جاء فى مشروع الاتفاق.. وقال : كيف نستطيع أن نقنع الناس اليوم بعكس ما كنا نقوله بالأمس.. وأضاف قائلا: كيف ننسى أننا نستعد الآن لخوض معركة نحرر بها أرضنا ونزيل آثارالعدوان ونشغل الجماهير عن المعركة باتفاق على اتحاد لن يكون من ورائه غير تعطيل الاستعداد لتحرير الأرض.

مزايـــدات أبوزيـــد !

بعد أن أصبح واضحا أن الاتجاه العام هو رفض مشروع الاتفاق تحرك الدكتور مصطفى أبوزيد فهمى الأستاذ فى كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية، والذى عينه السادات بعد ذلك مكافأة على موقفه فى المنصب الذى ابتدعه خصيصا تحت اسم المدعى العام الاشتراكى ، فقال :

ـ أرى أن كلا من الرئيس أنور السادات والسيد على صبرى يتكلم فى موضوع مختلف.. على صبرى يعارض لأن المشروع هو إقامة دولة الاتحاد ، بينما أفهمنى الرئيس السادات أن هذا مجرد مشروع تعاقدى أو تعاهدى.. فإذا نحن غيرنا بعض المواد في المشروع بحيث تتمشى مع فكرة الرئيس السادات لتصبح الاتفاقية تعاهدية لزال الخلاف.

والتفتت الأنظار جميعها إلى على صبرى وهو يعلن موافقته على الاقتراح، وأسرع الرئيس السادات برفع الجلسة للاستراحة، وعندما عُقدت مرة ثانية لم يتح الرئيس فرصة لأحد للكلام وأعلن أن الاجتماع سيؤجل حتى تجرى مناقشة الاقتراح الذى قدمه مصطفى أبوزيد لوضع التعديلات المطلوبة على المشروع.

وشُكلت لجنة لتلقى مقترحات الأعضاء برئاسة عبدالمحسن أبوالنور ، وعضوية حافظ غانم وزير التربية ومحمد عبدالسلام الزيات وزير الدولة

لشئون مجلس الشعب والدكتور جابر جاد عبدالرحمن وأحمد الخواجة والدكتور مصطفى أبوزيد فهمى.

مهادنـــة مع الســـادات

كان واضحا بعد ذلك أمام لجان الاتحاد الاشتراكى ومجموعات التنظيم خلال اجتماعاتها التي عُقدت في الأسبوع التالى لاجتماع اللجنة المركزية أن هناك توجيهات قد بدأت تصدر من القيادات العليا بالرغبة فى تهدئة الموقف ومهادنة الرئيس السادات فى موضوع مشروع اتفاق الوحدة.

وفى اجتماع للجنة التنظيم لمنطقة غرب القاهرة تم فى اجتماع آخر دعى إليه عدد من قيادات المجموعات التنظيمية سئل محمد فائق عن أسباب هذه المهادنة فكان الرد هو أنه وقد حقق التنظيم صموده وأثبت قدرته على الوقوف فى وجه أى مشروع لايرتضيه ، فقد أصبح علينا أن نثبت مع إجراء التعديل للمشروع حتى ولو لم يكن محققا لكل ما نريد ،إننا مازلنا دعاة وحدة ولسنا دعاة انفصال أو انعزال وأن ما سنوافق عليه من تعديلات إنما هو فى الحقيقة تعديلات وقتية لتهدئة الخواطر وإزالة ما بالنفوس وأنه لا داعى لاستمرار الصدام مع الرئيس فى وقت نحتاج فيه إلى توجيه كل جهودنا لإزالة آثار العدوان.

والواقع أن ذلك التراجع الخطير من الرفض المطلق إلى الموافقة المطلقة فى الجلسة التالية التى عقدتها اللجنة المركزية وتم فيها تمرير المشروع بعد إجراء تعديلات لم تكن فى الحقيقة جوهرية بالشكل الذى يتناسب مع تناقض الموقفين.. كان ذلك التراجع كاشفا لدور التنظيم الطليعى وتأكيدا للرئيس السادات بأن هذه المجموعة تسعى بالفعل إلى أن تفرض الوصاية

على قراراته.. ولاشك أن عيون السادات التى بثها حول اتصالات قيادات التنظيم بأعضاء اللجنة المركزية قد أكدت له أن الاتصالات الجديدة كانت تطلب منهم هذه المرة الموافقة على المشروع بعد التعديل حتى لو لم يحقق أكثر ما وجه إلى المشروع من انتقادات.

ولعل ذلك كان وراء ما لجأ إليه الرئيس السادات عندما أرسل المشروع إلى مجلس الشعب حيث أرسل إليه نص المشروع الأصلى متجاهلا التعديلات.. لولا أن شعراوى جمعة تنبه إلى ذلك قبيل انعقاد الجلسة فأجرى اتصالات بالمهندس سيد مرعى الذى يعرف مدى تأثيره على الرئيس لكى يقنعه بعرض المشروع المعدل على المجلس.. وقد دار بالفعل حوار طويل بين سيد مرعى والسادات انتهى بموافقته على عرض المشروع بعد التعديل.

ولكنه كان قد بيت فى نفسه أمرا!

فهو لم يكن بطبيعته مستعدا لقبول الهزيمة وخاصة فى أمر قرره ووقع بإمضائه عليه.. وكان شعوره بأنه قد أهين برفض تمرير مشروع الاتفاق كما وقعه.. كما أهين قبلها فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية بما وجه إليه من حديث عن فرديته وتسلطه واعتدائه على الديمقراطية ونكوصه عن وعوده. إذن فقد حان الوقت للتخلص من هذه المجموعة التى تريد أن تنافسه السلطان.

وكأن كل شىء قد بات ممهدا أمامه على الطريق وليس عليه إلا أن يضرب ضربته.

المواجهة

لايشك أحد فى أن كل خطوة من الخطوات التى اتخذها السادات للإطاحة بمجموعة على صبرى كانت محسوبة بدقة ومخططا لها جيدا. وقد أعد السادات لهذا الانقضاض بمعاونة مجموعة من المقربين إليه كان لهم الفضل فى تنفيذ ما كان يهدف إليه من التخلص ممن يقفون فى وجه طموحاته وانفراده بالسلطة. وإذا كان تحركه المباشر لم يبدأ بشكل سافر إلا منذ أول مايو ١٩٧١، إلا أن ما أعلنه معاونوه فيما بعد أكد أن التخطيط الفعلى قد بدأ قبل ذلك بشهور، وأن السادات كان مستعدا تماما لأى تحرك من جانبهم يمكن أن يسبق تحركه.

ولاشك أن السادات قد تعلم وتابع دروسا كثيرة طوال بقائه ثمانية عشر عاما إلى جوار عبدالناصر . وإذا كان قد عرف كيف يحافظ على مكانه ـ حتى ولو كان ذلك المكان فى الذيل ـ باتخاذه مواقف التأييد المستمر وعدم إبداء المعارضة أو الرفض، أو حتى المناقشة، فقد كان ذلك لإدراكه أن عبدالناصر لم يكن يطيق بقاء من يعارضه أو يقف فى وجهه، أو من يكون له من قوة الشخصية مما يتيح له التطلع إلى منافسته أو البروز إلى جواره أو اقتحام مكان الصدارة معه.

وقد أضاف السادات إلى هذه الدروس التى تعلمها دروسا أخرى فى التخلص من كل من يكون له أى فضل عليه.. سواء فى الوصول أو المساندة أو الدعم حتى لا تتيح له أطماع نفسه أن يتطاول على سلطته أو يشمخ برأسه أمامه. فكيف يمكن أن يطيق بقاء من كان لهم فضل تأكيد بقائه على مقعد الرئاسة سواء بالترشيح أو بنتائج الاستفتاء. بعد أن بدأت رؤوسهم تتطاول وتشمخ بصفتهم أصحاب حق فى مشاركته السلطان. وقد علمه هذا الدرس أيضا فيما بعد أن يتخلص من كل من كان لهم فضل

نجاح انقلابه وتمكينه من الانفراد بالسلطة فى مايو فأزاحهم عن الطريق حتى لم يبق منهم إلى جواره أحد، بل لقد فعلها أيضا بكل الذين حقق على أيديهم من قواد جيشه انتصار حرب رمضان، فأزاحهم جميعا ـ كلا بقدر ـ سواء بالاتهام بالخيانة والتآمر، أو بالدفع بهم من حالق عمدا أو انتحارا، أو تدبير التخلص منهم بما يشبه القضاء والقدر، أو على الأقل بالرفع بالقدم إلى أعلى، إلى حيث التجميد والنسيان. والقائمة هنا تضم الفريق محمد صادق ومحمد عبدالسلام الزيات والفريق أحمد بدوى ومحمد حسنين هيكل بل وحتى سيد مرعى والفريق الليثى ناصف وغيرهم كثيرون.

المواجهـة الفعليـة

من هنا كان موقفه من مجموعة مايو عند الاحتفال بأول عيد للعمال فى عهده يحمل طابع المواجهة، وهى مواجهة كانوا هم أيضا يدبرون مثلها له.

فى هذه المناسبة عادة كان عبدالناصر يلقى خطابا شاملا فى الاحتفال بعيد العمال أمام تجمعات ضخمة من العمال والشباب وأعضاء لجان الاتحاد الاشتراكى الممثلين لقواعدهم ومؤسساتهم. وليس سرا أن السرادق الذى يعد لمثل هذا الاحتفال ـ كما يحدث فى كل مناسبة جماهيرية أخرى ـ كان يعد بحيث يمتلىء بعشرات الآلاف من ممثلى الوحدات الجماهيرية والتنظيم السياسى حسب أعداد مقررة تحددها قيادات التنظيم فى التعليمات التى ترسل إلى لجان الأقسام والمحافظات.

وكان على هذه اللجان أن تعد وسائل المواصلات الكافية لنقل هذه الأعداد من المكلفين بالمشاركة فى الاحتفال . سواء كانت من باصات النقل العام أو من وسائل المصانع والمؤسسات الإنتاجية للقطاع العام. وكانت

لجان الأقسام تعد بنفسها الشعارات المطلوب كتابتها على اللافتات التى تحملها هذه المجموعات إلى الاحتفال أو التى تعلق على جوانب السرادق أو على طول الطريق الذى يمر به موكب الرئيس. وإن كان هذا يمنع مشاركة جماهير من خارج لجان الاتحاد الاشتراكى بدوافعها العاطفية للاستماع إلى خطاب عبدالناصر الذى ينتظره الناس عادة بشغف كبير.

وكان احتفال أول مايو ١٩٧١ أول مناسبة يشارك فيها السادات كرئيس للجمهورية فى عيد العمال ويلقى أثناءها خطابه.. ولكن السرادق الذى أعد للاحتفال فى حلوان هذه المرة كان لايتجاوز نصف المساحة التى كان عليها أيام عبدالناصر.

وكانت التعليمات التى تلقاها أمناء الاتحاد الاشتراكى ومجموعات التنظيم الطليعى ألا يتجاوز العدد المشترك من كل وحدة أكثر من عشرة أفراد بدلا من العشرين أو الثلاثين السابق تكليفها وإعدادها للمشاركة فى الاحتفال فى هذه المناسبة.

وكانت الشعارات التى أعدت واللافتات التى تم التكليف بها تحمل فى طياتها ما يعنى التمسك بخط عبدالناصر، كما كان هناك التزام برفع صور عبدالناصر مع المجموعات المشاركة الممثلة للوحدات.

وكان الهدف من وراء ذلك كله أن يشهد الرئيس السادات أن الجماهير لا تزال تتمسك بخط عبدالناصر وأنها تطالبه بعدم الابتعاد عن هذا الطريق، وكانت هناك رغبة أيضا فى أن يرى السادات نفسه ـ وهو الذى كان يشارك عادة مع الرئيس عبدالناصر مثل هذا الاحتفال ـ مدى الفارق فى المشاركة الجماعية والتأييد الشعبى فى ساحة الاحتفال بينه وبين عبدالناصر، خاصة وأن بعض اللافتات كان تركز على الخط السياسى لعدم الانيحاز ومعارضة أى اتجاه نحو الغرب.

كل هذه مؤشرات أرادت مجموعة مايو أن تضعها جماهيريا أمام السادات الذى لم يكن يغفل عن كل ذلك، والذى كانت تبلغ إليه أولا بأول هذه التعليمات التى تنزل إلى مختلف مستويات الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى.

المفاجأة فى خطاب السادات

وإذا كان ذلك قد أكد للسادات مواقف هذه المجموعة منه، إلا أنه أيضا لم يكن متغافلا عما يجرى، بل كان يدبر لهم تدبيرا آخر مضادا. وكان من الغريب أنهم لم يفكروا فى رد الفعل الذى يمكن أن يواجه به السادات تصرفاتهم ومواقفهم، ربما لتصورهم أنه لا توجد حوله قوة أخرى يستند إليها ضدهم، وهم الذين يملكون فى أيديهم كل شىء ويستندون إلى تجمع جماهيرى ضخم وتنظيم سياسى واسع وسيطرة تنفيذية وتشريعية على كل مقاليد تسيير دفة الأمور، وخاصة فى اللجنة المركزية أو مجلس الشعب أو القوات المسلحة أو الشرطة أو المباحث أو المخابرات أو وسائل الإعلام.

وبدأ احتفال أول مايو فى حلوان.

وألقى السادات خطابه..

وكانت المفاجأة .. فى نهاية خطاب السادات، وفى مواجهة كل قيادات مجموعة مايو.. وجماهير الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى ونقابات العمال.

قال السادات :

« إنه ليس من حق فرد أو جماعة أن تزعم لنفسها قدرة منفصلة عن هذا الشعب.. وأن هناك مراكز قوى لابد من تصفيتها وأنه لن يسمح لأى مركز قوة أن يفرض على الناس وصايته».

ولاشك أن الرسالة التى أراد السادات أن يبلغها إليهم فى مواجهتهم قد وصلت إليهم واضحة وخاصة على صبرى . وإذا كانوا فى ظل المفاجأة قد ظهر عليهم وهم يجلسون على المنصة برود من لا يعنيه الأمر إلا أن نظرات الحيرة كانت قد بدت على جانب من الجماهير الذين أدرك بعضهم ما يرمى إليه السادات، وأخذت الحيرة البعض الآخر ممن أحسوا أن شيئا ما يعنيه الرئيس ضد القيادات، وإذا كانت هذه الفقرة من خاتمة الخطاب لم تحظ بتصفيق الجماهير إلا أن البلبلة التى زرعتها فى النفوس وعدم ظهور أى رد فعل مباشر من هذه الجماهير كانت تعنى عند السادات أن شيئا حاسما لن يواجهه لو هو بدأ فى تنفيذ مخططه.

إقالة على صبرى دون رد فعل

ولعل ذلك قد تأكد له تماما عندما أصدر قراره بإقالة على صبرى يوم ٢ مايو وهو القرار الذى نُشر على الناس فى الصحف صباح يوم ٣ مايو ١٩٧١ فى خبر صغير من ثلاثة سطور على عمود واحد فى الصفحة الأولى يقول نصه: «أصدر الرئيس السادات قرارا بإقالة السيد على صبرى نائب رئيس الجمهورية» وكانت هذه هى أولى الضربات.

وكان لابد من انتظار رد الفعل ..

كان التصور المبدئى أنه لو كان على صبرى يتمتع بجماهير شعبية وسيطرة طاغية من خلال القواعد الجماهيرية.. واللجان السياسية والمجموعات التنظيمية أن يكون هناك تحرك ما من قبل الجماهير.. حتى ولو كان فى صورة مظاهرات ضئيلة نسبيا، ولكن ألا يحدث أى شىء من ردود الفعل الشعبية، فقد كان ذلك يؤكد للسادات أن مجموعة مايو كانت تفتقر إلى الشعبية والتعلق الجماهيرى، بل وحتى السيطرة السياسية التنظيمية.

وبات واضحا أنهم لايملكون شيئا من الشعبية التى تصوروا أنهم ورثوها عن عبدالناصر والتعلق الجماهيرى به والذى شهدته مصر حتى وهى فى أشد نكباتها يومى ٩ ،١٠ يونيو ١٩٦٧.

فقد مر الخبر مرورا عابرا وقرأه الناس بين ثنايا السطور دون كبير اهتمام إلا من بعض من قال «أهم رجعوا ياكلوا بعض».. ومضى الناس بعد ذلك فى حال سبيلهم.

كذلك فإن رد الفعل الخارجى الذى كان السادات يعمل له بعض الحساب لم يكن له أثر. وكانت حسابات السادات قبل أن ينزل ضربته بعلى صبرى قد جعلته كما قالها هو بنفسه يستدعى السفير السوفييتى ويخبره بما ينوى عمله وأن هذه الخطوة ليست متوجهة ضد الاتحاد السوفييتى على ضوء ما كان يتردد من أن على صبرى هو رجل موسكو.

بل لقد كان الأشد غرابة أن السادات ـ وهو يعرف أن كل أجهزة الدولة بأيدى مجموعة على صبرى ـ قد استدعى شعراوى جمعة كما ثبت بعد ذلك من أقوال شعراوى نفسه فى التحقيق . وأن السادات أبلغه بأنه سوف يقيل على صبرى . ولم يكن رد شعراوى أكثر من أن قال للسادات، إنه بذلك يقدم هدية لروجرز الذى سيجتمع به الرئيس بعد يومين . أو على الأقل أن ذلك سيكون تصور الناس لهذه الإقالة..

إذن فقد كان السادات قد ملأ يديه تماما من موقفه واستعد تماما للمواجهة.

نص استقالة على صبرى

بل لقد كان موقف عبدالمحسن أبوالنور أمين عام الاتحاد الاشتراكى مثيرا للاستغراب، حيث لم يتصرف أى تصرف إيجابى بعد تلقيه فى نفس

اليوم الذى نشر فيه خبر الإقالة كتابا من على صبرى بإستقالته من اللجنة التنفيذية العليا وطلبه أن يعرضها على اللجنة المركزية التى انتخبته للجنة العليا وهى صاحبة الحق فى قبول هذه الاستقالة. وكانت استقالة على صبرى التى أرسلها إلى عبدالمحسن أبوالنور قد جاء فيها ما نصه :

«تعلمون سيادتكم أنه فى جلسة اللجنة المركزية التى انعقدت بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٧١ والتى كان يبحث فيها مشروع اتحاد الجمهوريات المتحدة، أنى عرضت وجهة نظرى أمام اللجنة فى هذا المشروع التى سبق أن عرضتها أثناء مناقشة نفس الموضوع فى اجتماع اللجنة التنفيذية بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٧١.

وقد عرضت وجهة نظرى فى الاجتماعين بأسلوب موضوعى بناء متوخيا المصلحة العامة لأمتنا ولوطننا كما أراها، كما تعلمون سيادتكم من النقاش الذى دار فى اللجنة المركزية من النتيجة التى توصلت إليها أننى كنت على حق فى تحفظاتى بالنسبة للمشروع الذى طُرح أمام اللجنة بدليل أن رئيس الجمهورية نفسه وافق وعرض على اللجنة تعديل المشروع بما يتمشى مع وجهة نظرى . ووافقت اللجنة على المشروع المعدل الذى وضعته لجنة خاصة من بين أعضاء اللجنة المركزية ووافقت أنا عليه أيضا بعد التعديلات التى أدخلتها اللجنة ..

وفى أول مايو أثناء إلقاء رئيس الجمهورية لخطاب احتفال عيد العمال، أشار فى خطابه إلى ضرورة تحديد مسئولية السلطة وقال ما معناه إن هناك مراكز قوى لابد من تصفيتها. وفى اليوم التالى ٢ مايو أصدر رئيس الجمهورية قرارا بإقالتى من منصبى كنائب لرئيس الجمهورية، أستخلص من هذا أن كل من يريد أن يبدى رأيا بصراحة تستهدف مصلحة الوطن ويتعارض رأيه مع وجهة نظر رئيس الجمهورية يناله العقاب.

لذلك فإنى أرى الوضع على ما هو عليه وعلى ما سارت عليه الأمور، أن الأمر يستوجب أن أتقدم باستقالتى من عضوية اللجنة التنفيذية العليا، أقدمها للجنة المركزية التى انتخبتنى فى هذا المنصب، رجاء عرض استقالتى هذه على اللجنة المركزية لتنظر بما تراه وإنى أرجو أن تعملوا على عقد اللجنة المركزية فورا كما أرجو أن توزعوا خطابى هذا إليكم على جميع الأعضاء».

موقف غريب من «أبوالنور»

ولكن .. هل دعا عبدالمحسن أبوالنور اللجنة المركزية إلى الاجتماع، وهل طبع خطاب الاستقالة ووزعه على الأعضاء..؟ الغريب أنه لم يحدث شيء من ذلك، بل إن الاستقالة نفسها لم تنشر أو يعلم بأمرها أحد ..

وثمة أمر آخر يثيرالاستغراب ..

فقد استدعى الرئيس السادات وزير الداخلية وأمين التنظيم فى الاتحاد الاشتراكى شعراوى جمعة بعد إقالته لعلى صبرى وطلب منه أن يحل الاتحاد الاشتراكى، وقال له شعراوى: إن أحدا لا يملك أن يحله وأنه سوف يسأل المستشار القانونى فى ذلك.

وطلب شعراوى جمعة من المستشار على كامل وهو المستشار القانونى للاتحاد الاشتراكى أن يعد دراسة حول حل الاتحاد الاشتراكى . فأعد على كامل الدراسة القانونية التى أفتت بأنه ليس من حق رئيس الجمهورية أن يحل الاتحاد الاشتراكى ..

وقد عقدت مجموعة مايو اجتماعا طرحت فيه رأى الرئيس فى حل الاتحاد الاشتراكى، وكان اتجاه كل الأعضاء هو الالتزام بقانون الاتحاد الذى لايسمح للرئيس بحله وبرأى المستشار القانونى الذى أفتى بعدم

جواز الحل، وإن كان أحمد كامل رئيس المخابرات قد قال بعد ذلك فى شهادته إنه عند مناقشة هذا الموضوع فقد كان من رأى عبدالمحسن أبوالنور أن تذهب إلى الرئيس لجنة من محمد فوزى وشعراوى جمعة وسامى شرف فإما أن يوافق على رأيهم فى الحفاظ على الاتحاد الاشتراكى وإما أن يقبضوا عليه ! ويبدو أن هذه الشهادة مطعون فى صحتها لأكثر من سبب .. حدث كل ذلك وكل المجموعة فى مواقعها السياسية والتنفيذية والتشريعية التى تمسك بكل زمام الأمور ولو كان هناك اتفاق على المؤامرة ضد السادات لكان كل ذلك ذريعة لبدء التنفيذ ..

ولكن الواضح أن أحدا منهم لم يكن فى ذهنه قط - أو حتى الجرأة - على القيام بانقلاب لقلب نظام الحكم ومنع الرئيس من ممارسة حقوقه الدستورية حسبما اتهموا به بعد ذلك فى محكمة ١٥ مايو.

ماذا قال شعراوى جمعة

وفى محاولة توضيح هذه الحقيقة يقول شعراوى جمعة :

«كان هناك إجماع بعد وفاة الزعيم عبدالناصر على ضرورة توزيع المسئوليات وإقامة دولة المؤسسات، وفعلا بعد انتخابات الرئاسة اتخذت عدة خطوات فى هذا الصدد، فتم تعيين الدكتور محمود فوزى رئيسا للوزارة وعبدالمحسن أبوالنور أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى واحتفظ رئيس الجمهورية بمنصب رئيس الاتحاد الاشتراكى وتم انتخابه بواسطة المؤتمر القومى.

وتطلعنا جميعا إلى مرحلة جديدة لحكم البلاد تكون فيها السيادة لدولة المؤسسات، ولكن خاب أملنا وبدأ رئيس الجمهورية يتجاهل دور المؤسسات الدستورية فى صنع القرار - وهذا هو جوهر الديمقراطية - ويحاول أن

ينفرد وحده باتخاذ القرارات المختلفة بل ويفاجئنا بذلك، ومن هنا بدأ الخلاف.. إن الخلاف مع الرئيس السادات كان على عكس ما صور تماما للجماهير، فقد كان سببه الأساسى محاولتنا تدعيم دور المؤسسات الدستورية في مصر.. كانت معركة من أجل الديمقراطية التى كنا نعمل على تعزيزها، كانت خلافا على أسلوب الحكم، فقد كنا نرفض أن ينفرد أحد بالحكم متجاهلا المؤسسات الدستورية التى تعبر عن الجماهير.

اجتماع أمانة القاهرة

ولعل بعض ذلك قد جاء ذكره في الجلسة الساخنة التى عقدتها أمانة القاهرة للاتحاد الاشتراكى فى ذلك الأسبوع الحاسم الأول من مايو، والتى بسببها قبض على عدد من أمناء الأقسام وأمناء الشباب للتحقيق معهم فى «قضية مايو» وحكم على بعضهم بعد ذلك بمدد متفاوتة من أحكام السجن بتهمة الاشتراك فى مؤامرة مراكز القوى.

ففى الاجتماع الأسبوعى لأمانة القاهرة للاتحاد الاشتراكى والذى عُقد فى الأسبوع التالى لإقالة على صبرى. كان لابد أن يطرح أمناء أقسام القاهرة تساؤلات كثيرة حول ما يجرى من أمور وتحليل ما جاء فى خطاب السادات فى اجتماع حلوان وما أعقب ذلك من إقالة على صبرى وما هو موقفه بالنسبة لعضويته فى اللجنة التنفيذية العليا وموقف اللجنة المركزية التى اختارته لهذه العضوية خاصة أن الإقالة نصت على منصب نائب رئيس الجمهورية فقط، كما تحدث بعض الأمناء عن الديمقراطية التى نتحدث عنها، بينما ينكل بمن يقول رأيه بصراحة حتى لو كان نائبا لرئيس الجمهورية.

ولم يكن عبدالمجيد فريد أمين القاهرة ـ والذى يجلس إلى جانبه الأمين

المساعد عبداللطيف بلطية الساكت كشيطان أخرس - في موقف يمكنه من الرد على كل هذه التساؤلات، ولعل بعض الأمناء قد تمادى فى تحليل الموقف والتذكير ببعض الأحداث السابقة التى تتنافى مع الديمقراطية

وتساءل البعض عما يشاع من أن فى نية الرئيس أنور السادات حل الاتحاد الاشتراكى بعد مواصلة الهجوم عليه وعلى قياداته.. وأعاد أحدهم من أمناء الشباب ذكر موقف السادات حين كان رئيسا لمجلس الأمة فى عهد الرئيس عبدالناصر عام ١٩٦٨ حين أوعز إلى علوى حافظ عضو المجلس عن الدرب الأحمر والمقرب من السادات بأن يهاجم فى كلمته الاتحاد الاشتراكى ويحمله مسئولية الهزيمة العسكرية وذلك فى الجلسة التى أعقبت مظاهرات الطلبة التى قامت احتجاجا على الأحكام الخفيفة على قادة الطيران.. وحين ذهب عدد من أعضاء مجلس الأمة وبينهم ضياء الدين داود إلى رئيس المجلس أنور السادات يخبرونه بأن هناك مخططا للنيل من الاتحاد الاشتراكى ويقترحون عليه أن يعطى الكلمة فى بداية الجلسة للذين يهاجمون حتى يمكن لهم أن يردوا عليهم فى كلماتهم بعد ذلك.. قال السادات إنه لن يسمح بالهجوم على الاتحاد الاشتراكى ووعدهم بذلك.

ومع هذا فقد كان آخر المتحدثين هو علوى حافظ والذى سمح له السادات بتجاوز المدة المقررة للحديث من خمس دقائق إلى ثلاثين دقيقة. وانهال علوى حافظ بالهجوم على قيادات الاتحاد الاشتراكى وعلى منظمة الشباب وطالب فى نهاية كلمته بمراجعة شاملة لقيادات الاتحاد ومنظماته وخاصة منظمة الشباب، بدعوى أنها تطلب من الشباب أن يكونوا جواسيس وقال أمين الشباب إنه كان من الطبيعى أن تسقط عضوية الاتحاد الاشتراكى عن النائب الذى لا يعجبه وجود الاتحاد الاشتراكى.

ولكن ماذا عن الذى أوعز إليه بذلك وهو نفسه الذى يريد الآن أن يحل الاتحاد الاشتراكى.

الشاهد نحول إلى متهم !

وإذا كان هذا الحماس قد كان طابع جلسة أمانة القاهرة فى ذلك اليوم، إلا أن عبدالمجيد فريد وإن لم يوقف أحدا من الأمناء عن الكلام إلا أنه كان حريصا على ألا تصدر منه هو نفسه أى كلمة يمكن أن تؤخذ عليه فيمابعد. وكان كل ما قاله فى نهاية الاجتماع - أرجو ألا تنقلوا إلى أمناء وحدات أقسامكم أى شىء مما دار الآن فى هذه القاعة . وعليكم أن تتقيدوا بكل ما سيقوله الرئيس السادات غدا فى اجتماعه مع الهيئة البرلمانية، ولاشىء أكثر من ذلك.

وقد كانت هذه الجملة بالذات وتأكيد أحد أمناء الأقسام خلال شهادته عليها سببا فى صدامه مع المدعى العام الاشتراكى مصطفى أبوزيد الذى كان يريد أن يلبِّس عبدالمجيد فريد تهمة الخيانة وتوجيه الاتهامات إلى الرئيس السادات.. فكانت هذه الشهادة من واقع ما سجله أمين القسم فى محضر الجلسة سببا فى القبض عليه داخل قاعة الجلسة وتحويله من شاهد إلى متهم.! كما كانت نفيا قاطعا لإحدى التهم الموجهة إلى أمين القاهرة والتى كان وراءها شهادة الأمين المساعد عبداللطيف بلطية الذى أسقط ذكر هذه العبارة الهامة من شهادته.

وقد عين بلطية بعد ذلك أمينا للقاهرة فى مكان عبدالمجيد فريد، كما تولى بعد ذلك منصب وزير العمل فى التشكيل الوزراى التالى فى عهد السادات.

الفصل الخامس :

تفاصيل الأيام الثلاثة والحاسمة بين ١٢ و١٥ مايو ١٩٧١

ما من شك في أن الرئيس أنورالسادات منذ جرى الاستفتاء على رئاسته يوم ١٥ أكتوبر ١٩٧١ ثم أدى اليمين يوم ١٦ أكتوبر ، وهو شهر جرت خلاله على مدى سنوات حكمه حتى نهايتها أحداث ذات اهمية بالغة ، قد أحس من خلال قناعاته الشخصية أنه قد بات عليه أن يتخلص من هؤلاء الذين عملوا على الوصول به إلى مقعد الرئاسة .

وكان يتصور من خلال قناعاته ومن يحيطون به من مريديه ومساعديه أن أعضاء هذه المجموعة يعتبرون،أنفسهم الورثة الشرعيين لعبد الناصر ، وأن مساندتهم له على رئاسة الجمهورية قد جرت على أساس أنهم

يستطيعون تحقيق طموحاتهم من خلاله . وأنهم اعتبروا أن وصول السادات إلى مقعد الرئيس يضمن لهم ذلك مرحليا . على أساس تصورهم أنه لن يخرج من أيديهم . ولو خرج فإن التخلص منه ليس بالأمر العسير.

ولا شك أنه كان على قناعة كاملة بأنهم يستهدفون إن أجلا أو عاجلا أن يزيحوه من مكانه إن لم يستسلم لهم ويسلمهم زمام مصر ، مثلما فعلوا خلال المرحلة الأخيرة من حكم عبد الناصر حين أقنعوه بأن عليه أن «يرتاح» فى استراحته ببرج العرب بحيث لا يعرض عليه إلا الهام والخطير من الأمور .

وقد استسلم عبد الناصر بالفعل لهذا الاتجاه ، لولا أحداث أيلول الأسود ومأساة الفلسطينيين فى الأردن . التى جعلته يخرج من عزلته ويتابع بنفسه الأحداث .

ولكن السادات كان يعرف أنه لن يستسلم لهم .. وقد بات عليه هو أن يسبقهم ويزيحهم عن الطريق.. إذن .. فقد آن أوان المواجهة . وقد بدأ خطوته الأولى على طريقها .

شعراوى .. بعد على صبرى

وهكذا عندما أقدم الرئيس السادات على إقالة على صبرى من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية ، كان قد حدد بذلك بداية الهجوم المباشر على المجموعة التى قرر أن يطيح بها بدعوى أنهم أرادوا أن ينافسوه على السلطة ويمنعوه من ممارسة حقوقه الدستورية .. وكان واضحا أنه قد قرر فى النهاية أن يفجر الوضع كله وأن يبدأ برأس المجموعة على أساس أن إقالة على صبرى هى فى الحقيقة إقالة للمجموعة كلها . وكان رد الفعل الهادئ من الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى وكل القيادات من

مجموعة على صبرى التى تتولى مسئوليات المواقع التنفيذية والسياسية مشجعا للسادات على مواصلة الهجوم بعد أن اطمأن إلى أنهم يفتقرون إلى الجماهيرية التى يمكن أن تثير له الأزمات.

وكان التالى بعد على صبرى فى تقدير السادات هو شعراوى جمعة . ولم يكن موقف شعراوى مما طلبه السادات من حل للاتحاد الاشتراكى بعد أن استدعاه بعد يومين من إقالة على صبرى مرضيا للسادات .. فقد كان رد شعراوى هو أن الرئيس لا يملك حل الاتحاد وأن الأمر سيحيله إلى المستشار القانونى للاتحاد الاشتراكى على كامل .. وإذن فإن شعراوى لا يريد أن يحنى رأسه ويسير على الخط.

فلتوجه إليه الضربة التالية .. والمرسومة فى المخطط الذى سبق إعداده قبل ذلك بأكثر من شهرين .

إلغاء لقاء السادات بالفلاحين

ففى يوم ١٢ مايو ١٩٧١ ، كان من المقرر أن يسافر الرئيس السادات الى محافظة البحيرة وبرج العرب ليجتمع بفلاحى الإصلاح الزراعى فى عملية أراد منها المهندس سيد مرعى وزير الزراعة والإصلاح الزراعى أن يؤكد مدى التفاف الفلاحين بالرئيس وتأييدهم له فى موقفه من إقالة على صبرى . وكان سيد مرعى قد سبقه بالفعل إلى هناك لإعداد استقبال حافل وتجمع شعبى كبير للسادات. وفى الوقت نفسه كان شعراوى جمعة بصفته وزيرا للداخلية قد اجتمع مع سامى شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية وعبد المحسن أبو النور أمين عام الاتحاد الاشتراكى لإعداد الترتيبات للاحتفال بزيارة الرئيس لدمنهور .

وفى صباح يوم ١٢ مايو ١٩٧١ وسيد مرعى فى انتظار وصول الرئيس

للاجتماع بالفلاحين ، تلقى مكالمة من فوزى عبد الحافظ ، مدير مكتب الرئيس بأنه قد قرر إلغاء الزيارة وانه لن يحضر الاجتماع !

وانتشرت شائعات بأن السادات ألغى الزيارة بعد أن تأكد من وجود كمين للرئيس لاغتياله خلال الاحتفال ولكن الذى ثبت بعد ذلك أن السادات كان قد قرر فى ذلك اليوم أن يفتح معركة تصفية مراكز القوى على الفور.

وظهر يوم ١٣ مايو اتصل فوزى عبد الحافظ بسامى شرف يبلغه أن الرئيس يطلبه لمقابلته فى الساعة الثالثة .

ويقول سامى شرف إنه فى ذلك الوقت كان قد عرف بأن الرئيس أرسل يستدعى ممدوح سالم محافظ الاسكندرية لمقابلته . وقد تحدث سامى شرف عن ذلك مع شعراوى جمعة الذى كان يتصل به تليفونيا وكان الاستنتاج الذى توصلا إليه هو أن الرئيس سيعين ممدوح سالم وزيرا للداخلية بدلا من شعراوى جمعة . وأعد شعراوى جمعة استقالته .

شريط التسجيل

وذهب سامى شرف تلبية لاستدعاء الرئيس . وأدار الرئيس جهاز التسجيل ، حيث أسمعه تسجيلا كاملا لمحادثة تليفونية بين فريد عبد الكريم أمين الاتحاد الاشتراكى فى محافظة الجيزة ومحمود السعدنى أمين التنظيم للجنة الجيزة . ولم يكن ما جاء فى التسجيل ليسر الرئيس السادات بعد أن سمع بأذنيه ما سماه بشتائم مقذعة وألفاظ مبتذلة ضده . وعرف من التسجيل أن السعدنى كان يحكى لفريد عبد الكريم تفاصيل لقاء تم بينه وبين شعراوى جمعة . وبعد انتهاء التسجيل قال الرئيس لسامى شرف إنه اتخذ قرارا بقبول استقالة شعراوى جمعة . وطلب منه أن يبلغه هذا القرار وبأنه قد تم تعيين ممدوح سالم وزيرا للداخلية وأنه اقسم اليمين فعلا .

كان خروج شعراوى جمعة إذن إقالة لا استقالة .. وأبلغ سامى شرف شعراوى جمعة بحديث الرئيس ثم اتصل بالرئيس من منزل شعراوى جمعة ليبلغه أن رسالته قد وصلت إليه .

وكان مثار استغراب شعراوى وسامى شرف هو أن ممدوح سالم وزير الداخلية الجديد ، كان عضوا قياديا فى التنظيم الطليعى وكان أمين التنظيم بمحافظة الاسكندرية .

فى اليوم نفسه ، استدعى الرئيس السادات قائد الحرس الجمهورى الفريق الليثى ناصف بعد استقالة شعراوى جمعة وسأله :

ـ هل أنت جاهز ؟ لقد دخلت معركة تصفية مراكز القوى ولن أخرج منها حتى تنتهى تماما .. شد الدبابات .. كل واجبات الخطة الموضوعة تنفذ ..

وغادر الليثى ناصف ليبدأ بحرسه الجمهورى تنفيذ الخطة التى سبق أن وضعت قبل شهرين .

والليثى ناصف بالمناسبة والذى كان اليد اليمنى للرئيس السادات فى تنفيذ خطة اعتقال كل المسئولين فى مراكز القوى ، هو نفسه الذى أبعد بعد ذلك بدعوى تعيينه سفيرا فى وزارة الخارجية وأرسل إلى لندن للعلاج ، ثم نشرت الصحف نبأ وفاته فى لندن ، بسبب ما قيل عن سقوطه من الشرفة فى الطابق الذى يقيم فيه عندما أصيب بالدوار . وقيل الكثير عن أسباب هذا السقوط الذى اختفى سره مع النهاية المحتومة للرجل .

الحرس الجمهورى يتحرك

أما عن الخطة التى كانت قد وضعت لتصفية مراكز القوى فترجع إلى شهر مارس عام ١٩٧١ وبعد أن أعلن السادات عن مبادرته الأولى للسلام

بفتح قناة السويس وبعد رفض مجموعة مايو لهذه المبادرة واعتراضهم عليها لاتخاذها واعلانها دون مناقشة الموضوع مع المؤسسات الدستورية . استدعى الرئيس قائد الحرس الجمهورى ، حيث دار الحديث معه عن تفاصيل خطة تأمين رئيس الجمهورية وهى الواجب الرئيسى للحرس الجمهورى . غير أن مناقشة خطة تأمين القاهرة والتى كانت قد وضعت منذ أيام الرئيس عبد الناصر ، فلم تناقش تفصيليا إلا فى ٤ أبريل ، حين استدعى السادات قائد الحرس الجمهورى إلى استراحته بالقناطر الخيرية حيث حضر اللقاء محمد عبد السلام الزيات ، الذى كان من قبل سكرتيرا لمجلس الأمة أيام رئاسة السادات للمجلس ، ثم عينه السادات وزيرا لشئون مجلس الأمة يوم ٥ مارس قبل ذلك بشهر واحد .

فى تلك الجلسة أمر الرئيس السادات قائد الحرس الجمهورى بإلغاء التعليمات السابقة بألا يتحرك الحرس الا بأمر من الرئيس عبد الناصر شخصيا أو من سامى شرف . وانفدت التعليمات الجديدة بأن تصدر من الرئيس السادات وحده .. وبدأ فى ذلك اليوم وضع الخطة التفصيلية التى تنفذ عندما يصدر الرئيس أوامره بالقبض على معارضيه ومناوئيه على السلطة . وبعد اجتماع اللجنة المركزية الأول فى يوم ٢٤ أبريل استدعى الرئيس الليثى ناصف ليضعه فى الصورة من مواقف على صبرى وجماعته وصدامهم معه فى اللجنة .. وكانت تعليماته بعد ذلك أن يواصل الاطلاع على ما يجرى ويكون على استعداد لتنفيذ الخطة فور أن يبلغه الرئيس بتنفيذها ويعطيه التعليمات والتوجيهات اللازمة بعد أن تحددت التكليفات والتوجيهات العسكرية والواجبات العسكرية لكل فرد من ضباط وجنود الحرس الجمهورى وخاصة فى حالة ما إذا قام شعراوى جمعة بصفته وزيرا للداخلية فى ذلك الوقت بتحريك قوات الأمن المركزى .

فى الوقت نفسه ، كانت التعليمات التى كلف بتنفيذها ممدوح سالم وزير الداخلية فور توليه منصبه ، هى تأمين منافذ القاهرة والمتابعة الفورية لتحركات الوزراء والمسئولين من مجموعة على صبرى واللقاءات التى يمكن أن تجرى بينهم فور إعلان قبول استقالة شعراوى جمعة .

وبالفعل تمت على الفور متابعة هذه التحركات

الاستقالات الجماعية ...هى
الخطأ القاتل لمجموعة مايو

استقالة جماعية !!

ذهب سامى شرف إلى شعراوى جمعة فى منزله .. وتبعه إلى هناك الفريق محمد فوزى وسعد الدين زايد.. وحضر للمشاركة فى الاجتماع حلمى السعيد وبعده حضر محمد فائق وزير الاعلام قادما من الإذاعة بعد أن أذيعت استقالة شعراوى فى نشرة الثامنة والنصف بعد أن وافق الوزير على إذاعتها .

الذى حدث بعد ذلك يؤكد أنه لم يكن هناك تخطيط فعلى لتنفيذ مؤامرة لقلب نظام الحكم والاستيلاء على السلطة . فقد كانوا هم أنفسهم من يملكون السلطة حتى ذلك الوقت ...

اتفق المجتمعون على تقديم استقالاتهم بعد أن ثبت لهم مع إقالة شعراوى جمعة ومن قبله على صبرى أن السادات قد قررها معركة ضدهم ، فأرادوا أن يسبقوه بتقديم الاستقالة .

فى نفس الوقت ، كان ضياء الدين داود عضو اللجنة التنفيذيه العليا مجتمعا مع الدكتور لبيب شقير رئيس مجلس الأمة فى منزله ، ثم انتقلا

من هناك إلى منزل عبد المحسن أبو النور أمين الاتحاد الاشتركى .. وحدث اتصال تليفونى بينهم وبين شعراوى جمعة ، حيث عرفوا بإجماع المجتمعين هناك على تقديم استقالاتهم . فأبلغوهم هم الآخرون بأن يضمّنوا أسماءهم إلى أسماء المستقيلين .

تصادف فى ذلك الوقت أن أشرف مروان الذى كان يعمل بمكتب المعلومات برئاسة الجمهورية ، قد ذهب الى منزل شعراوى جمعة بعد أن سمع بنبأ قبول استقالته . وهناك وجد هذه المجموعة من الوزراء الذين حمّلوه استقالاتهم وطلبوا منه أن يذهب بها ليسلمها للرئيس ، على ألا يتم تسليمها الا بعد نشرة أخبار الساعة الحادية عشرة مساء

وذهب محمد فائق إلى وزارة الإعلام فى مبنى الإذاعة والتليفزيون ليطمئن على إذاعة نبأ تقديم الاستقالات ويجمع أوراقه من مكتبه ، بينما ذهب أشرف مروان حاملا الاستقالات ليسلمها إلى الرئيس فى منزله .

أناشيد وطنية

فى ذلك الوقت كانت إذاعة صوت العرب التى يرأسها محمد عروق قد غيرت برامجها وبدأت فى إذاعة أناشيد وطنية ومقتطفات من خطب الرئيس عبد الناصر . وبدا واضحا أن هناك شيئا يمهد له وهو ما حدث بالفعل عندما أذيعت أنباء تقديم الوزراء ورئيس مجلس الأمة وأمين الاتحاد الاشتراكى وعضو اللجنة التنفيذية العليا لاستقالاتهم . وبعد إذاعة النبأ غادر محمد فائق وزير الإعلام مكتبه .. بينما كان محمد عبد السلام الزيات وزير شئون مجلس الأمة قد كلف بالتوجه إلى مبنى الإعلام والإذاعة والتليفزيون لتسلم منصبه الجديد كوزير للإعلام .

فى هذه اللحظة كان الفريق الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى قد

بدأ تنفيذ الخطة الموضوعة . وفى وقت واحد تم الحصار ...

توزعت قوات الحرس الجمهورى حول منازل المجموعة كلها ... وكان الاتجاه أول الأمر الى تحديد إقامتهم داخل منازلهم .. ولكن ذلك لم يستمر أكثر من اربع وعشرين ساعة ، جرى بعدها اعتقالهم واقتيادهم الى سجن ليمان طرة .

وكانت استقالة هذه المجموعة بغير شك نقطة الضعف الرئيسية عندهم .. فقد تركوا فى وقت واحد كل مسئولياتهم ، كما نفضوا عن أنفسهم كل قدراتهم التى يملكونها من خلال وجودهم فى مناصبهم ، ولإستلائهم على السلطة كان عليهم أن يدبروا أمرهم دون تقديم هذه الاستقالات التى تحرمهم من أن يكونوا فى مواقع الدفاع والهجوم معاً .. ولكن الذى لا شك فيه هو ان ذلك الأمر لم يكن فى أذهانهم .. وأنهم لم يريدوا صداما يمكن ان يتحول إلى مواقع دموية .. بل والذى لاشك فيه أيضا أنهم لم يوجهوا أى تعليمات أو توجيهات فى الوقت الذى يمكن أن يكون مناسبا لقيادات التنظيم الطليعى ومواقع لجان الاتحاد الاشتراكى ... وهو أمر لو حدث لتسبب فى الكثير من الأحداث .

كل ما حدث فى اليوم التالى وهو يوم الجمعة .. إن عددا من أفراد هذه المجموعات وشباب المنظمة فى بعض الأقسام انطلقوا من تلقاء أنفسهم - وربما بتوجيه من بعض أمنائهم دون تعليمات فوقية - فحدثت بعض الهتافات بعد آداء صلاة الجمعة وخاصة فى جامع « الكخيا » ... وقبل أن يخرجوا فى شبه مظاهرات ضئيلة العدد لم تدعمها أى فئات من جماهير الشعب كانوا قد حوصروا فى أماكنهم وتم اعتقال من كانت عليه عيون رجال المباحث والشرطة السريين .. لينتهى الأمر فى لحظات .

تهمة الخيانة العظمى!

وأعلن الرئيس السادات أنه قد أجرى تصفية نهائية لمراكز القوى... وأنهم سيقدمون إلى المحاكم بتهمة الخيانة .

ولم ينس السادات فى خضم ذلك أن يبحث عن أوراق التنظيم الطليعى لعله يجد فيها بعض ما يطلبه من أسرار تدين خصومه ... وأن يعثر على أسماء أعضائه فى الكشوف الخاصة بالتنظيم ... ولا شك أنه كان يخشى أن يتحرك هذا التنظيم بعد القبض على جميع قياداته الرئيسية .

لهذا كان من بين تعليماته الى ممدوح سالم ضرورة الحصول على ملفات التنظيم .. ولم يكن يدرى أن شعراوى جمعة فور معرفته بإقالته فى شكل قبول استقالته .. قد اتصل بمدير مكتبه لشئون التنظيم وطلب منه أن يأخذ كل أوراق التنظيم ويحرقها بنفسه . وبالفعل فقد شحنها عادل الأشوح فى خمس سيارات وانطلق بها إلى فريد عبد الكريم فى الجيزة ، حيث انتقلوا إلى مزرعة يملكها فلاح من المحافظة ، عضو بالتنظيم كان قد اتصل به فريد عبد الكريم لإعداد مكان فى مزرعته لحرق بعض الأوراق الهامة .. وقد أعد الفلاح هذا المكان فى أرضه بعزبة الخواجات مركز البدرشين بالجيزة .

وتم إحراق الأوراق على عدة مرات .. وكان يشرف على عملية الإحراق فريد عبد الكريم بنفسه ومعه خمسة من موظفى التنظيم .

وحين عرفت حقيقة الطريقة التى أحرقت بها أوراق التنظيم ، قبض على كل المشاركين فى العملية ممن لم يكونوا قد اعتقلوا من قبل ، وتبين فى التحقيق أن الفلاح الذى أحرقت الأوراق فى أرضه لم يكن يعلم شيئا عن طبيعة الأوراق ، كما أن الموظفين أصروا على أنهم يمتثلون لأوامر

رؤسائهم بصفتهم موظفين كتابيين لا علاقة لهم بالعمل التنظيمى . وأنهم نفذوا الأوامر التى أصدرها إليهم عادل الأشوح . وقد سبق أن أحرقت مثل هذه الأوراق مرتين من قبل إحداهما عام ١٩٦٧ خلال النكسة والثانية عقب وفاة عبد الناصر . وقال بعض الموظفين إنهم لا يعرفون اكثر من أن ما تم حرقه كان عبارة عن محاضر المجموعات التنظيمية وأنها لم تكن تتضمن أى أسماء . كما لم يكن بها ما يدل على وجود أى تعليمات ضد السادات أو ضد الاتحاد الثلاثى . ولم تصدر ضدهم عقوبات ...

أما فى سجن طرة ، فقد التقت قيادات من التنظيم السياسى والتنظيم الطليعى والوزراء وأعضاء فى اللجنة التنفيذية العليا وأعضاء فى اللجنة المركزية ومجلس الأمة .. مع رجال وشباب من أمناء الأقسام وأمناء الشباب وقيادات من الفلاحين والعمال ورجال الإعلام والصحافة .

وفى هذا السجن نفسه فيمابعد ، التقى بعد عشر سنوات فى شهر سبتمبر ١٩٨١ المئات من مختلف القيادات السياسية والحزبية والاعلامية والدينية بمختلف اتجاهاتها وشيبها وشبابها بأمر جديد من الرئيس السادات ... قبل حادث المنصة الشهير . بشهر واحد.

ولكن هؤلاء لم تنزل بهم أحكام كالتى نزلت بمن سبقوهم من رجال مايو .. الذين عارضوا السادات قبلهم .. وكان يراد لهم أن تنزل على رقابهم سكين المقصلة ...

الفصل السادس :

مسرحية سياسية تحت قبة البرلمان

ما حدث كان أغرب جلسة برلمانية فى مجلس الأمة، حيث لم يشهد لها التاريخ مثيلا فى برلمانات العالم الحديث، إلا ما شاهدته برلمانات انقلابات اليعاقبة والجيروند عندما انقلبت الثورة الفرنسية لتأكل أبناءها.

قبلها .. وفى الفترة ما بين أول مايو ١٩٧١ و١٥ مايو كان السادات قد أفلح في الانقضاض على معارضيه ممن سماهم بمراكز القوى وألبسهم ثوب المؤامرة ومحاولة الانقلاب وأطاح بهم من حيث كانوا يملكون أغلب السلطات الفعلية فى الدولة ليلقى بهم فى ليمان طرة، تمهيدا للمحاكمة

التى راح يبحث لها عن أسباب ويدبر التهم ليثبت عليهم ما أراد أن يدعيه وتهلل له أبواق إعلامه، بعد أن عرف كيف ينفذ تمثيلية رائعة فى مجلس الشعب.. تصبح فيما بعد هى رمز الاحتفال السنوى بما سماه عملية التصحيح وعيد انتفاضة مجلس الأمة وإسقاطه العضوية عن رئيس المجلس والأعضاء القليلين الذين كانت تحركهم مراكز القوى.

على أن إعطاء الصورة الكاملة لما حدث ذلك اليوم فى مجلس الأمة يحتاج إلى عودة قليلة إلى مجريات الأمور قبلها بأيام.

فمن شهادة لمحمد حسنين هيكل قال : يوم ١٣ مايو كان الرئيس السادات يستعد لتسجيل خطابه إلى الأمة ليشرح قصته مع مراكز القوى. وكنت معه فى مكتبه بقصر القبة ومعنا السيد حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت. كان من المقرر أن يكون الحديث مرتجلا. وشرح الرئيس أمامنا ما ينوى أن يقوله عند بدء التسجيل. ولاحظت أنه يركز تركيزا شديدا على أن خلافه مع الآخرين كان سببه أنهم منعوه من التفاوض مع ويليام روجرز وزير الخارجية الأمريكية الذى كان يطوف بالمنطقة وقتها.. وأتذكر أننى قلت له بالحرف: سيادة الرئيس . الناس لايهمهم إذا كانوا منعوك أو لم يمنعوك من المفاوضة مع روجرز. إن هناك قضية أخرى تسبق غيرها من القضايا الآن فى ضمير الناس وهى قضية الديمقراطية . هذه هى القضية التى أتصور أن يتركز عليها كل خطابك الآن.

ورحت أجادل الرئيس حتى اقتنع فى النهاية بأن يركز بالكامل على قضية الديمقراطية وألا يشير على الإطلاق إلى حكاية منعه من التفاوض مع روجرز.

رفض مبادرة فتح القناة

واقعة أخرى تناولها على صبرى فى حوار جرى معه حول الموضوع . قال إنه قبل عملية روجرز أيضا، كانت هناك عملية المبادرة التى أعلنها فى فبراير أمام مجلس الأمة والتى كانت تتلخص فى أنه كان مستعدا لفتح قناة السويس إذا انسحبت إسرائيل مسافة خمسة كيلومترات على الضفة الشرقية ويسمح بمرور السفن . هذه المبادرة رفضها مجلس الدفاع بالإجماع عندما عرضت عليه قبل ذلك بيوم واحد.. على أساس أنه إذا وافقت إسرائيل على هذا المشروع، فمعنى ذلك أن مصر لن تدخل معركة لتحرير سيناء ، لأنها لو فكرت في دخولها فستواجه برأى عام عالمى مضاد.. فسفن العالم تمر في قناة السويس والتجارة الدولية تسير أمورها على ما يرام، فكيف تجرؤ مصر على إيقاف المرور بالقناة لكى تبدأ معركة.. لو حدث فستقع مصر فى مشكلة كبيرة مع العالم كله وتفقد قضيتها التعاطف العالمى بالإضافة إلى أن إسرائيل من الممكن أن ترفض المشروع بتصور أننا نتكلم من موقف ضعف، حيث تظن أننا غير قادرين على تحرير الأرض بالقوة وأننا لانملك الإمكانيات لذلك. وقد حدث ذلك فعلا فإن إسرائيل لم توافق على المشروع.

بعض الخلاف كان إذن حول انفراد السادات باتخاذ قرارات علوية دون مناقشتها مع المسئولين معه من رجال السلطة. كان هدف على صبرى والمجموعة هو تحديد سلطات رئيس الجمهورية بوضوح.. وحين برزت فى الأفق مشكلة «الاتحاد الثلاثى» الذى تدخل فيه مصر من خلاله مع دول أخرى، وتوقيعه على القرار دون أن يناقش ودون اهتمام بالاعتراضات التى أبدوها، ثم إعلانه تأجيل معركة تحرير الأرض فى ظروف عسكرية كانوا يرونها أنسب الظروف لبدء المعركة العسكرية والسياسية.. كل ذلك كان صميم الخلاف.

لماذا لم تتحرك القواعد ؟

ويبرر على صبرى موقف زملائه بعد إقالة السادات له، حيث لم يحدث تحرك مناسب منهم، كما لم يحدث تحرك أيضا من التنظيم الطليعى أو القواعد الشعبية فيقول: لأنها لم تكن مؤامرة كما ادعى السادات علينا ولو أردناها لنجحنا لأن السلطة الفعلية كانت كلها فى أيدينا.. فقد رأى بعض الزملاء في اللجنة التنفيذية أن يكملوا هم المشوار وأخرج أنا، لأنه لا فائدة أن أظل مسئولا بينما أنا غير مقتنع بالقرارات التى تتخذ. وقدمت استقالتى من اللجنة التنفيذية العليا ومن اللجنة المركزية وطلبت انعقاد اللجنة المركزية للبت فى استقالتى لأنها هى التى تملك . لأننى منتخب منها، فلم يعقد السادات اللجنة المركزية وأصدر قرار الإقالة وبعدها بعدة أيام أخرج شعراوى جمعة وعددا آخر، ثم حدثت الاستقالات الجماعية بعدما اتضح أنه شرع في عملية التصفية.

ويعترف على صبرى بأن القواعد لم تتحرك، لأنها لم تكن على بينة من هذه الأمور بشكل واضح.. ولأنها كانت لاتدرك أن الخلاف هو على المبادىء وليس خلافا شخصيا أو على سلطة كما يقول البعض، لأننا كنا في السلطة.

هل نحتاج المسألة إلى مناقشة أكثر .. ؟!

المهم أن السادات قد نجح في عملية التصفية.. ثم عمل من يوم ١٥ مايو عيدا للتصحيح.. أنجزه مجلس الأمة.. بفصل رئيس المجلس ووكيله وعدد من أعضائه.

ماذا كانت الحقيقة وراء ما حدث فى ذلك اليوم؟

هنا تبرز أهمية دور المهندس سيد مرعى، المخطط البارع لهذه العملية

ومعه محمد عبدالسلام الزيات الذى كان قد عين قبل شهرين وزير دولة لشئون مجلس الأمة.

ولايمنع هذا من أن السادات من خلال اتصالاته قد لعب دوره الهام فى إخراج أحداث مجلس الأمة فى ذلك اليوم.. فطوال عشر سنوات قضاها رئيسا للمجلس لاشك أنه أقام علاقات وطيدة مع عدد من النواب مثل يوسف مكاوى ومحمد عثمان إسماعيل ومحمد دكروري ونظمى مكاوى.. وقد استطاع أن يؤثر على هؤلاء ليشاركوا معه في تخطيط وتنفيذ الدور الذى أعد له للإطاحة بخصومه.

سيناريو الأحداث في مجلس الأمة

ولاشك أن اعتراف سيد مرعى فى مذكراته بأن العملية كانت بتكليف من السادات لم يكن إلا جانبا واحدا من الحقيقة ، لأنه كان عاملا رئيسيا فى التخطيط والتنفيذ.

يقول سيد مرعى :

ـ استدعانى الرئيس مساء ١٣ مايو فوصلت فى منتصف الليل . وقد كلفنى الرئيس بمهمة أصبح علىَّ أن أنجزها فى مجلس الأمة في اليوم التالى الجمعة ١٤ مايو . نظرا للعلاقات المستمرة بينى وبين كثيرين من أعضاء المجلس.. وهى المهمة الخاصة بإسقاط العضوية عن رئيس المجلس والأعضاء القليلين الذين كانت تحركهم مراكز القوى.

وبالطبع لم يكن ذلك فقط هو إسهام المهندس سيد مرعى.. فقد فعل ما هو أدهى من ذلك بكثير.. أما إسهام محمد عبدالسلام الزيات ، فقد كان مؤكدا في الإعداد لهذه الجلسة التي أسقطت فيها العضوية عن عدد من أعضاء مجلس الأمة دون تحقيق ودون رفع الحصانة البرلمانية ودون

سؤال.. وكان هو الذى أعد الكشف الذى قدم لرئيس الجلسة بالأعضاء المطلوب إسقاط عضويتهم مع توقيع من عدد من النواب ادعى أنهم أعدوا الكشف وحددوا الأسماء ..

كما كان هو نفسه الذى أعد العريضة التى قدمت إلى رئيس الجمهورية بطلب عقد المجلس وجاء فيها «لأن رئيس المجلس وقد تخلى عن مسئوليته وتنصل من واجبه فى دعوة المجلس مع قيام الضرورة التى تستوجب على المجلس إبداء رأيه فى أعضائه الذين أخلوا الإخلال الجسيم بواجبهم نحو وطنهم وشعبهم».

ولم يهتم الزيات حين كتب في ذيل العريضة توقيعات أسماء الأعضاء الذين طلبوا عقد المجلس بالفترة الزمنية التى تقع بين تقديم الاستقالات الجماعية للوزراء والمسئولين المستقلين والتى تمت مساء ١٢ مايو وقيل إنهم أرادوا من ورائها أن يؤكدوا وقوع انهيار دستورى.. وبين طلب عقد المجلس لنظر تصرفاتهم وتصرفات من معهم من قيادات وأعضاء المجلس بسبب التقاعس عن دعوة المجلس خلال هذه الفترة الزمنية لم تبلغ ٢٤ ساعة.

بل إن الزيات لم يهتم أيضا وهو يحدد التوقيعات بالفترة الزمنية التى يقتضيها وصول الأعضاء الذين يطلبون عقد الجلسة وبعضهم من أسوان وقنا وسوهاج ومرسى مطروح والتى يستغرق السفر منها إلى القاهرة نفس المدة.. المهم عنده أن الاستقالات حدثت ليلة ١٣ مايو وأن العريضة وقعت من هذا العدد الضخم من أعضاء المجلس قبل صباح يوم الجمعة ١٤ وأن المجلس اجتمع مساء بناء على دعوة الرئيس بعد موافقته على عريضة الأعضاء يوم ١٤ مايو.. أما الزمن فغير مهم على الإطلاق ...!

محضر اجتماع مجلس الأمة

ونأتى إلى محضر جلسة الأمة لهذا الاجتماع غير العادى مساء ١٤ مايو ١٩٧١ والذى جاء فيه :

«اجتمع مجلس الأمة فى اجتماع غير عادى بحضور ٢٦٣ عضوا فى الساعة الثامنة والدقيقة الأربعين مساء، برئاسة الدكتور إسماعيل معتوق أكبر الأعضاء سنا، وحضر من الوزراء الدكتور عزيز صدقى نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة، والمهندس سيد مرعى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ، والدكتور السيد جاب الله وزير التخطيط، والدكتور كمال أبادير وزير المواصلات، والسيد حمدى عاشور وزير الإدارة المحلية والسيد عبداللطيف بلطية وزير العمل والسيد محمد عبدالسلام الزيات وزير الدولة لشئون مجلس الأمة . ولم يحضر رئيس الوزراء الدكتور محمود فوزى.

وقرأ رئيس الجلسة كلمة مكتوبة جاء بها: إن البلاد شهدت فى الأربع والعشرين ساعة الأخيرة أحداثا كانت تحتم على رئيس المجلس ومكتبه أن يقوموا بدعوته إلى الانعقاد، فلما لم يقوموا بواجبهم تقدم الأعضاء بطلب طبقا للدستور وقد استجاب رئيس الجمهورية لهذاالطلب وأصدر القرار الجمهورى بدعوة المجلس..

ومن واقع كلمات الأعضاء فى جلسة المجلس التى عقدت بعد نصف ساعة فقط من إذاعة بيان الرئيس حول ما حدث.. يقول محضر الجلسة :

* فى كلمة السيد مختار هانى قال:

«أود أن نبدأ فى عملنا بأن نعرض أسماء من انحرفوا ومن أرادوا أن يقفوا أمام التيار الوطنى الجارف، لنتخذ فى شأنهم ما يقضى به الدستور . وما تنص عليه لائحتنا الداخلية بأن جميع الأعضاء بمن فيهم قيادات

التنظيم يقفون خلف السيد أنور السادات خليفة الزعيم الخالد جمال عبدالناصر»

* وفى كلمة الدكتور محمد القاسمى الطرشولى قال:

«إنه ليوم مشهود في تاريخ أمتنا.. اليوم الذى يهرع فيه ممثلو هذا الشعب إلي مجلسهم ليترجموا أحاسيس الشعب وليقولوا كلمة الشعب» .

* وقال عبدالحميد لاشين فى كلمته :

«إن بيان أنور السادات الليلة هو تجديد الثورة.. إننا نعيش الليلة فى ثورة أنور السادات».

مواقف انتهازية

* وقال أحمد يونس فى كلمته :

«إن مصر تعيش الليلة أمجد أيامها، لقد استردت مصر اليوم حريتها وسيادتها وخلعت مصر اليوم رداء الانتهازية والقيادات الفاشلة غير الشريفة التى شاء لها القدر فى غفلة من الزمن أن تحكم وأن تقود هذا البلد، فأبرزت المنافقين وأغفلت الوطنيين المخلصين».

* وفى كلمة السيد رفاعى المرسى قال :

«كم كنت أرجو أن يعلم هؤلاء الناس أن مجلس الأمة إن هو إلا السلطة الشعبية الممثلة لإرادة الشعب وأن هذه السلطة تعلن على الملأ حبها للرئيس أنور السادات، تنادي من أعماقها أن الشعب يحبك وما تنص عليه لائحتنا الداخلية أن جميع الأعضاء يؤيدون سياستك».

* أما نوال عامر عضو مجلس الأمة عن السيدة زينب والقيادية وعضو التنظيم الطليعى بمنطقة غرب القاهرة فقالت :

«إنى أطالب باسم الشعب صاحب المصلحة العليا فى هذا البلد.. هذا الشعب الذى يستمد منه الرئيس السادات خليفة جمال عبدالناصر قوته، أطالب بألا تأخذ بهؤلاء الناس رأفة ولاشفقة . وما دمنا نعمل لمصلحة البلاد فلا مجال لتحكيم العاطفة، ويجب أخذ هؤلاء بما يستحقونه من عقاب، ولا صح أن يغيب عن أذهاننا نحن ممثلو الشعب أن لهذه القيادات أذنابا وعملاء ومندسين فى جميع مناحى الحياة».

ونسيت نوال عامر أنها كانت إحدى القيادات البارزة وكانت أبرز من نفذ توجيهات التنظيم وشاركت في وضع خطوطه واختارت العديد من أعضائه من بين رجال فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكي وفى التنظيم الطليعى عرفتهم وتسببت فى إبعاد الكثيرين من أماكنهم بحجة أنهم ليسوا من أهل الثقة..!

الغريب أن الوزير محمد عبدالسلام الزيات منسق الجلسة ومخططها وصاحب العريضة والتوقيعات والذى كان اليد اليمنى للسادات فى المجلس، ثم كان هو الذى انطلق إلى وزارة الإعلام ليتولى أمرها باسم السادات، كان هو نفسه بعد ذلك أحد ضحايا السادات والمتهم الأول فى قضية التخابر مع بلغاريا والاتحاد السوفييتى والتى ألصقها به السادات وقبض عليه وأدخله نفس السجن الذى أدخل فيه كل معارضيه وذلك بعد إحدى غضباته، ولم يبرئه بعد ذلك إلا القضاء حين تأكد له أنه لا وجود لأية أدلة للإدانة.

عبدالسلام الزيات قال فى كلمته التى توج بها جهده الكبير في التخطيط والتنفيذ لهذه الجلسة التاريخية:

«إن الرئيس العظيم أنورالسادات يشكر أعضاء هذا المجلس الموقر على موقفهم المجيد.. وأن الرئيس كان يود أن يأتى إليهم ليحييهم، وقد تفضل

سيادته عندما عرض عليه الطلب الذى تقدم به عدد منكم لعقد اجتماع غير عادى للأسباب التى ضمنوها طلبهم فاستجاب لهذه الأسباب. لقد استخدم سيادة الرئيس حقه الدستورى حين استجاب إليكم وحين نكصت رئاسة المجلس عن واجبها الدستورى فى دعوتكم لتقولوا كلمتكم فيما كان يتهدد هذا البلد.. ولقد أشرتم إلى هذا المعنى فى طلبكم وابنتم مدى الأخطار التى كان تمر بها البلاد خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية. وأظهرتم أنتم يا ممثلى الشعب استياءكم وتساءلتم كيف يحدث هذا وأنتم بمنأى عنه لاتدعون إلى اجتماع تتحدثون فيه وتبدون الرأى فيما كان يهدد مصير هذا البلد.

أعود فأكرر أن لكم أن تتخذوا بوحى من ضمائركم من الإجراءات ما يتفق والدستور ومصلحة البلاد. هذه هى الرسالة التى حملنى إياها إليكم السيد الرئيس أن يكون كل ما يصدر عنكم هو من وحي ضمائركم التى تقدس مصلحة البلاد العليا والتى وضعها الرئيس ويضعها نصب عينيه رغم ما يكلفه هذا من صعاب».

إسقاط العضوية

بعد كلمة الزيات تحدث رئيس الجلسة الدكتور إسماعيل معتوق أكبر الأعضاء سنا فقال:

« لقد تلقيت طلبا من عدد كبير من السادة الأعضاء فيه أسماء الأعضاء الذين يطلبون إسقاط العضوية عنهم وهم كل من السادة المذكورين بعد (وبدون ذكر مناصبهم بالطبع):

- محمد لبيب شقير – رئيس المجلس .
- كمال الدين الحناوى – وكيل المجلس

- علی السيد علی - وكيل المجلس .
- محمد محمد فائق - وزير الإعلام.
- ضياء الدين داود - عضو اللجنة التنفيذية العليا.
- محمد صبری مبدی - عضو اللجنة المركزية.
- عبدالهادی ناصف - عضو اللجنة المركزية .
- محمد نبيل نجم - أمين قسم الزيتون السابق .
- أحمد كمال الحديدی - أمين قسم عابدين .
- حمدی حراز - أمين قسم الزيتون .
- محمد سيد عبدالمنعم - أمين قسم عابدين .
- متولي النمرسی - أمين قسم شبرا والساحل .
- أحمد شهيب ، وعبدالعاطی نافع ، وجابر عبدالعزيز، ومحمد البديوی فؤاد، وأحمد إبراهيم مرسی، وعلام عبدالعظيم».

وأضاف محمد عبدالسلام الزيات تعقيبا على الكلمة والأسماء التی قرأها رئيس الجلسة أن التحقيق قد يشمل أعضاء آخرين وسوف تتقدم الحكومة إليكم فی الوقت المناسب بطلب رفع الحصانة عنهم.

وصدر قرار مجلس الأمة .. كما تم التخطيط له بالضبط ليكون بداية الاحتفالات التی يحتفل بها السادات والمجلس كل عام باسم عيد التصحيح، وأعلن القرار إسقاط العضوية عن ثمانية عشر عضوا وإعلان خلو أماكنهم وهی عملية شطب وإسقاط عضوية تكررت بعد ذلك لأكثر من عضو معارض خلال حكم السادات.. بل وحدث مثلها بحل المجلس كله وإعادة الانتخابات بالتزوير لإسقاط عضوية ما لايزيد على ١٥ عضوا كانوا معارضين للسادات.

تمثيلية مرسومة

بعد إعلان القرار ، كان الدور فى التمثيلية لأحد ممثلى الشعب ليقول:

«إنى أرشح وزير الشئون الاجتماعية حافظ بدوى رئيسا للمجلس»

ولم يكد ينهى هذه الجملة المعدة له فى الإخراج حتي وقف حافظ بدوى الوزير الشاعر المداح الذى كان يكتفى بتغيير الأسماء مع كل قادم جديد فى قصائد مديحه في مختلف المناسبات.. سواء وهو يشيد بعبدالناصر أو وهو يشيد برجال عبدالناصر أو وهو يحيي على صبرى وقيادات التنظيم الطليعى الذى كان أحد أعضائه البارزين أو وهو يشيد بديمقراطية السادات وتمسكه بالحريات، بينما يرأس باسم الشعب جلسات محكمة ١٥ مايو لمحاكمة مراكز القوى.

قال حافظ بدوى نثرا لا شعرا هذه المرة : «إننى أرشح نفسى لرئاسة المجلس استجابة لهذه الرغبة الجماعية» .

ولم يتقدم أحد آخر للترشيح كما هو مرسوم.. وفاز حافظ بدوى برئاسة المجلس، ليتولى باسم هذه الرئاسة بعد ذلك محاكمة قياداته السابقين وزملائه فى التنظيم الطليعى. ثم كانت كلمته التى أدخل فيها بعض أبيات من الشعر استبدل فيها اسم ناصر بأنور ..

قال حافظ بدوى : «لقد استمعنا الليلة إلى حديث القائد.. قائد سفينتنا ورائد أمتنا فى هذه الفترة الحاسمة من تاريخنا، السيد الرئيس أنور السادت.. ولا شك أننا جميعا نؤمن إيمانا يقينيا بأنه ما كان يحدثنا بلسانه ولا ببيانه وإنما كان يحدثنا بقلبه وبإيمانه.. فوصل صوته إلى قلوبنا .. واستقر إيمانه فى نفوسنا .. وأحسسنا جميعا بأن سفينتنا يقودها رجل آمن بربه.. رب الأرض والسماء.. وآمن بدينه.. دين العزة والكبرياء ..

وآمن بشعبه.. شعب التضحية والفداء.. فقاد السفينة إلى بر الكرامة والإباء.. فلنقدر من قلوبنا هذا الإيمان، إيمان القائد العظيم الرئيس أنور السادات».

باسم سيادة القانون

وانتهت جلسة سيذكرها التاريخ .. فتحت اسم انتصار الديمقراطية وثورة التصحيح.. فصل رئيس المجلس التشريعي ووكيليه وأعضاء معهم بدعوة مزورة وادعاء باطل.. دون تحقيق .. وبدون مساءلة.. وبدون رفع حصانتهم البرلمانية بالشكل الدستوري. وتم كل ذلك باسم سيادة القانون.. وباسم سيادة القانون أيضا تم تشكيل المحكمة الخاصة.. وباسم سيادة القانون تم حل الاتحاد الاشتراكي.. وباسم سيادة القانون عُزل النائب العام على نور الدين بدعوى التواطؤ مع مراكز القوى.

وباسم سيادة القانون أدخل المستشار القانوني للاتحاد الاشتراكي متهما، لأنه أفتى بأنه ليس من حق رئيس الجمهورية حل الاتحاد الاشتراكي.

وباسم سيادة القانون أبعدت القضية عن النيابة العامة وأبعد النائب العام الجديد من مزاولة مهمته، لأن تحقيقه انتهى بدون توجيه اتهامات ، لعدم وجود قضية محددة المعالم.

وباسم سيادة القانون ، أنشىء منصب المدعي العام الاشتراكي، ليشغله واحد بالذات هو مصطفى أبوزيد فهمي ، لتأييده للرئيس في اللجنة المركزية وتأكيده أنه قادر على توجيه تهمة التآمر والخيانة العظمى وجمع الأدلة التي لابد أن تضع كل معارضي السادات تحت طائلة الإعدام.

على أن هذه كلها أحداث جديدة.. لها حديث آخر.

الفصل السابع :

الفريق صادق اتهم فوزي بإعداد انقلاب عسكري

لعبة الاشرطة والتسجيلات ، كانت هى الدليل المادى الرئيسى الذى استغله السادات بكل نجاح ضد معارضيه .. وتلاعب به المدعى العام الاشتراكى مصطفى أبو زيد ، ليجعل من الأشرطة حبالا طويلة تلتف حول رقاب رجال مايو .. حتى الشنق ...

والذى لاشك فيه ، أن التسجيلات كانت هى العملة السائدة فى مصر منذ قيام ثورة يوليو وسيطرة أجهزة المخابرات والمباحث على مقدرات الناس ، لا تستثنى فى ذلك كبيرا أو صغيرا .. رجلا أو امرأة . سياسيا أو أديبا .. وسواء كان هذا الإنسان من أهل الثقة أو فى موضع الشك

والاتهام .. بل إن المعلومات التى تكتب فى التقارير التى تقدم إلى أكثر من جهة من أجهزة الحكم ـ الذى لاشك أنه كان بوليسيا صرفا ـ كانت تستقى بياناتها من البوابين والحلاقين والبقالين وعمال الجراجات ، بصفتهم أقرب الناس وأكثرهم اطلاعا على خصوصيات أى فرد .. واذا كان هذا الحال قد كان طابع أجهزة الحكم فى عهد عبد الناصر ، ثم خلال سيطرة رجاله فى نهاية عهده وبدايات عهد السادات .. فقد كان الحال أشد بشاعه ـ بصرف النظر عن مسرحية إحراق الأشرطة والتسجيلات التى تم تمثيلها فى ساحة وزارة الداخلية طوال عهد السادات . وكانت وجهة النظر التى يبررون بها ذلك فى كل العهود أن الأمن يحتاج إلى عيون مفتوحة وآذان تسمع حتى دبيب النمل لحماية الثورة . وقد كانت هذه التسجيلات تعمل جنبا إلى جنب مع تقارير من جعلوا من أنفسهم مخبرين وجواسيس على الناس .. حتى ولو كان بعضها يحمل اسم تقارير قياس اتجاهات الرأى العام . فالضمائر ليست دائما حية ... وما أكثر الضمائر التى كانت تجد لذتها خلال النوم العميق ولأن السادات من خلال كل المواقع التى عمل بها ، كان يعرف الكثير عن هذه التسجيلات والتقارير فى مواقعه التى شغلها ، سواء عندما كان يعمل فى الحرس الحديدى للملك فاروق قبل الثورة .. أو عندما شارك فى عمليات اغتيال أمين عثمان والضباط الإنجليز . أو وهو يرأس تحرير الجمهورية ، أول جريدة للثورة وفصل فى الأسبوع الأول لصدورها بعد فترة الإعداد ، أكثر من مائة محرر وسكرتير تحرير اعتمادا على التقارير .. أو طوال رئاسته لمجلس الأمة وصراعات الأعضاء بين المجموعات الإقليمية وقيادات التنظيم السياسى .. أو وهو يشارك عبد الحكيم عامر فى عملية ضرب الإقطاع بكمشيش والتى تبرأ منها فيما بعد .. أو وهو يحكم بالإعدام والأشغال

الشاقة كعضو اليمين للمحكمة التى حاكمت الاخوان ، ثم تناسى ذلك وهو ينسب المظالم التى وقعت عليهم إلى سواه بعد ذلك ... أو وهو عضو اليسار فى محاكم الثورة والغدر والتطهير مع البغدادى وجمال سالم لضرب كل القادة والسياسيين الذين حكموا مصر قبل الثورة .. أو وهو يشارك فى لجنة التطهير التى سماها هو نفسه بعد ذلك بمذبحة القضاه ... لأن السادات كان على بينة من كل ذلك ... فقد أتقن اللعبة واستغلها جيدا لصالح سياساته وخططه ضد كل خصومه ومعارضيه ... حتى ولو كانت التقارير والتسجيلات مزيفة ...

تلك فى الواقع صورة عامة وهى صحيحة مائة بالمائة ، يعرفها كل الذين عايشوا هذه الفترة الطويلة .. ولكن إذا كان الحديث الآن عن الصراع مع مراكز القوى ، فهنا يصبح التخصيص ضرورة لمتابعة تفصيلات الأحداث .

فالعالمون ببواطن الأمور يعرفون تماما أن كل الأجهزة لم تكن مرتبطة ببعضها ارتباطا مصلحيا أو عاطفيا .. وكانت كأنها أجهزة تخاصم بعضها البعض وتتجسس على بعضها البعض ... ولهذا فلم يكن هناك جهاز من هذه الأجهزة يخلو من ملفات كاملة تضم التقارير والتسجيلات المفرغة التى تتناول أفرادا كثيرين ، سواء كانوا من المؤيدين أو المعارضين ... الإيجابيين أو السلبيين ... الحكام أو المحكومين ... ملفات ضخمة لا تكتفى بالحديث عن أخص خصوصيات الإنسان وعلاقاته على مختلف المستويات ، بل تهبط إلى أدنى مستوى ، لتكون سبيلا للضغط فى الوقت المناسب .. بل لقد كان التنظيم الطليعى نفسه بكل أفراده عند ترشيحهم وقبل اختيارهم .. وكل قياداته عند ترشيحها واختيارها لمراكز عملها .. لم يكن أحد منهم ينجو من كل ذلك ...

قصة التسجيلات

من هنا ، فقد كان تركيز السادات فور قيامه بحركة مايو أن يستولى على كل ملفات التنظيم ـ لولا أنهم سبقوه بإحراقها ... كما يضع يده على الملفات الموجودة فى مختلف الأجهزة سواء المباحث أو الداخلية أو الرئاسة أو المخابرات .. وبعد أن وصل إلى مايريد سواء كان ذلك كاملا أو ناقصا .. صحيحا أو مزيفا .. أعلن أن كل الأشرطة والتقارير سيحرقها بيده .. ولم يدر أحد أى أشرطة وأى تقارير هى التى أحرقت ... كما لم يدر أحد أيضا أن هذا الأسلوب اتبع أيضا بعد ذلك حين أريد إخفاء كل مايدين رجال الانفتاح فى عهده ، فصدرت الأوامر بحل الرقابة الإدارية وإحراق ملفاتها .. باسم سيادة القانون .

على أن كل ذلك فى الحقيقة قضية أخرى .. أما التسجيلات التى شهدتها وسمعتها المحكمة الخاصة لمحاكمة رجال مايو .. فلم تكن مهما أن تكون أدلة إدانة باسم سيادة القانون بدعوى أنهم كانوا يسجلونها بعضهم على بعض ... وتلك أيضا كانت حقيقة لا تحتاج إلى إنكار ...

فما هى قصة هذه التسجيلات .. ؟ والتى استغلها السادات استغلالا سياسيا كدليل على عدم وجود ديمقراطية فى عهد عبد الناصر.. ووجود صراعات داخلية بين مراكز القوى .. ووجود مؤامرة للاستيلاء على سلطاته ومنعه من ممارسة مهامه ... وكان يعلنها فى كل مناسبة وبألفاظ تكاد تكون واحدة : « دول كانوا بيراقبوا بعض .. وبيسجلوا على بعض » والأكثر من ذلك ، فقد قالها فى أكثر من حديث أنه كلف ممدوح سالم فور توليه وزارة الداخلية ومن قبله أحمد كامل مدير المخابرات بإرسال خبراء لرفع عيون التسجيل التى وضعوها فى بيته .. وهو أمر توقف عن ذكره بعد ذلك ، حيث ثبت أنه لم يكن صحيحا ...!

والذى كان صحيحا بغير شك ، هو التسجيلات التى حملها إليه أحد ضباط الشرطة الذى جاء إليه ليلة الحادى عشر من مايو وبعد عشرة أيام من إقالة على صبرى . وقدم إليه الضابط أشرطة بها تسجيلات لمكالمات هاتفية مسجلة فى إدارة الرقابة على التليفونات بوزارة الداخلية ...

وتم تفريغ محتويات الأشرطة ودونت فى ملفات التحقيقات وكانت فى أغلبها مكالمات هاتفية دارت بين من كانوا يتولون الحكم من رجال مايو وغيرهم .. وهى غير التسجيلات التى قدمها أحمد كامل مدير المخابرات العامة والذى كان يسجل مكالماتهم أيضا ونسب الأوامر بإجراء التسجيلات إلى سامى شرف .

وكانت أهم التسجيلات ، هى ما سجل من محادثات تليفونية لجميع المتهمين من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا والوزراء وأعضاء اللجنة المركزية وقيادات التنظيم ..

وكان من أبرز التسجيلات التى اقتيد بسببها فريد عبد الكريم أمين الاتحاد الاشتراكى فى الجيزة ليكون فى قمة القائمة ، ذلك الحديث المشهور الذى تناوله السادات بعد زمن معلقا على ما جاء فيه بالبذاءة وقلة الأدب . وكان التسجيل حديثا بين فريد عبد الكريم ومحمود السعدنى ...

ما الذى تضمنته أشرطة التسجيلات ؟

مكالمة بين على صبرى وشعراوى

إلا أن أخطر التسجيلات التى سجلت وتناولتها التحقيقات ومناقشات المحاكمة هو الحديث الذى دار بين على صبرى وشعراوى جمعة ...

هذا التسجيل بالذات عن محادثة هاتفية دارت بينهما عقب المبادرة الأولى التى أعلنها السادات فى مارس ...

ومن واقع سجلات التحقيق ، كان تفصيل هذا الحوار .. سأل على صبرى شعراوى هل قرأ تعليق الأهرام على موضوع المبادرة ، وعندما أجابه شعراوى بأنه كان قد تكلم مع محمد فائق فى الموضوع وكان من رأيه أن المبادرة ستؤدى إلى بلبلة

ورد على صبرى قائلا : إنه يطلب اجتماع اللجنة التنفيذية العليا فورا وكذلك اللجنة المركزية .. ثم أضاف ثائرا :

ـ أنا لا أقبل هذا الكلام أبدا بأى حال من الأحوال . هل وصلت بنا المهانة إننا نسيب له البلد كده .. أنا ما أقدرش أسيب البلد بهذا الشكل .. ومسئوليتى وضميرى لايسمحان لى بهذا الكلام .. والكل سايبينه يطيح فى البلد .. هو ما فيش راجل جنبه ؟ إيه ياشعراوى .. دى مهانة دى .

وأراد شعراوى أن يهون من الأمر على أساس أن أحدا لا يعرف حقيقة الظروف التى دفعته إلى ذلك .

وصرخ على صبرى :

ـ أنا ما اعرفش ظروف واللا مش ظروف .. يقول لنا . إيه هى الظروف دى .. ده لاعاوز يجمع اللجنة التنفيذية .. ولا اللجنة المركزية . ولا عايز

يجتمع بأى واحد .. وبعدين ؟ الله .. حانسيب له البلد ؟ أنا مش قادر من ساعة ما قرأت الكلام ده الصبح .. الحقيقة أنا مش طايق نفسى .. وأنا أطلب منك أن تبلغه رسميا إن أنا طالب اجتماع اللجنة التنفيذية لبحث هذا الموضوع ... واجتماع اللجنة المركزية لمناقشته ..

وإذا ما كانش عاوز .. أنا استقالتى تحت تصرفه وتحت تصرف اللجنة المركزية .. هذا الكلام تبلغه له رسميا يا شعراوى .

وحاول شعراوى تهدئته ولكن على صبرى صرخ :

ـ لا لا .. هذا تفريط فى البلد يا شعراوى .. الله .. هو مافيش فينا رجولة ؟ إيه يعنى يتفاوض مع نيكسون .. ينسحب كام كيلو .. ويحط ترتيبات بيننا وبين إسرائيل .. ترتيبات إيه ؟ قال ويفتح القنال .. وابقى قابلنى بقى لما تطلع واحد من شرم الشيخ .. إيه ده ؟ وأزاى توافقوا على الكلام ده ياشعراوى ؟ وازاى لم تبلغنى أمس ؟ الله .. لما أنتم عارفين إنه حايطلع هذا الكلام إزاى ما تبلغونيش ؟ أنا مش مسئول فى البلد دى واللا إيه ؟ ما تتفضلوا بقى تقبلوا استقالتى وتريحونى وتريحوا ضميرى ...

وقال شعراوى :

– الواحد متصور إن الكلام بيصعب المبادرة يعنى ..

وقال على صبرى :

ـ اسمع .. أنا حتى لا يقال لى وانت كنت ساكت ليه : عاوز أحدد موقفى رسمى ... الكلام ده مش حيعجب حد فى البلد .. وحيقولوا قاعد ساكت ليه ؟ واللا ما عندكوش شجاعة ؟ واللا قاعدين علشان مراكزكم ؟

وقال شعراوى : لا المسألة مش حكاية مراكز .

واستمر على صبرى قائلا كما جاء فى التسجيل :

ـ طيب إذن أنا أطالب بعقد جلسة للجنة التنفيذية فورا ، تمهيدا لعقد جلسة للجنة المركزية ونناقش موضوع المبادرة وكيف بدأ وكيف انتهى ..

وقال شعراوى :

ـ سيادتك الكلام المكتوب اليوم أو اللى سيكتب ما تقالش قبل كده بالنسبة للمبادرة .. وأنا يعنى بغض النظر يبدو لى أن العملية صعبة .

وهتف على صبرى :

ـ أنا عايز أعرف بيصعبها على مين ؟ إذا كان على الحل أنا أمسك فى مقترحات يارنج . أحسن من المبادرة دى . إيه بس اللى كل شوية يقول لى المبادرة المصرية .. المبادرة المصرية ، بينما الدنيا كلها بتقول إنكم غلطانين فيها

وقال شعراوى : طيب سيادتك يعنى نتكلم تانى فى الموضوع ..

قال على صبرى منفعلا :

اللجنة التنفيذية عشان نحسم الموضوع .. أنا ما اسيبش الجدع ده يطيح فى البلد وبعدين أنا قاعد كده طرطور .. لا .. عاوزين تريحونى ريحونى .. أنا عاوز ضميرى يرتاح .. اتفضلوا أنتم استلموا البلد ، بس سيبونى أنا فى حالى بقه . بس يبقى معروف إنى ما ليش دعوة باللعب اللى بيحصل ده والعك اللى ماشى فى البلد .. والله تبلغه ياشعراوى .. والا بنبقى احنا بنترك البلد تحكمها جيهان .

وقال شعراوى : أبلغه بكره يا افندم .. النهارده الجمعة ونتكلم تانى .

وقال على صبرى :

ـ لا ما فيش الكلام ده .. أنا مصمم .. أنا باغلى من الصبح . أنا دماغى حتطق .. إيه ده .. احنا عمالين ندافع عن نفسنا ونحط حجج

عشان نعطى للناس ويقولوا دول بيرجعوا فى كلامهم .. طيب أنا عاوز كلام يارنج .. أنا زانق اليهود بكلام يارنج .. غريبة ... أنا النهارده أعطى المبادرة المصرية واقعد بقى يساومونى عليها . ولما نقول احنا لازم نعدى يقولوا لاأنتم بتعملوا حاجة لصالحكم .. والدعايه كلها تنقلب علينا ونبقى خسرنا المعركة السياسية اللى كسبناها .. ويقول المبادرة المصرية . أنا عاوز أعرف مين اللى أشار عليه بالمبادرة دى .. وعاوزين نناقش بقى مين اللى بيحكم البلد دى .. مجلس الدفاع ما قررش كده . هل أخذ رأى اللجنة التنفيذية ؟ ما حصلش ؟ .. مجلس الأمة كله بيعارض .. يبقى مين اللى بيحكم البلد ؟ يقولها بصراحة أمام الناس وأمام العالم .. إما أن الحكم انفرادى بفرد واحد هو أنور السادات يا إما بكونه هو الثالوث المقدس ويعنى إنه هو الثالوث المقدس .. أرجوك قول له الكلام ده ... ليه ما بيجمعش اللجنة التنفيذية ، واللجنة المركزية ؟

قال شعراوى : لا هو كان بيتكلم على أساس إنه سيجمع .. بس منتظر رياض .

السادات سيسلم البلد للأمريكان واليهود

وقال على صبرى :

ـ حايجمع إمتى .. بعد ما يسلم البلد لليهود والأمريكان؟ اليهود سابوا الدنيا ومسكوا فى الحكاية دى وبيتكلموا مع الأمريكان عليها.. إن الانسحاب ٤٠ ميل ويحطوا بينا وبينهم قوات وبتاع واحتلال دائم.. يا أخى عيب إن الراجل الخواجة يطلع أرجل منه..

وقال شعراوى : هو سيادتك متصور إن اليهود يسمحوا لنا نعدى بدباباتنا وبتاع؟

ورد على صبرى :

- افهمنى ، أنا دلوقت أتكلم فى مبادىء أساسية ، تمس سلامة البلد ، بيتخذ فيها قرار إما فردى يا إما إنه يتخذ ما اعرفش فين.. فى الدهاليز.. يقول لى حضرته مين اللى بيحكم هذا البلد؟ أنا ما اعرفش بكره حيطلع لنا.. بإيه كمان؟ الواحد بقى ما يعرفش حاجة إلا من الجرنال، حاجات بتمس الأمن القومى وتمس تراب هذا البلد وأجزاء منه ، ده المبدأ اللى عاوز أتكلم فيه، فين اللجنة التنفيذية؟ فين اللجنة المركزية؟ ثم هو لوحده مش مجلس الدفاع.. أنا أقول للناس هذا الرجل التزم أمامكم بأسلوب عند ترشيحه ورشحناه عليه، خرج على هذا الأسلوب، اتفضلوا مسئولياتكم والسلام عليكم، دى مسألة أمانة فى رقبتى أمام البلد وأمام التاريخ، وإذا استمر هذا الأسلوب بكره يسلم البلد للأمريكان، أنا إذا كنت ما أقدرش أقول الكلام ده فى وجهه أبقى أحمق وأروح أقعد فى بيتى واللا يحطونى مع المجاذيب ، روح قول له الكلام ده يا شعراوى.. قوله رسمى، أنا باكلمك رسمى دلوقت

هذه هى المكالمة التى حاول فيها مصطفى أبوزيد فهمى أن يلبس على صبرى بها تهمة التآمر والخيانة.

جاهز للمعركة أم الانقلاب

وهناك تسجيل آخر ركز المدعى الاشتراكى عليه ترددت فيه كلمة تقول : «أن فوزى جاهز» .. وقال المدعى إنهم كانوا يقصدون بهذه الجملة أن يكون محمد فوزى جاهزا لتحريك القوات المسلحة لعمل انقلاب عسكرى ... وكذب الجميع ممن سئلوا عن معنى هذه العبارة ، فأجابوا بأن المقصود هو أن الفريق أول محمد فوزى جاهز للمعركة ...

وكانت هذه هى التهمة الرئيسية التى ووجه بها القائد العام للقوات المسلحة عند محاكمته عسكريا فى نفس القضية ...

وفى مجال تناول قصة الصراع وما وجه من اتهامات ضد محمد فوزى ، قد يكون من المجدى ذكر ما قاله الفريق أول محمد صادق الذى كان فى ذلك الوقت رئيسا لأركان القوات المسلحة وكان أبرز من استند إليهم السادات فى حركته ، ثم ألقى به بعد ذلك من حالق .. فما هى التهمة التى وجهها محمد صادق إلى قائده محمد فوزى ؟

إنه يقول :

«كنت أعلم أن لسامى شرف تنظيما سريا داخل القوات المسلحة يعتمد فيه على أقربائه وأصدقائه لا على الدفعة التى ينتمى إليها . وكنت أعلم أيضا أن محمد فوزى وهو ابن خالة سامى شرف له مجموعة داخل القوات المسلحة أكثرها من ضباط المدفعية تلتف من حوله ، من بينهم بعض القادة ورؤساء الأفرع ومديرو الأسلحة والإدارات والهيئات . وحين بدا واضحا أن هدف محمد فوزى وكل من اشترك معه فى التخطيط هو الإسراع بالسيطرة على القوات المسلحة ، فقد أيقنت أن العمل بمفردى هو أكثر الاختيارات أمانا . فى ظل المناورات والمراقبات والتسجيلات التى يمتلئ بها المسرح .

وكانت المفاجأة التى لم أتوقعها قط عندما استدعانى الفريق فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة إلى مكتبه وكان فاقدا لأعصابه وأخذ يسب السادات سبا مقزعا متهما إياه بكل التهم . وخلص إلى أن الامر لا يمكن أن يستمر هكذا . وسحب ورقه وبدأ يكتب أمرا واضحا باتخاذ مجموعة من الإجراءات للسيطرة على القوات المسلحة وإعدادها لاقتلاع رئيس الجمهورية .

اتهام بانقلاب عسكرى

وطبقا لصورة الأمر ، فان الفريق أول محمد فوزى يأمر رئيس الأركان وهو أنا بأن أبدأ من باكر فى يوم ٢٣ أبريل ٧١ فى وضع خطة تعتمد على الفرقة السادسة المشاة الميكانيكية واللواء ٢٥ مدرع مستقل وهذه القوة تضم لواءين من المشاة الميكانيكية ولواءين من المدرعات و٢٠٠ دبابة ومنطقة تمركز هذه القوة القاهرة . ولم ينس أن يأمرنى بتجهيز المخابرات الحربية والشرطة العسكرية لتنفيذ كل أوامر الاعتقال المحتمل صدورها . أى أن الفريق فوزى يأمرنى كرئيس أركان بالتخطيط لانقلاب عسكرى للاستيلاء على السلطة لصالحه وصالح مجموعته .. وكان واضحا لى أن هذا الانقلاب مقصود به الإطاحة برئيس الجمهورية للاستيلاء على السلطة.

هذا هو الاتهام الخطير الذى وجهه صادق إلى محمد فوزى .. وبصرف النظر عما قال إنه اتخذه بعد ذلك من اجراءات للوقوف إلى جانب السادات وعدم تعريض الجيش لأى مشاركة فى هذا الأمر .. فأن رد فوزى على ذلك أنه نفى خطة الإعداد لانقلاب عسكرى على السادات مؤكدا أن الوثيقة التى أشار إليها صادق هى مجرد روتين تبين واجب القوات المسلحة فى تأمين القاهرة وحمايتها فى مناسبات مختلفة وبصفة دورية خاصة .. كما أن أسلوب عملية تأمين القاهرة يتم بالاشتراك مع أجهزة أخرى منها الداخلية ورئاسة الجمهورية وهذا أسلوب متبع منذ قيام الثورة.

وهكذا ، كان هناك تضارب فى أقوال الجميع .. وكان كل من الطرفين يبرر كل تصرف من الطرف الآخر بما يتفق مع أهوائه واتجاهاته ..

على أن التسجيلات ظلت هى قمة الأدلة التى استغلها المدعى

الاشتراكى مصطفى أبو زيد فهمى ضد كل المتهمين المدنيين فى ساحة المحكمة الخاصة .

وقادت هذه التسجيلات عددا من المسئولين الى المحكمه أيضا ، مثل الحديث المسجل بين أمين هويدى وعلى صبرى الذى كان يسأله فيه عن الأخبار ويستمع منه الى بعض التفاصيل دون تعليق محدد من هويدى يمكن أن يلبسه ثوب المشاركه فى المؤامرة .. وكذلك فتحى الديب الذى تناوله التحقيق ثم المحاكمة بادعاء المدعى الاشتراكى عليه بناء على حديث تليفونى مسجل بينه وبين أمين هويدى . بل إن الحديث الذى كان قد جرى ذكره مع أولى هذه الفصول بين محمد فائق وشعراوى جمعة وسامى شرف حول الآراء التى أبداها أحد القيادات الإعلامية والسياسية فى مكتب فائق حول موقفهم المتهاون والخطوات السريعة التى يتخذها السادات كان قد تم تسجيله أيضا .

وكان موضوع التحقيق مع هذا المسئول الإعلامى أمام النيابة العامة فى بداية تحقيقاتها التى أجرتها فى مبنى مجلس الثورة ثم انتقلت بعد ذلك بالتبعية الى المدعى الاشتراكى الذى صمم بسببها على القبض عليه وتحويله من شاهد الى متهم ..

التسجيلات بعلم السادات

على أن هذه التسجيلات كان لها أكثر من تبرير فى أقوال الذين كانوا يقومون بالتسجيل .. وكانت كلها تنصب على أنها كانت تتم لتأمين نظام الحكم . ولعل أغرب ما فى ذلك وكما جرى الاعتراف أمام المحكمة انها استمرت بعد تولى السادات رئاسة الجمهورية .. وبأوامر من السادات..

حين سئل سامى شرف والذى كانت التسجيلات تتم باسمه عن طريق جهاز المخابرات العامة : كيف كانت تتم هذه التسجيلات ومن المسئول

عنها وهل كان يعلم بها الرئيس السادات .. قال سامى شرف :

ـ كنت شخصيا أحدد الأشخاص الذين توضع تليفوناتهم تحت المراقبة وأبلغ بها المخابرات العامة أو المباحث بأوامر شفوية .. وكانت الأشرطة تأتى مفرغة الى مكتبى .. فإذا كان الشريط هاما فإنه يرسل أيضا مع التفريغ الخاص به .

وحين سئل لماذا كانت الأوامر تصدر منه هو بالذات .. أجاب :

ـ لقد توليت هذه المسئوليه ضمن إجراءات التأمين التى توليت مسئوليتها بعد الانفصال

وسئل وهل كنت تبلغ الرئيس عادة بهذه التسجيلات أجاب :

ـ إذا كان فى الأشرطة شئ هام فإنى كنت ابلغ بها الرئيس شفويا أو أطلعه على تفريغ الشريط ..

وقيل له : وماذا حدث بالنسبة إلى هذا النظام بعد أن تولى الرئيس السادات .. وهل استمر التسجيل لنفس الأشخاص ؟

أجاب سامى شرف ؟

ـ كان التأمين يشمل كل عنصر فى الدولة .. وكان عدد الأشخاص غير ثابت ويتغير باستمرار .. وآخرعدد أذكره فى حدود ثلاثين شخصا .. وأسلوب التأمين متبع عالميا ونظام المراقبات التليفونية أحد طرق هذا التأمين . أما عن استمرار ذلك بعد تولى الرئيس السادات ، فقد كان سيادته يعلم أننى مسئول عن تأمين النظام .. فعرضت على سيادته عملية التأمين بما فيها المراقبات والتسجيلات التليفونية وكان ذلك فى قصر الطاهره عام ١٩٧٠ .. وكانت أوامر سيادته أن استمر فى اتباع نفس الأسلوب واستمرت بذلك المراقبات والتسجيلات بمعرفة الرئيس وأوامره .

الفصل الثامن :

النائب العام رفض تنفيذ التعليمات فحول السادات القضية إلى المدعى الاشتراكى

كيف نجح السادات فى أن يجعل التنظيم الطليعى يحاكم التنظيم الطليعى .. : ! ويصدر الأحكام على قياداته .. ؟

فقد كانت هذه هى الحقيقة .

كان ١٢٥ عضوا من قيادات وقواعد التنظيم الطليعى يحاكمون أمام المحكمة الخاصة بتهمة الخيانه والمؤامرة ، وعلى رأسهم على صبرى الذى كلفه عبد الناصر بوضع الخطوط الرئيسيه للتنظيم وتولى رئاسة لجنة القاهرة بالإضافة الى منصبه الأخر كنائب لرئيس الجمهورية .

وكانت المحكمة التى تحاكمهم ، يرأسها حافظ بدوى بصفته رئيسا

لمجلس الشعب وهو عضو التنظيم الطليعى وأحد قياداته الرئيسية وكان ترشيحه لوزارة الشئون الاجتماعية من قبل قيادات التنظيم باعتباره من أهل الثقة .. وكان عضو اليمين المستشار بدوى حمودة رئيس المحكمة الدستورية العليا وعضو التنظيم عن الهيئات القضائية .

وكانت السلطة التنفيذية التى تمارس الحكم وباسمها قدم المتهمون إلى المحكمة يرأسها رئيس الجمهورية الذى ادعى عدم علمه بالتنظيم الذى سماه الجهاز السرى بينما هو أحد قادة الثوره الذين يتلقون بأمر جمال عبد الناصر كل تعليمات وتوجيهات ومنشورات التنظيم برغم عدم الالتزام بالعضوية الرسمية بصفتهم أعضاء مجلس قيادة الثورة .. وكان وزير الداخلية ممدوح سالم عضو التنظيم .. ووزير التربية والتعليم على عبد الرازق عضو التنظيم .. ووزير التعليم العالى مصطفى كمال حلمى عضو التنظيم .. ووزير السياحة عضو التنظيم .. ووزير الخارجية محمود رياض عضو التنظيم .. ووزير العمل عبد اللطيف بلطية عضو التنظيم .. بالاضافة إلى جميع المحافظين فى جميع المحافظات الذين كانوا أعضاء فى التنظيم .. مع نصف عدد أعضاء مجلس الأمة وأكثر منهم أعضاء فى اللجنة المركزية .. إلى جانب القيادات الجديدة فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى وهى فى أغلبها بعض القيادات القديمة والذين كانوا أيضا أعضاء فى التتنظيم الطليعى .. بهذا التشكيل المثير للعجب .. جرت المحاكمة .

ماذا دار فى التحقيقات

ولكن البداية .. مع بدء إجراءات التحقيق .. كانت قصة أخرى .

بدأ استدعاء قيادات التنظيم السياسى وقيادات منظمة الشباب بأقسام القاهرة لسؤالهم والتحقيق معهم فى أمانة تنظيم الاتحاد التى تولاها بعد

استقالة شعراوى جمعة المحافظ محمد دكرورى ، كان المطلوب من التحقيقات السياسية الأولى معرفة التعليمات التى صدرت اليهم من التنظيم ، وكلهم بالطبع كانوا أعضاء فى التنظيم الطليعى .. وهل كلفوا بالقيام بمظاهرات تأييد للمجموعة الرئيسية ومضادة للرئيس السادات .. وما هى تفاصيل المناقشات التى دارت فى اجتماع امانة القاهرة بعد إقالة على صبرى ومن الذى تولى مهاجمة السادات أو على الأقل انتقاد مشروع الوحدة الثلاثية .. ثم ماذا دار فى اجتماعات الوحدات ومجموعات التنظيم.

لم يكن هناكشك فى أن أغلب هؤلاء الأفراد رغم انتمائهم السياسى لم يكونوا على علم حقيقى بتفاصيل ما يدور . فأغلب هذه القواعد لم تكن مطلعة على هذه الأمور بشكل واضح . ولأنها كانت لا تدرك أن الخلاف هو على المبادئ وليس خلافا شخصيا ... ولأنها لم تتلق أى توضيح بعد إقالة على صبرى إلا ما قيل فى اجتماع أمانة القاهرة من انتظار ما يقوله الرئيس السادات عند اجتماعه بالهيئة البرلمانية والتى لم تجتمع فى اليوم المحدد ، لأن الأحداث كانت قد بدأت تسبق الأمور .. فقد كان لابد أن تحدث بلبلة وأن تحدث بعض التصرفات التلقائية بدون أى توجيهات من عدد من الشباب المتحمس .. واستفاد السادات من كل ذلك ، فقام بعد القبض على مجموعة على صبرى بالاستعانة بالحرس الجمهورى بالقبض على كل قيادات الشباب وقيادات الاتحاد الاشتراكى القادرة على الحركة والتوجيه وقذف بهم فى السجن .

ولا شك أن بعض أهداف التحقيقات الأولى كانت محاولة معرفة أعضاء التنظيم الطليعى ، برغم أن مسئولى التنظيم بالمحافظات كانوا هم المحافظون أو أمناء الاتحاد الاشتراكى الذين لديهم كشوف كاملة بالأسماء ولكن لأن محافظ وأمين القاهرة كان قد قبض عليهما ، فقد

وجد المحققون صعوبة فى تحديد الأسماء كلها ، حتى لقد كان السؤال الأول الذى يوجه لكل من يسأل هو : هل أنت عضو فى التنظيم ومن هم اعضاء مجموعتك ؟ ومن واقع ما جرى من تحقيقات اولية أمام محمد دكرورى ورجاله مع أحد القيادات تعمد المحقق وهو يقلب فى أوراقه المكشوفة أمامه أن يبرز توقيع سامى شرف بصفته وزير شئون رئاسة الجمهورية على نهاية التقرير الذى يجرى التحقيق فيما جاء فيه من تفصيلات تتهم قيادات الشباب بالقسم بالاتفاق على القيام بمظاهرات تندد بالاتحاد وتهاجم السادات وأن اجتماعهم كان قد تضمن العديد من السباب والتنديد بموقف رئيس الجمهررية على ضوء ما نقل إليهم عن طريق أمين القسم مما جرى فى اجتماع أمانة القاهرة .

وكان التقرير مرفوعا إلى السيد رئيس الجمهورية وموقعا عليه من سامى شرف لإجراء التحقيق . وربما كان هدف المحقق من التعمد المقصود لإظهار اسم سامى شرف أن يفاجئ المسئول التنظيمى بأن قياداته الرئيسية فى التنظيم هى التى تطلب التحقيق معه فى أمور قد تكون تعليمات قد صدرت بها إليه . ولكن ردود القيادى الإعلامى التنظيمى كانت تستند الى ما سجله عن اجتماع أمانة القاهرة ونقله إلى أمناء الوحدات وأمناء الشباب .. وهو تسجيل اجتهد أن يكون سليما لا يثير التساؤل أو الشبهات مع إثبات قدرته على التسجيل اللفظى الكامل من خلال خبرته الصحفية .

نائب عام جديد

ثم كانت بعد ذلك المرحلة التالية من التحقيقات التى أجراها النائب العام ووكلاؤه .

وجرى التحقيق فى مبنى مجلس قيادة الثورة المطل على نيل الجزيرة ، والذى دخله عدد من القيادات الذين يجرى التحقيق معهم الآن .. دخلوه من قبل ومجلس قيادة الثورة فى قمة أمجاده للقاء أو التشاور مع ضباطه الأحرار .

أما النائب العام الذى كان مكلفا ببدء التحقيق فقد كان تولى منصبه يوم ١٦ مايو بعد أن ألقى القبض على رجال مايو وحددت أقامتهم فى البداية لمدة ٤٨ ساعة . وكان النائب العام السابق هو على نور الدين ولكن السادات كان قد قرر الاستغناء عن خدماته وإبعاده بصفته مسئول التنظيم الطليعى فى الهيئات القضائية والذى تولى هذه المسئوليه بعد محمد أبو نصير . وكان إبعاد نور الدين وتعيين نائب عام جديد هو المستشار محمد ماهر حسن بهدف الاطمئنان إلى سير التحقيق .

وكانت المهمة العاجلة التى كلف بها النائب العام الجديد ليبدأها فى نفس يوم تعيينه هى التحقيق مع «مراكز القوى ».

وكان أول قرار اتخذه المستشار محمد ماهر حسن هو ألا يجرى التحقيقات فى مبنى وزارة الداخلية وأن يُخصص مكان مستقل للتحقيق اختير له مبنى مجلس قيادة الثورة .

وقرر النائب العام أن تجرى جميع التحقيقات تحت إشراف النيابة العامة ضمانا للعدالة .. وهى عدالة حدد خطوطها حين سأله أحد الصحفيين : هل يحمل «مفرمة» فى ضوء ما كان الرئيس السادات قد

أعلنه من أنه « سيفرم » المتآمرين .. فكانت إجابة النائب العام الجديد :

ـ أنا أحمل مصحفا .. لا مفرمة .. !

والحق أن كل الذين تم التحقيق معهم بمعرفة النائب العام ووكلائه يشهدون بأنهم قد عوملوا فى ذلك الوقت أحسن معاملة .. وكان وكلاء النائب العام يؤدون واجبهم بعيدا تماما عن التأثر بأى ضغوط أو توجيهات . ويؤكد ذلك المعاملة الإنسانية التى لقيها كل من كان يجرى التحقيق معهم ، حين يسمح لهم بالراحة الكاملة إذا أحسوا بأى إرهاق .. ولم يكونوا قط يتعمدون الإساءة أو الإثارة لأى ممن يجلسون أمامهم عند التحقيق .. ولعل من أبرز الأمثلة ما حدث أثناء سير التحقيقات حين أحس وجيه أباظة محافظ القاهرة بالإرهاق أثناء التحقيق ، فسمح له النائب العام بالاتصال بأسرته تليفونيا من مكتبه ، بل لقد ترك له غرفته وخرج حتى يأخذ حريته وهو يتحدث إلى أسرته .. وسمح له بأن يحضر طبيبا وأن يمضى الليلة إلى جواره للإشرف على علاجه .

كانت تعليمات الرئيس السادات أن تنتهى النيابة العامة من التحقيق فى مدة أقصاها شهر واحد . ولكن التحقيق امتد أياما أخرى بعدها . واستدعى الرئيس السادات النائب العام وأبلغه أنه قرر أن يعرض النائب العام بنفسه على مجلس الأمة تقريرا مفصلا عن الجانب الجنائى والتكييف القانونى للوقائع لكشف تفاصيل المؤامرة . ولكن المستشار محمد ماهر حسن رفض أن يعلن هذا البيان برغم أن « الأهرام » كان قد نشر أن النائب العام سيعلن أمام مجلس الأمة بيانه . وكانت وجهة النظر التى ابداها هى أنه ليس من مهمة النائب العام أن يتحدث أمام مجلس الأمة .. لأن ذلك لو حدث فسيكون من حق أعضاء المجلس أن يناقشوه .. وهو أمر لا يمكن قبوله أو الموافقة عليه حرصا على العدالة وكان التحقيق لا يزال

مستمرا .ولم يكن موقف النيابة العامة بهذه الصورة يعجب السادات .

النائب العام يرفض

واستدعى الرئيس السادات المستشار محمد ماهر حسن إلى لقاء خاص فى استراحة القناطر . ووجد المستشار مع الرئيس أثناء اللقاء الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى وممدوح سالم وزير الداخلية . وسأل الرئيس النائب العام عما جرى حتى الآن بالنسبة للقضية .

وأعلن النائب العام ما توصلت إليه التحقيقات ، قال إنه لا يمكن أن يقدم أكثر من تسعة أو عشرة أشخاص إلى المحاكمة . وأن القضاء العادى لا يمكن أن يعطى أيا منهم أحكاما . وأن النيابة سوف تطلب معاقبة كل منهم فى حدود أربع سنوات استنادا إلى التسجيلات والاستقالات الجماعية التى يجرمها القانون . وقال إن التسجيلات لا يعتد بها فى المحاكم ولكن التسجيلات فى هذه القضيه لها وضع مختلف ، لان المتهمين بأنفسهم هم الذين قاموا بها . وأضاف أنه يقترح إنشاء محكمة خاصة لمحاكمتهم ، إذ إن الثورة سارت من قبل على أن تخرج القضايا السياسية من نطاق القضاء العادى ..

كان ذلك هو ملخص وجهه نظر النائب العام المستشار محمد ماهر حسن على ضوء سيادة القانون وما جرى من تحقيقات .

ولكن السادات لم يظهر اقتناعه ونظر الى الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى .

واندفع مصطفى أبو زيد فى ثورة قائلا :

إنها قضية مؤامرة لقلب نظام الحكم .. فكيف يقدم فيها هذا العدد المحدود .. تسعة أو عشرة ؟ أبدا .. ان العدد المقبوض عليه فى رأيه كان

أيضا أقل من القليل .. ولو كان الأمر بيده لطلب للجميع حكم الإعدام .

وقال النائب العام : إننا لانستطيع أن نوجه اتهامات لم تثبت عليها أى أدلة .. ولا توجد قضية محددة المعالم .. وأنا لا أستطيع أن أخالف ضميرى وأرفض أن أخالف القانون .

فى هذا الاجتماع تقرر أن يعين مصطفى أبو زيد فهمى فى المنصب الذى أنشئ لأول مرة ليتولاه وأن تحول القضية إلى المدعى الاشتراكى الذى يتولى الادعاء السياسى فى المؤامرة بعد سحب القضية من النيابة العامة .

وطلب المدعى الاشتراكى أن يستعين بوكلاء النيابة الذين حققوا فى القضية

ولكن جميع أعضاء النيابه رفضوا أن يغيروا موقفهم أو يشتركوا فى إعادة التحقيق فى قضيه كانوا هم أصحاب الرأى خلال تحقيقاتها بأنه لا توجد قضية .. !

صدامات مع الشهود

وقد كان .. وأبعدت القضية عن النيابة العامة ... وتم تشكيل المحكمة الخاصة برئاسة حافظ بدوى ، الذى أصبح رئيسا لمجلس الأمة ... وعضوية المستشار بدوى حمودة رئيس المحكمة الدستورية العليا .. ثم حسن التهامى .. الذى كان له موقف خاص مضاد لعلى صبرى ومجموعته ... وبرر السادات تعيينه فى هيئة المحكمة الخاصة بأنه من أوائل الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة وكان عضوا فى الخلية الأولى .. !

وانبرى مصطفى أبو زيد فهمى يلعب الدور الذى كلف نفسه به إرضاء وزلفى للسادات .. كان مصمما على إثبات أنها مؤامرة وخيانة ومحاولة

لقلب نظام الحكم .. ولم يكن لسانه يتمتع بشئ من العفة والحرص على كرامات المتهمين .. وعمل على إثارة الشهود أكثر من مرة بصدامات مفتعلة واستغلال وتحوير لبعض ما شهدوا به ، حتى اضطر عدد من الشهود الى الرد عليه فى جلسات المحاكمة بعنف وبما يحمل معنى تزويره لأقوالهم .. وكان أبرز هذه الصدامات التى حدثت بين مصطفى أبو زيد فهمى المدعى العام الاشتراكى والشهود صدامه مع السيد محمود رياض وزير الخارجية الذى حاول أن ينسب إليه أقوالا تم تخريجها بطريقة يمكن استغلالها لتأكيد الاتهام ضد رجال مايو على أساس عضويته للتنظيم الطليعى .. ورد عليه : محمود رياض بطريقة مهينة اضطر المدعى الاشتراكى الى ابتلاعها .. وإن كان محمود رياض قد أخرج من وزارة الخارجية بعد ذلك فى أول تعديل وزارى يجريه السادات . وكان الصدام الثانى بين مصطفى أبو زيد فهمى وصلاح مجاهد محافظ دمياط ، الذى اضطر إلى الرد بشدة على محاولات المدعى الاشتراكى استغلال شهادته التى كانت كلها فى صالح مجموعة مايو .. وقد بلغ حقد مصطفى أبو زيد عليه الى حد أن أعلن بعد ذلك فى المحكمة أنه كان يفكر فى أن يدخله متهما فى القضية .. والغريب أن صلاح مجاهد كان اول اسم خطر ببال أنور السادات ليجعلة وزيرا للداخليه بدلا من شعراوى جمعة .. ولما قيل له إن صلاح مجاهد كان قد عقد أكثر من اجتماع مع ضياء الدين داود عضو اللجنة التنفيذية العليا . استبعد السادات اسمه وكلف بدلا منه ممدوح سالم وزيرا للداخلية . وبعد هذا الصدام الذى جرى فى المحكمة صدر قرار السادات بعدها بأيام بعزله كمحافظ لدمياط وعين محافظا جديدا بدلا منه .

القبض على الشاهد داخل المحكمة

وكان الصدام الثالث بين مصطفى أبو زيد فهمى وسليمان مظهر أمين الاتحاد الاشتراكى لقسم قصر النيل .. فقد حاول المدعى الاشتراكى أن ينسب إليه أقوالا تدين أمين القاهرة عبد المجيد فريد بمهاجمة رئيس الجمهورية وتفضيل على صبرى عليه فى اجتماع أمانة القاهرة وإصداره تعليمات لأمناء الأقسام بانتقاد موقف السادات من الاتحاد الثلاثى وإقالة على صبرى .. ولكن الشاهد رد على هذه المحاولة بإثبات الدليل على سلامة تصرف أمين القاهرة فى هذا الاجتماع .. مما أثار مصطفى أبو زيد ، فوجه إليه تهمة الشهادة الزور وطلب القبض عليه داخل قاعة المحكمه واحالته للتحقيق معه فى هذه التهمة .. وقد قُبض عليه بالفعل وأجل رئيس المحكمة إصدار القرار باحالته إلى التحقيق إلى آخر الجلسة .. لولا أن المحامين وعلى رأسهم على الرجال وعبد الرؤوف على اتخذوا موقفا مضادا ، شاركهم فيه بقية المحامين بعدم مغادرة قاعة المحكمة بعد نهاية الجلسة إلا بعد الإفراج عن الشاهد الذى حوله المدعى العام الاشتراكى إلى متهم .. وكانت وجهة نظرهم أن تحويل الشهود إلى متهمين لن يتيح للعدالة أن تأخذ مجراها لتخوف الشهود المطلوبين للشهادة من الحضور بعد ذلك أمام المحكمة .. كما فندوا ما نسبه إليه المدعى الاشتراكى من اتهامه النيابة بالتزوير استنادا إلى شهادته التى أدلى بها أمام المحكمة وإجاباته على أسئلة رئيسها .

السادات يطلب الحكم بالإعدام

ثم كانت بعد ذلك قصة خاتمة المحاكمة فى اعتراف لمحمد عبد السلام الزيات الذى كان خلال أيام المحاكمة وزيرا للإعلام وأحد الأيدى المعاونة

للسادات ، قال إنه طوال الأيام التى كانت المحكمة تعقد فيها جلساتها ، كان هناك اتصال دائم بين الرئيس السادات وبين المدعى العام الاشتراكى وبين رئيس المحكمة .

ويبدو أنه كان هناك توجيه بأن يتم الحكم بالإعدام على عدد من المتهمين هم على وجه التحديد « على صبرى وشعراوى جمعة وسامى شرف وفريد عبد الكريم » ..

وذات يوم اتصل حافظ بدوى وهو فى لهفة بوزير الإعلام بصفته قريبا من السادات وطلب منه إقناع الرئيس بعدم التشدد فى موضوع أحكام الإعدام فقد أبلغه المستشار عضو المحكمة بدوى حمودة وهو القاضى الأصيل الوحيد فى تشكيل المحكمة ، بأن مثل هذه القضايا لايصدر فيها أحكام بالإعدام . وأنه قال له إنه عازم على الانتحار لأنه يرفض الموافقة على الحكم بإعدام أى من المتهمين خاصة أنه لم يسبق له أن حكم بالإعدام على احد أبدا .. وقد أبلغ عبد السلام الزيات هذا الموقف إلى الرئيس أنور إلسادات ، وكان لابد من مخرج له بعد تصميمه .. فقد طلب أن يُصاغ نص الحكم بحيث يبدو أن العقوبة كانت تقضى بالإعدام ، إلا ان الرئيس عند تصديقه على الأحكام أمر بتخفيف الاعدام الى الأشغال الشاقة المؤبدة .. !

وهكذا كان ....

ففى ليلة النطق بالأحكام ، عقد السادات اجتماعا بمنزله ، ضم اعضاء هيئة المحكمة وكان معهم محمد عبد السلام الزيات .. وقال الرئيس لهم :

ـ لقد أعفتكم المحكمة العسكرية من الحكم بالإعدام على أحد من المدنيين ، حيث إنها رفضت الحكم بالإعدام على الفريق محمد فوزى ..

وبذلك لن أصدق على أى أحكام بالإعدام ..

وفى يوم التاسع من ديسمبر ١٩٧١ ، أعلنت المحكمة الخاصه أحكامها فى جلسة علنية .. وقال رئيس المحكمة حافظ بدوى وهو يقرأ الحكم « إن المحكمه كانت قد أصدرت حكمها على المتهمين شعراوى محمد جمعة وعلى بليغ صبرى وعبد الرؤوف سامى شرف وفريد عبد الكريم بسيونى بالإعدام ، إلا ان السيد رئيس الجمهورية حين صدق على الحكم أمر بتخفيف الأحكام الى معاقبة كل منهم بالأشغال الشاقة المؤبدة..!»

أما باقى الأحكام فقد كانت كما يلى :

* عبدالمحسن أبو النور السجن ١٥ سنة
* محمد فائق السجن ١٠ سنوات
* عبدالمجيد فريد السجن ٧ سنوات
* ضياء الدين داود السجن ١٠ سنوات
* محمد عروق السجن ٧ سنوات

ـ كما أصدرت المحكمة حكمها بالسجن خمس سنوات لاثني عشر متهما ، بينهم وجيه أباظة وسعد زايد وأحمد شهيب.. أربع سنوات لأحمد كامل مدير المخابرات العامة ، كما حكمت على ٣٤ متهما بالسجن لمدة عامين.. ولسنة واحدة مع وقف التنفيذ على ١٥ متهما ، بينهم أمين هويدى وحلمى السعيد والدكتور إبراهيم سعد الدين.. كما حكمت ببراءة ٢٤ ، شخصا بينهم وكيل مجلس الأمة على السيد وفتحي الديب.

وقد خفف السادات الحكم على الصحفى محمود السعدنى من خمس سنوات إلى ثلاث سنوات .

وانتهت القضية.

وانتهى دور المحكمة الخاصة التى شكلها السادات من أعضاء فى التنظيم الطليعى للحكم على قياداتهم فى التنظيم الطليعى .

وواصل السادات مسيرة الحكم طوال عشر سنوات انتهت بحادث المنصة.. بينما كان كل من صدرت ضدهم الأحكام قد غادروا السجن.. ليعودوا إلى الحياة ويستعيدوا ذكريات أيام كانت السلطة كلها فى أيديهم.. ولكنهم نفضوها باستقالات غير مبررة.. أتاحت الفرصة لوضعهم وراء القضبان.. وإسقاطهم فى عالم النسيان .

انتهت

شاهد علي أحداث ١٥ مايو

الذى يعيش وسط الصورة أقدر باستمرار على متابعة الأحداث والتقاط تفاصيل الحوار.. فإذا كانت المعايشة تتم على مختلف المستويات.. من القاعدة حتى القمة . فصاحبها يكون أقدر على روايتها .. والدخول في تفاصيلها وتحليل مراميها .. ثم التأمل في أحداثها حين يبتعد .. وتصبح كل جوانب الصورة واضحة أمام عينيه ...

وكاتب هذه الحلقات عن « قصة الصراع بين السادات ورجال عبد الناصر » .. كان واحدا منهم .. شارك في القيادة .. وعايش القاعدة .. وبحكم رئاسته لإحدى المؤسسات الصحفية .. ورئاسته لتحرير صحيفة يومية ومجلة أسبوعية. ومن خلال توليه أمانة لجنة قيادية من لجان الاتحاد الاشتراكى فى القاهرة .. وقيادته لعدد من المجموعات في التنظيم الطليعى .. ومشاركته في اللجنة القيادية للإعلام على مستوى الجمهورية .. وعضويته لإحدى لجان التنظيم القيادية بإحدى مناطق العاصمة .. فقد عاش فى أعماق الصورة .. وتعامل مع مختلف قياداتها على أعلى المستويات .. وعرف أخبارها وتتبع مسار حركتها وشارك فى رسم خطوطها.

وبحكم الصدام الذى كان لابد منه مع عدد من أصحاب السلطة الجديدة سواء قبل مايو أو بعده .. ومن خلال وقوفه فى مواجهة تيار المدعى الاشتراكى الذى صنع خصيصا لقضية مايو.. والذى تعهد للرئيس السادات أن يدمغ الجميع بتهمة الخيانة .. ويطلب لهم الحكم بالإعدام..

فإن كاتب هذه السطور بحكم المواقع التى شارك فيها وعاش فى خضمها . يصبح شاهدا على التاريخ..

MADBOULI BOOKSHOP مكتبة مدبولي
6 Talat Harb SQ. Tel. : 5756421 ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت :٥٧٥٦٤٢١